

الرقم التسلسلي:

جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

التخصص : مالية المؤسسة

الفرع : علوم مالية ومحاسبة

من طرف :

رباحي ابراهيم

عنوان الأطروحة:

أهمية استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة حالة)



أطروحة مناقشة بتاريخ 2024/03/04 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب والإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	بن عزة محمد أمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	رئيسا
02	حجماي توفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا
03	محمودي قادة مختار	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا مساعدا
04	مغنية هواري	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	ممتحنا
05	صفيح الصادق	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر – مصطفى اسطنبولي	ممتحنا
06	معتصم نورية	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة معسكر – مصطفى اسطنبولي	ممتحنا

الإهداء

أحسن ما قيل في الإهداء إلى الكبار قول القائل:

على العبدِ حقٌّ فهو لا بدَّ فاعِلُهُ ... وإنَّ عظمَ المولى وجلَّتْ رسائلُهُ

ألم ترنَّا نُهدي إلى الله مالَهُ ... وإنَّ كان عنه ذا غِنَى فهو قابِلُهُ

لم أر الامتناع عن الإهداء صواباً، فرأيت كثيراً ما يهدى قليلاً، فاقتصرت على الدعاء، وجعلت هديتي لكم في هذه الأطروحة شكري ودعائي إليكم، للوالدين الكريمين حفظهما الله أبي العزيز والمكافح الذي قدم أجمل سنوات عمره، في رعيّتنا وتقديم العون والسند لنا، وإلى أمي الغالية الحنون التي ختمت حفظ كتاب الله عز وجلّ، نسأل الله أن يجازيها عني وعن أهل العلم خير جزاء، وأن يبارك لأبي في عمله وأمي في تربيتهما، وأن يدخلهما ويدخلنا الجنّة بهما إن شاء الله؛ إلى زوجتي الغالية وأولادي ميسون وأحمد السهلي ونوجود وهيتم، إخوتي وأخواتي حفظهم الله، إلى عائلتي الصغيرة وعائلتي الكبيرة، إلى إخواني وأصدقائي وزملائي جميعاً.

الشكر

الحمد لله والشكر لله تعالى أولاً و آخراً على نعمة التوفيق، ونسأله أن يسدد خطانا في الطريق،

قيل: الشكر ثلاثة منازل؛ لمن فوقك بالطاعة، ولنظيرك بالمكافئة، ولمن دونك بالإفضال؛

وَلَوْ كُنْتُ أَعْرِفُ فَوْقَ الشُّكْرِ مَنْزِلَةً أَعْلَى مِنْ الشُّكْرِ عِنْدَ اللَّهِ فِي النَّمَنِ

إِذَا مَنَحْتُكَهَا مِنِّي مُهْدَبَةً حَذُّوا عَلَيَّ حَذُّو مَا أَوْلَيْتَ مِنْ حَسَنِ

إلى الأستاذ الدكتور حجاوي توفيق على النصيح والتوجيه والإرشاد، شكرا جزيلاً.

وإلى رئيس المشروع ولجنة التكوين بارك الله فيكم.

وقيل أيضا من أعطي أربعاً لم يمنع أربعاً؛ من أعطي الشكر لم يمنع المزيد، ومن أعطي التوبة لم يمنع القبول، ومن أعطي الاستخارة لم يمنع الخيرة، ومن أعطي المشورة لم يمنع الصواب، وقال ابن عقيل في الفنون: النَّعْمُ أَضْيَافٌ وَقِرَاهَا الشُّكْرُ، وَالْبَلَايَا أَضْيَافٌ وَقِرَاهَا الصَّبْرُ، فَاجْتَهِدْ أَنْ تَرَحَّلَ الْأَضْيَافُ شَاكِرَةً حُسْنَ الْقَرَى، شَاهِدَةً بِمَا تَسْمَعُ وَتَرَى؛ فشكرا إلى من ساهموا في هذا العمل أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه ومقامه، وإلى المدقق اللغوي والمهندس التقني وكل من ساهم من قريب وبعيد في المساعدة ومد يد العون، نسأل الله أن يحفظهم ويجازيهم عنا خير الجزاء إنه ولي ذلك والقادر عليه.

"أهمية استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة حالة)"

الملخص:

يهدف موضوع هذه الأطروحة إلى بيان وتوضيح أهمية إدارة مخاطر البنوك الإسلامية باستخدام تقنيات الهندسة المالية، وفق منهجية دراسة حالة، وقد تم اختيارنا لمصرف السلام الجزائري الإسلامي؛ وذلك بالتطرق في الإطار النظري إلى التعريف بالهندسة المالية وتقنياتها، وإدارة المخاطر عموماً، وفي المصارف الإسلامية خصوصاً، مع بسط وعرض الدراسات السابقة، أما في الإطار التطبيقي فحاولنا تطبيق استعمال وتكييف تقنيات الهندسة المالية لإدارة المخاطر على بنك السلام الجزائري الإسلامي، من بين هذه التقنيات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة؛ هي تقنية اختبارات الضغط، وذلك من أجل محاولة التنبؤ للمخاطر، بناءً على سيناريوهات لصدمات محتملة، وقد كانت النتائج أن بنك السلام الجزائري قد صمد عند تعرضه لصدمات اختبارات الضغط لسنة 2022، وذلك بسبب الأرباحية المالية التي يتمتع بها هذا البنك.

كلمات مفتاحية:

الهندسة المالية، إدارة المخاطر، البنوك الإسلامية، اختبارات الضغط، IFSB، بنك السلام الجزائري.

« The importance of using financial engineering techniques in risk management in Islamic banks (case study)»

Abstract :

The subject of this thesis aims to explain and clarify the importance of risk management in Islamic banks using financial engineering techniques, according to the case study methodology, and Al Salam Algeria Islamic Bank was chosen as case study, This is done by addressing in the theoretical framework, the definition of financial engineering and its techniques, and risk management in general, and specifically in Islamic banks, with the presentation of previous studies, while in the applied framework, we tried to apply the use and adaptation of financial engineering techniques for risk management on El Salam Algeria Islamic Bank, among these techniques that were used in this study; it is the technique of stress testing, in order to try to predict the risks, based on scenarios of possible shocks, and the results were that the Bank El Salam Algeria resisted when it was exposed to the shocks of stress testing for the year 2022, due to the financial ease that this bank enjoys.

Keywords:

financial engineering, risk management, Islamic banks, stress tests, IFSB, Al Salam Algeria Bank.

المحتويات:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري

المبحث الأول: تقنيات الهندسة المالية وإدارة المخاطر

المطلب الأول: تقنيات وتعريف الهندسة المالية

المطلب الثاني: إدارة المخاطر وأنواعه

المطلب الثالث: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الأطاريح والرسائل

المطلب الثاني: المقالات والمدخلات

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

المبحث الأول: المصارف الإسلامية في الجزائر

المطلب الأول: التطور التاريخي للمصارف الإسلامية في الجزائر

المطلب الثاني: تعريف مصرف السلام الجزائر

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

المطلب الأول: تعريف تقنيات الهندسة المالية

المطلب الثاني: تطبيق التقنية وعرض النتائج المتوصل إليها وتفسيرها.

خاتمة

مقدمة

توطئة:

مع بداية القرن الثامن عشر ظهرت الثورة الصناعية الأولى، حيث تم الاعتماد فيها على الاستخدام الواسع للفحم والمحرك البخاري، لتظهر بعد ذلك الكهرباء وتؤسس ثورة صناعية ثانية بابتكار العديد من الأشياء اعتمادًا على الكهرباء، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الثورة الصناعية الثالثة؛ حيث تم الاعتماد على الحاسوب والرقمنة خاصة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، ومع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت بوابر الثورة الصناعية الرابعة التي اعتمدت على الانترنت وشبكات التواصل، حيث باتت إمكانية التعامل عن بعد ممكنة؛ كالتدريس، والاجتماعات، والمعاملات، وخاصة بعد جائحة كوفيد 19، الذي جعل أغلب الشركات الإلكترونية تصدر قائمة الشركات الأكبر في العالم؛ كشركة أبل، قوقل، مايكروسفت، فايسبوك، أمازون بدل الشركات التقليدية التي كانت تصدر القائمة كجنيرال إلكتريك.

وقبل سنة 2008 م كان قد وضع الكثير من الناس ثقتهم في البنوك التقليدية اعتقادًا منهم أنها تفكر في مصلحتهم، إلا أن الواقع كان غير ذلك؛ حيث زاد اليأس أكثر بسبب تلاعب المؤسسات الائتمانية في تصنيفاتها، وتعرضت أغلب البنوك إلى أزمة مالية حادة حتى الإفلاس الذي كان يجاري التطورات التكنولوجية الأخرى؛ حيث أصبح الاعتماد على الروبوتات، والمواصلات بالمركبات الآلية، فكان لزاما التسهيل والتبسيط في المعاملات للزبائن والمتعاملين الاقتصاديين وذلك بالشراء مثلا، وعقد الصفقات من الهاتف المحمول، وإنشاء النقود الإلكترونية كالبينتكوين لمواكبة التطور التكنولوجي، فكان استعمال أدوات وتقنيات الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية أكبر من استعمالها في إدارة المخاطر، ممّا أدى إلى إعادة النظر في كل الاحتياطات الموضوعية لإدارة المخاطر المحتملة، ومن بين هذه الإجراءات؛ إصدار معايير بازل 3، والزيادة في القيود التقنية، وتطوير البرامج الإلكترونية الرقابية، والتوجه الكبير إلى المعاملات الإسلامية حتى أصبحت البنوك الإسلامية النموذج في تسيير المخاطر، بفضل مبادئها الشرعية التي لا تعتمد على المعاملات الوهمية، وتعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية هدفها تحقيق الأرباح وضمان الاستمرارية مع الأخذ بالاعتبار الجانب الاجتماعي، وأهم ما يميزها عدم التعامل بالفائدة، والبنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية المعرضة للعديد من المخاطر، فمنها ما هو مشابه للمخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية، ومنه ما هو خاص بالبنوك الإسلامية نتيجة اختلاف نشاطها من جهة، وطبيعة مواردها من جهة أخرى.

أما في دراستنا هذه، فستكون على بنك السلام-الجزائر الإسلامي، وذلك بتطبيق إحدى تقنيات الهندسة المالية عليه؛ لمعرفة دور هذه التقنية من أجل تجنب المخاطر في ظل حالة عدم التأكد أو الانكشافات، وعادة في مثل هذه الحالة تكون الأوضاع وظروف العمل صعبة، وذلك من خلال قياس أثر مثل هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للتنبؤ بوضعية المؤسسة في المستقبل، وفي رأينا هذا يصعب حتى على الإحصائيين وتقنيي الإعلام الآلي وأصحاب البرامج الالكترونية، وحين يتم التعامل مع مثل هذه الوضعيات، وهذا ما يلزم تدخل الفنيين؛ أصحاب الخبرة في الإمام الواسع على متغيرات المحيط والقوانين (كمراقبة مصداقية وكالات التصنيف الائتمانية) وتقنيات أخرى كالمالية السلوكية وغيرها، ومن بين هذه التقنيات اختبارات الضغط؛ وتعتبر من العناصر المهمة في نظم إدارة المخاطر لدى البنوك؛ بحيث توفر اختبارات الضغط المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة، وبالتالي تمكين البنوك من الاحتياط جيدا لمثل هذه الأوضاع، وهي اختبارات تقوم بتكوين سيناريوهات لصدمة محتملة وتعرضها للضغط لتنتج عنها نتائج تقدم لأصحاب القرار، وتندرج اختبارات الضغط ضمن الدعامة الثانية لمتطلبات بازل III، وقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)* المعيار IFSB-13 بعنوان " المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)، التي تقدم خدمات مالية إسلامية" في مارس 2012 م، والملاحظة الفنية رقم 2: اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في ديسمبر 2016، ودليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2 لاختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في يونيو 2017، وملاحق ببيانات الإكسل المتعلقة بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2 لاختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية؛ ومن خلال ما سبق تظهر لنا الإشكالية على النحو التالي:

هل استخدام الهندسة المالية بتقنية اختبارات الضغط، لها أهمية في إدارة المخاطر على بنك السلام الجزائر لسنة الدراسة 2022م، وهل سيصمد البنك أمام صدمات

* IFSB: (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المتواجد مقره بكوالالمبور ماليزيا، وهو هيئة دولية، تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك، وسوق المال، والتكافل (التأمين الإسلامي).

الاختبار، أم لا؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية التالية:

1. هل سيصمد بنك السلام-الجزائر عند تعرضه لصددمات اختبارات ضغط الإئتمان، أم لا.
2. هل سيصمد بنك السلام-الجزائر عند تعرضه لصددمات اختبارات ضغط السوق، أم لا.
3. هل سيصمد بنك السلام-الجزائر عند تعرضه لصددمات اختبارات معدل العائد، أم لا.
4. هل سيصمد بنك السلام-الجزائر عند تعرضه لصددمات اختبارات الضغط لتحليل السيناريوهات، أم لا.

الفرضيات:

وفق التساؤلات الفرعية السابقة، يمكننا وضع الفرضيات التالية:

1. بنك السلام-الجزائر سيصمد عند تعرضه لصددمات اختبارات ضغط الإئتمان.
2. بنك السلام-الجزائر سيصمد عند تعرضه لصددمات اختبارات ضغط السوق.
3. بنك السلام-الجزائر سوف لن يصمد عند تعرضه لصددمات اختبارات معدل العائد.
4. بنك السلام-الجزائر سوف لن يصمد عند تعرضه لصددمات اختبارات الضغط لتحليل السيناريوهات.

أهداف البحث:

إن أهداف البحث هي الإحاديث الموجهة لسيرورة أي بحث، وعليه نسطر الهدف من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- محاولة التعريف وإلقاء الضوء على الهندسة المالية وتقنيات الهندسة المالية؛
- محاولة تبيان أهمية استخدام اختبارات الضغط في إدارة مخاطر البنك الإسلامي؛
- استيضاح الجانب الميداني لتطبيق تقنية اختبارات الضغط في إدارة مخاطر البنك الإسلامي.
- المساهمة بتطبيق اختبارات الضغط في البنك الإسلامي لتفعيل دورها في إدارة المخاطر.

أهمية البحث:

تعدُّ أهمية البحث بيان لمصداقيته وجدواه في البحث العلمي ككل وعليه تتمثل أهمية هذا البحث في ما يلي:

- التوجيه السليم في استخدام تقنيات الهندسة المالية، وإيضاح الرؤية، وتنفيذها المثالي والفعال أثناء عملية اتخاذ القرار لبلوغ الأهداف الإستراتيجية، وهذا من أجل تطوير البنك والمحافظة على

استمراره، لذا فأهمية هذا البحث تكمن في التعرف على الهندسة المالية ومحاولة إظهار دورها في إدارة المخاطر، خصوصا في البنوك الإسلامية.

- توضيح مدى فاعلية البحث في قدرة المؤسسة على مسايرة التطورات ومواكبة التطلعات المستقبلية على المدى المتوسط والطويل، للتنبيه للحلول التي يمكن أن تسلكها البنوك، وكذلك التنبيه بمزايا استخدام تقنيات الهندسة المالية.

مبررات البحث:

- إن الدوافع والأسباب الذاتية والموضوعية، لها دور فاعل في مسار البحث والدراسة والتي منها:
- (1) الرغبة الشخصية في تناول هذا الموضوع؛
 - (2) توجه البنوك نحو تطبيق اختبارات الضغط لإدارة المخاطر وفق بازل 3 والمعيار 13؛
 - (3) زيادة شدة المخاطر والأزمات المالية على البنوك ؛
 - (4) ارتباط الموضوع بمجال التخصص، والمساهمة بإدراجه في مراجع اللغة العربية.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال تعرضنا إلى تقنيات الهندسة المالية التي كان لها اهتمام من عديد الباحثين الاقتصاديين، ثم التطرق إلى شرح وتحليل العناصر المؤثرة والمشكلة لتقنيات الهندسة المالية، ولذلك تم استخدام منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي. وسوف نستخدم الأدوات ومصادر البيانات الآتية: الكتب الأساسية، الكتب الفرعية، المجلات المتخصصة، مرفقات من المؤسسة (التقرير السنوي المالي)، المصادر الأخرى: كمواقع الإنترنت ومختلف الوثائق الأخرى.

معيقات البحث:

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، ولعل أهمها ما يلي:

1. نقص بيانات خاصة بالباحثين في التقارير السنوية للبنك.
2. انعدام العلاقة بين البنك والباحث أو الجامعة، وذلك لعدم وجود تبادل حقيقي في المعلومة بين المؤسساتين، والذي أدى إلى إهمال دور الباحث في البنك.

3. هناك صعوبة لاتخاذ القرار من حيث الاعتماد على مخرجات اختبارات الضغط وحده فقط، وذلك لعدة أسباب هي كذلك تدخل في التأثير على اتخاذ القرار.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة، أما في المقدمة فتضمنت الإطار المنهجي، وفي الفصل الأول الإطار النظري؛ حيث تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين، فتم التطرق إلى تقنيات الهندسة المالية وإدارة المخاطر في المبحث الأول؛ الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب أولاً تقنيات الهندسة المالية، ثم إدارة المخاطر، ثم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أما في المبحث الثاني بعنوان الدراسات السابقة؛ تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب أيضاً، وتتطرق إلى أطاريح ورسائل، ثم المقالات والمداخلات، ثم خصوصية الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وفي الفصل الثاني الذي تناول الجانب التطبيقي من الدراسة، كان من الضروري أولاً التطرق إلى المصارف الإسلامية في الجزائر بالمبحث الأول، من أجل سرد التطور التاريخي للمصارف الإسلامية في الجزائر، وذلك من خلال المطلب الأول، وتعريف المؤسسة محل الدراسة "مصرف السلام الجزائر" في المطلب الثاني، أما المبحث الثاني من الجانب التطبيقي الذي هو بعنوان عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها، كان على الباحث تعريف بتقنيات الهندسة المالية في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني تم تطبيق التقنية وعرض النتائج المتوصل إليها وتفسيرها، ثم تأتي الخاتمة لتشمل النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: الإطار النظري

تمهيد:

يعتبر موضوع إدارة المخاطر باستخدام تقنيات الهندسة المالية أحد المواضيع التي تشغل بال المسيرين والباحثين نظراً لأهميته؛ إما على المستوى الكلي أو الجزئي. ويعدُّ موضوع إدارة المخاطر في البنوك عنصراً أساسياً للعملية الإدارية؛ فهو يساهم في تقديم المعلومات والبيانات التي تستخدم في قياس مدى تحقق أهداف البنك، ومن ثم التعرف على اتجاهات المخاطر؛

ونهدف من هذا الفصل إلى محاولة التعريف بالهندسة المالية، وبتقنياتها في المطلب الأول من المبحث الأول، كما نبين الفرق الطفيف بين الهندسة المالية، والابتكار المالي، وبعد ذلك نوضح أهمية وأهداف الهندسة المالية. ليتم التعريف بعد ذلك بإدارة المخاطر في المطلب الثاني من المبحث الأول؛ بداية بتعريف مفهوم المخاطر وتوضيح المفاهيم التالية: حالة التأكد وحالة الخطر وحالة عدم التأكد، ثم التطرق إلى أنواع المخاطر، وفي المطلب الثالث من المبحث الأول سيتضمن المخاطر في المصارف الإسلامية، ثم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وصولاً إلى المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية؛

أما في المبحث الثاني قد تم التطرق إلى الدراسات السابقة، وذلك بتقسيمها إلى مطلب أول أطاريح ورسائل التخرج، ومطلب ثاني المقالات والمدخلات، ومطلب ثالث خصوصية الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

المبحث الأول: تقنيات الهندسة المالية وإدارة المخاطر

إن مفهوم الهندسة المالية من أحدث المفاهيم المالية التي ساعدت في تطوير الإدارة المالية في المؤسسات والبنوك، وذلك لوعي الإداريين بدورها في التنافسية، وقد أدى ذلك بالإدارات في مختلف المؤسسات لتبني التقنيات التي تهدف إلى إدارة المخاطر، وذلك لتحسين وتطوير الأداء بصفة مستمرة، ولتحقيق أفضل أداء ممكن في تلبية متطلبات المتعاملين الاقتصاديين.

المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية وتقنياتها

إن التطرق إلى مفهوم تقنيات الهندسة المالية يبدأ أولاً بالتعريف بالهندسة المالية، ثم بالتعريف لتقنيات الهندسة المالية.

الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية

إن معظم تعريفات الهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات، أو من مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية، لهذا نجد اختلافًا في تعريفات هذا المصطلح، وذلك بحسب الزاوية التي يمكن النظر منها إليه:

أ- من وجهة نظر الأسواق المالية

" إن مصطلح الهندسة المالية يستعمل لوصف تحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية؛ يأخذ مثل هذا التحليل عادة شكل الخوارزميات الرياضية أو النماذج المالية؛ وتستخدم الهندسة المالية كثيرا في السوق المالية (مع إجراء تعديلات عليها)، خاصة في تجارة العملات، وتسعير الخيارات وأسهم المستقبلات... إلخ، ويسمح استعمال أدوات وتقنيات الهندسة المالية للمهندسين الماليين من فهم أفضل للسوق المالية، وبالتالي فهم أفضل من طرف المتعاملين في السوق، ويعتبر هذا مهماً جداً بالنسبة للمتعاملين؛ لأن دقة المعلومات وسرعتها أساسية في اتخاذ القرارات"¹.

ب- من وجهة نظر منشآت الأعمال

¹ عبد الكريم قندوز، مؤتمر كلية العلوم الإدارية الرابع اتجاهات عالمية، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، جامعة الكويت، 15-16 ديسمبر 2010، ص: 02-03.

"يعرّف (Finnerty) الهندسة المالية بأنها تعنى بتصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقية ومبدعة للمشكلات المالية"¹.

"وفي ظل هذا الإطار يتحدد نطاق الهندسة المالية بثلاثة مجالات رئيسية: المجال الأول يتمثل في ابتكار أدوات مالية جديدة، مثال ذلك تقديم أنواع مبتكرة من السندات والأسهم الممتازة والعادية، وعقود المبادلة، التي تغطي احتياجات لمنشآت الأعمال، أما المجال الثاني للهندسة المالية فيتمثل في ابتكار عمليات مالية جديدة من شأنها أن تخفض تكاليف المعاملات، مثال ذلك التسجيل من على الرف Shelf Registration، والتداول الإلكتروني للأوراق المالية، وابتكار فكرة مسار الخصم Discount Brokerage، هذا فضلا عن الأساليب المبتكرة للاستخدام الكفء للموارد المالية. وأخيرا يأتي المجال الثالث المتمثل في ابتكار حلول خلاقية ومبدعة للمشكلات المالية؛ التي تواجه منشآت الأعمال، مثال ذلك ابتكار استراتيجيات جديدة لإدارة مخاطر الاستثمار، أو أنماط جديدة لإعادة هيكلة منشآت الأعمال للتغلب على مشكلات قائمة، ومن الأمثلة على ذلك، عملية تحويل الشركة من النمط المساهم إلى نمط الملكية الخاصة Leverage Buyout، وتنمية استراتيجيات دفاعية تستخدمها إدارة المنشأة في مواجهة محاولات السيطرة العدوانية من أطراف أخرى Hostile Takeover"².

"وتعرفها الجمعية الدولية للمهندسين الماليين*: بأنها تتضمن التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد الحلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية، فالهندسة ليست أداة بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات، وذلك للتعامل مع منتجات مالية جديدة ومحسنة من خلال التصميم المبتكر أو إعادة تعبئة الأدوات الحالية"³.

¹ Finnerty, J.D (1988), Financial engineering in corporate finance: An overview, Financial Management, vol. 17, Issue. 4, pp: 56-59.

² منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات الجزء الأول: التوريق، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية، مكتبة جامعة جدارا للدراسات العليا، رقم التسجيل 11137، بتاريخ 2006/05/29، ص: 14.

* الاتحاد الدولي للمهندسين الماليين أو (International Association of Financial Engineers) هي هيئة متخصصة أنشئت خصيصا للمهندسين الماليين لرعايتهم والارتقاء بصناعة الهندسة المالية عام 1992، وأصبحت تضم نحو 2000 عضوا من شتى أنحاء العالم يمثلون الممارسين، والأكاديميين، والمهنيين للمحاسبة، والقانون، والنظم، والمجتمعات رفيعة المستوى في التقنيات العلمية، كما قام الاتحاد بوضع معايير للصناعة تركز على النظرية والتطبيق.

³ John .F. Marshall (2000): "Dictionary of Financial Engineering", John Wiley and Sons Edition, New York, USA, p: 79.

"هذا، ولا يختلف مفهوم الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية من حيث الجوهر وهو الحث على الابتكار والاعتماد عليه، لخلق قنوات وأدوات جديدة تناسب التغيرات السريعة في الأسواق المالية العالمية، بينما نلْمَحُ مكنم الخلاف بينهما من حيث الوسيلة والغاية والأهداف، فلا بد من شرعية الوسائل المستخدمة في عملية الابتكار، وأن تكون موجهة لتحقيق أهداف تحقق المصالح العامة، وليس فقط الشخصية"¹؛

وعلى غرار هذا التعريف نحاول أن نوضح أكثر العلاقة القائمة بين الهندسة المالية والابتكار المالي

أولاً: الهندسة المالية والابتكار المالي

لقد تعددت تعريفات الابتكار المالي وأهمها ما يلي:

تعريف باتر دروكر (Peter Drucker): "الابتكار المالي هو وظيفة محدّدة من المشاريع، سواء في الأعمال التجارية الخاصة، أو في مؤسسة للخدمة العامة؛ وهذه هي الطريقة التي يخلق بها منظم المشاريع موارد جديدة لإنتاج الثروات، أو يمنح الموارد القائمة إمكانيات معززة لإيجاد الثروة."²

ويذكر ميلر (Miller)؛ "يكون هناك إبداع وابتكار مالي بسبب ردود فعل التشريعات بصفة عامة، والتشريعات الضريبية بصفة خاصة"³، ويشير ماسون وآخرون: "الابتكار والإبداع ينبغي أن يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي، وذلك من خلال ثلاثة شروط أساسية؛ الأول تحقيق الكمال للسوق، والثاني هو تخفيض تكلفة المعاملات أو تحسين السيولة، أما الشرط الثالث فهو تخفيض تكلفة الوكالة"⁴

"وعادة ما يتم التعبير عن الابتكار المالي بالهندسة المالية، ولعلّ الباحث عن الفرق بين المصطلحين لا يكاد يجد فرقاً بينهما، ويعتقد أن الفرق بينهما يُعدُّ ضئيلاً، بل درج العديد من الباحثين على استخدامهما مترادفين، وأكبر اختلاف بينهما هو أنّهما عمليتان متكاملتان وتتداخلان في الكثير من المراحل، فالابتكار يعتمد على الهندسة المالية؛ هذه الأخيرة تحتاج كما كبيرا من الخبرات والمهارات

¹ نعمة عبد الرحمان، لبيب محمد البشير، آليات ترشيد أدوات الهندسة المالية لإدارة المخاطر الاستثمارية في الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية: تحليل الصكوك المتداولة في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا في الفترة (2001م-2015م)، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 2016/02م، ص: 42.

² Peter Ferdinand Drucker, The Discipline of Innovation, Harward Business Review, Usa , November – December 1998, P: 149.

³ Merton H. Miller, Financial Innovation: The Last Twenty Years and The Next. Journal of Finance and Quantitative Analysis, (December 1986), P: 460.

⁴ Mason, S. Merton, R. perold, A. and Tufano, P. Cases in Financial Engineering: Applied Studies of Financial Innovation. N.J: Prentice – Hall, 1995, P 8.

والقدرة على توظيف النماذج الرياضية والإحصائية المعقدة، مما يؤهلها لوضع الابتكارات موضع التنفيذ من خلال طرحها في الأسواق في صورة أدوات مالية، وخدمات، لتتسابق المؤسسات المالية المتنافسة في تقديمها للعملاء¹.

ويمكن تلخيص أهم العوامل التي ساهمت في بناء هذا التصور ومهدت لظهور الهندسة المالية في الآتي²:

- اتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، وقد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق وإتاحة مزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل.
- إيجاد أدوات إدارة المخاطر؛ والتي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقاً لتفضيلات المستثمرين للمخاطر.
- تطوير أدوات المراجعة بين الأسواق؛ الأمر الذي مكّن من تحسين التكاليف وزيادة العائد والانفتاح على الأسواق المالية.
- تعدد وتنوع استراتيجيات الاستثمار نتيجة لتعدد وتنوع وتجدد أدوات الاستثمار (خاصة المشتقات المالية).

ثانياً: طبيعة الهندسة المالية

"الهندسة المالية ليست فناً جديداً، فالأسهم الممتازة التي لها سمة السهم العادي والسند في نفس الوقت؛ هو من منتجات الهندسة المالية، والإجارة المنتهية بالتمليك؛ هي منتج من منتجات الهندسة المالية، والأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، هي أيضاً من منتجات الهندسة المالية"³.

إن الهندسة المالية هي مجال متعدد التخصصات، ينطوي على النظرية المالية، والأساليب الهندسية والأدوات الرياضية والإحصائية والتطبيقات البرمجية.

¹ عبد الكريم قندوز، الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2019، ص: 28.

² لحو بخاري، وليد عايب، آليات الهندسة المالية كأداة إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية الدولية وأحكام الشريعة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، 2011، ص: 1-2.

³ ينظر إلى: منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

والهندسة المالية "هي التطوير والتطبيق الإبداعي للتكنولوجيا المالية المبتكرة، تشمل التكنولوجيا المالية النظرية المالية، والتقنيات الكمية، والمنتجات المالية، والعمليات المالية؛ التي تعتمد على استخدام الأساليب التقنية، وبشكل خاص الرياضيات المالية وتطبيقات الحاسب الآلي في المالية"¹؛ وبالرغم من تسميتها بالهندسة إلا أنها لا تنتمي لأي من العلوم الهندسية التقليدية، كما قد يتبادر إلى أذهان البعض، تقوم الهندسة المالية على الرياضيات التطبيقية، وعلوم الحاسب، والإحصاء والنظرية الاقتصادية؛ وهي تختلف عن التحليل المالي، فمصطلح "تحليل" يعني تشتيت الشيء لفهمه، أما مصطلح "هندسة" فالمقصود به تركيب أو بنية.

ويشير مفهوم الهندسة المالية إلى أي استخدام لأدوات تقنية في مجال المالية، وعلى ذلك فإن مهندس برامج في بنك، أو إحصائي بمؤسسة اقتصادية حكومية (الخبزينة)، أو خبير رياضي في شركة تأمين مثلا يعتبر مهندسًا ماليًا، وقد يتم تضيق معنى الهندسة المالية "ليشمل فقط عملية إيجاد المنتجات والاستراتيجيات المالية من بينها نماذج تسعير الأصول والأدوات المرتبطة بها، ولكن الهندسة المالية لها العديد من الأبعاد المهمة إلى جانب التسعير"².

" كما يُرى أن الهندسة المالية؛ هي وظيفة كوظيفة المدير المالي أو مدير المخاطر أو إحصائي إحصائي، ويستتبع ذلك أن يكون لها مهام محددة معروفة، وقد لا يكون المسمى محل خلاف؛ إذ يمكن أن يؤدي هذه الوظيفة المدير المالي، أو مدير التطوير والابتكار، دون أن يمنع ذلك وجود وظيفة (أو إدارة) مستقلة بذاتها تحت مسمى: قسم الهندسة المالية، وتعزز وجهة النظر هذه وتدعمها الجمعية الدولية للمالية الكمية (الجمعية الدولية للمهندسين الماليين سابقا)* ، والتي ترى أن: الهندسة المالية تتضمن التطوير، والتطبيق المبتكر للنظرية المالية، والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة، ولاستغلال الفرص المالية، فالهندسة المالية ليست أداة، بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات، كما أن مفاهيم أخرى تتعلق بالهندسة المالية كتطبيقات الحاسب في المالية والرياضيات المالية، ويمثل كل من تطبيقات الحاسب في المالية والرياضيات المالية؛ مجالاً فرعياً للهندسة المالية، فتطبيقات الحاسب في المالية تدخل ضمن علوم الحاسب، وتهتم بالبيانات

¹ Beder T, Marshall C, (2011). Financial Engineering: The Evolution of a Profession, Wiley, p 3.

² Neftci, S. N. (2008). Principles of Financial Engineering, Academic Press, p 315.

* International Association for Quantitative Finance (IAQF), formerly the International Association of Financial Engineers (IAFE)

والخوارزميات الخاصة بالمجال المالي، أما الرياضيات المالية؛ فهي تطبيق نظريات الرياضيات في العلوم المالية.¹

ثالثاً: أهمية الهندسة المالية

إن تزايد التقلبات في أسعار الفائدة، وتواتر وتكرار التغييرات التنظيمية والضريبية، فضلاً عن تحرير صناعة الخدمات المالية، وزيادة المنافسة بين مصارف الاستثمار، إن كل ذلك أدى إلى زيادة التركيز على العمل لبناء وتصميم منتجات جديدة، وتطوير عمليات أفضل، وتنفيذ حلول أكثر فعالية للمشاكل المالية التي أصبحت أكثر تعقيداً، فالهندسة المالية هي التي تمثل الملاذ الوحيد لتحقيق كل ذلك، " بحيث تبرز أهميتها، في البحث والتطوير؛ اللذان هما أساس الابتكار في الهندسة المالية، إذ يعملان على تفعيل وتحديث الاقتصاد الأمر الذي من شأنه أن يضمن مواكبة للمستجدات والتطورات الحاصلة في العلوم المالية الأخرى، والاستفادة منها بدل أخذ المواقف المحايدة، كما تعمل الهندسة المالية على توفير تشكيلة واسعة من المنتجات المالية للمؤسسات المالية تمكنها دوماً من إدارة سيولتها بصورة مريحة، بالإضافة إلى تميزها بالمرونة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية، واستحداث طرق وابتكار آليات تمكن المؤسسات المالية من التطبيق الأمثل لنموذج الوساطة المالية من خلال العقود المالية".²

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن أهمية الهندسة المالية ترجع إلى الأمور التالية:

- "تحفيز عمليات الإبداع المالي.
- تصميم منتجات مالية جديدة لتناسب احتياجات كافة المتعاملين في السوق.
- تقديم حلول إبداعية لمشاكل التمويل.
- تقديم نماذج كمية لإدارة المخاطر والوقاية منها؛ بالاستناد إلى تقنيات بحوث العمليات والنماذج الإحصائية المتنوعة القائمة على نماذج الانحدار الخطي وغير الخطي، والسلاسل الزمنية وسواها".³

- "توفير التكاليف نتيجة لما يتحقق من استخدامات الحجم الكبير".¹

¹ عبد الكريم قندوز، الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 28.
² ينظر إلى: مرداسي أحمد رشاد، دور الهندسة المالية الإسلامية في إنشاء ودعم السوق المالية الإسلامية (دراسة حالة السوق المالية الماليزية)، أطروحة دكتوراه، جامعة عباس لغرور خنثلة، 2017-2018، ص: 27.
³ ينظر إلى: محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة حلب سوريا، 2014، ص: 10-11.

- "القيام بالأبحاث والتنبؤات السوقية والإفصاح الدوري لدعم شفافية السوق ومعرفة حاجات المستثمرين، وإمداد الجهات المعنية بالبيانات المطلوبة، وبالتالي تنشيط المناخ الاستثماري"².
- "توزيع المخاطر نظرا لتنوع أشكال الاستثمارات وآجالها"³.

رابعاً: أهداف الهندسة المالية:

تسعى الهندسة المالية إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية كالتالي:

- أ- "خفض حجم المخاطر المالية من خلال إيجاد وتطوير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستحدثة، تحديد مراكز التعرض للمخاطر، وإدارتها بأفضل صورة ممكنة أو نقل المخاطر المالية التي تتعرض لها أخرى وذلك عن طريق عقود مناسبة بما يساهم في السيطرة بدقة على المخاطر المالية التي تتعرض لها المنشآت، بالإضافة إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية بتخفيض تكاليف المعاملات.
- ب- تحسين سيولة الأسواق المالية بشكل عام، والمتعاملين فيها بشكل خاص وذلك من خلال إتاحة الفرصة للتعامل مع مجموعة متنوعة من الأدوات المالية التي تتميز بالسيولة المرتفعة نسبياً.
- ج- تعزيز فرص تحقيق الربح من خلال إيجاد أدوات مالية جديدة يمكن استخدامها في عمليات الاستثمار و/أو التحوط و/أو المضاربة، وتكون مخاطرها أقل من سواها من الأدوات.

¹ ينظر إلى: خنوسة عديلة، محمد زيدان، منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، 2017، الصادرة عن جامعة شلف، ص 77.

² ينظر إلى: إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة 1، دار النفائس، عمان، 2008، ص 112.

³ ينظر إلى: تفرات يزيد، بومدين وفاء، بن زعمة سليمة، استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية دراسة نظرية تحليلية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد: 09 العدد: 03 السنة 2020، ص: 389.

د- إعادة هيكلة التدفقات النقدية من أجل تحقيق إدارة مالية أفضل، كاستخدام عمليات مبادلات سعر الفائدة، وذلك من أجل تحويل معدلات الفائدة المتغيرة على القروض إلى معدلات ثابتة لأغراض ضريبية أو من أجل تحقيق مقدره أفضل على التنبؤ بالتدفقات المالية¹.

خامسا: الانتقادات الموجهة للهندسة المالية

يتم تطبيق الهندسة المالية في عدة مجالات وأهمها؛ مالية الشركة (الإدارة المالية للشركة)، تسعير المشتقات المالية، إدارة المحافظ الاستثمارية، إدارة الخطر، المنتجات المهيكلة (المنتجات المالية المركبة)، المتاجرة، تقييم الخيارات المالية، وبالرغم من الفوائد التي يمكن تحقيقها باستعمال أدوات الهندسة المالية، نجد أنها تخلق أنواع جديدة من المخاطر في طبيعية عملها، أعلى من مثيلاتها في الأدوات المالية التقليدية، وهذا ما يخلق صعوبات كبيرة للبنوك حال استعمال هذه الأدوات بشكل غير مدروس، ولا يستند إلى أسس سلامة قوية، كالمخاطر النظامية والمخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر العمليات وغيرها، وقد تصل هذه التهديدات التي تواجه المؤسسات المصرفية إلى حد الإفلاس، ومن من هذا المنطلق ظهرت عدّة انتقادات للهندسة المالية، "حيث يرى بعض الأكاديميين والتطبيقات أن الهندسة المالية كانت عاملا مهما في الأزمات المالية التي عصفت بأسواق المال العالمية، ولعل من أشد المنتقدين للهندسة المالية نسيم طالب (Nassim Taleb) (وهو مهندس مالي وباحث أكاديمي صاحب نظرية البجعة السوداء)* الذي كتب العديد من الكتابات ينتقد فيها الهندسة المالية والنماذج والمنتجات التي أوجدها المهندسون الماليون، حيث يرى أن الهندسة المالية تناقض الفطرة السليمة التي تعمل بها الأسواق، وهذا بدوره يؤدي إلى حدوث الكوارث. كذلك فقد توصل الكثير من علماء المالية إلى مشاكل خاصة في الهندسة المالية تؤدي إلى الأزمات المالية، فعلى سبيل المثال، فإن أرون براون (Aaron Brown) أشار إلى لبس في تعريف رأس المال بين المهندسين الماليين والهيئات الإشرافية"².

¹ إيمان قاسم الحصادي، فخر الدين علي الصهبي، الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها للمصارف الإسلامية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الخامس، مارس 2018، ص: 93.

* نظرية البجعة السوداء؛ تشير إلى صعوبة التنبؤ بالأحداث النادرة إلى ما يتجاوز نطاق التوقعات العادية، وحيث أن البجع عادة ما يكون لونه أبيض، فإنه قد يصعب على أي إنسان عادي توقع أن يجد بجعة سوداء، ومعناه أن برغم تكرر الأحداث الاقتصادية العادية وفق نمط معين (عادي عادة)، إلا أنه قد تأتي ظروف استثنائية يصعب توقعها (بجعة سوداء)، ويعتبر نسيم طالب أول من استخدم هذا المصطلح في مجال الأسواق المالية.

² ينظر إلى: عبد الكريم قندوز، الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

كما تعرض نموذج بلاك وشولز*؛ وهو من أشهر نماذج التسعير، واعتبر بحق فتحًا في مجال العلوم المالية، لكنه قد تعرض لنقد شديد من طرف (Ian Stewart)، "حيث افترض عدم وجود توزيعات، تجانس وثبات التوازن، لوغاريتم القانون الطبيعي، فرض كفاءة السوق المالية، فرضية ثبات مدة الاستحقاق"¹.

" بالرغم من أن نموذج بلاك وشولز يُعد نموذجًا عقليًا ذكيًا ومبتكرًا لنظام معقد، وهو عبارة عن آلية أنيقة، في محاولة لعكس العالم الحقيقي في وصف قصير، يجب أن تقلل من تعقيده، وهذا التخفيض يجعل النموذج قابلاً للاستخدام، ولكنه يحد في الوقت نفسه من فائدته"²، وإهمال الجوانب الأخرى المتعلقة بسلوك المستثمرين؛ المتمثلة في التأثير الديني، والعادات والتقاليد، وغيرها من العوامل التي تعتر خارج قانون الربح والخسارة، كما يعاب على الهندسة المالية، هو اعتمادها المفرط على الرياضيات والنماذج الكمية في تفسير الظواهر المالية، وفي الوصول إلى نتائجها. ولقد تم أيضا انتقاد أسلوب القيمة المعرضة للخطر (VAR)، والتي اعتبرت واحدة من أفضل التقنيات المستخدمة في قياس مخاطر السوق.

كما تم الانتقاد؛ بأن الابتكار المالي والهندسة المالية تمثل كلمة السر للأوراق المالية المحفوفة بالمخاطر، وأن الابتكارات الحقيقية في القطاع المالي أفضل بكثير، فعلى سبيل المثال يعتبر ابتكار ماكينات الصراف الآلي (ATM) من وجهة نظر الأفراد أفضل من السندات المربوطة بأصول.

الفرع الثاني: تقنيات الهندسة المالية

"ظهرت التقنيات المالية منذ ظهور تكنولوجيا الإعلام الآلي، وقد عرفت منذ أواسط القرن العشرين، بل قد سبق لنا الإشارة إلى أنها جزء من دورة الابتكار المالي (Financial Innovation)، بداية من ظهور البطاقات الائتمانية في الخمسينيات من القرن العشرين، ثم الصراف الآلي (ATM) في الستينات، فالتداول الإلكتروني للأسهم في السبعينات، فالحاسوبات المتقدمة في الثمانينات، فالمصرفية

* يمثل نموذج BLACK-SCHOLES حلا مرجعيا وأساسيا في عمليات تقييم الخيارات، وهو يستخدم بكثرة على مستوى معظم الأسواق المالية المنظمة، كونه مرن وقابل للتطبيق بسهولة، كما تمثل النسخة الأولية للنموذج في حل معادلة تفاضلية عشوائية، قدمت من قبل الحائزين على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1997.

¹ ينظر إلى: بن الضب عبد الله وآخرون، تقييم الخيارات في الزمن المستمر (نموذج BMS)، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 03، المجلد 02، ديسمبر 2014، ص: 291.

² Derman, E. (2011). Models Behaving Badly: Why Confusing Illusion with Reality Can Lead to Disaster, on Wall Street and in Life. Wiley, p 50.

الإلكترونية من خلال الانترنت في التسعينات؛ وبذلك فإن ما لا يقل عن ستة عقود هو العمر الفعلي للتكنولوجيا المالية، ولم تكن المؤسسات المالية تنظر لتلك الابتكارات على أنها تهديد، بل اعتبرتها فرصاً سانحة لتقديم المزيد من الخدمات وبالتالي تحقيق رضا العملاء، وأصبح تقديم الخدمات أسهل وأسرع، غير أن ثورة التقنيات المالية ارتبطت بانتشار الانترنت وأجهزة الجوال الذكية، وهو ما جعل الابتكارات المالية تنمو بشكل متسارع مع بداية الألفية الثالثة، لتصبح مصطلحات كالمحفظة المتحركة (Mobile Wallet)، وتطبيقات الدفع والمستشار الآلي (Robo Advisor)، والتمويل الجماعي (Crowdfundin)، ومنصات الإقراض ما بين النظراء (Peer to Peer Lending Platform) من المصطلحات المألوفة والمتداولة.

ويتضح من الوصف السابق أن الفضل في بروز التقنيات المالية يرجع أساساً إلى الانترنت، والتي يمكن النظر إليها على أنها: "تكنولوجيا غرض عام" (General Purpose Technology)، والتي نعني بها التكنولوجيا أو الابتكارات التي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في ظهور ابتكارات أخرى جديدة، ومن أمثلتها التقليدية: الكهرباء التي كان لها الفضل في ظهور الكثير من الابتكارات الصناعية.¹

كما أن مصطلح التقنيات يختلف عن مصطلح الأدوات في الهندسة المالية ونقصد بأدوات الهندسة المالية مثل العقود المستقبلية والخيارات والمبادلات، أما التقنيات هي كل الأعمال الكمية في مجال المالية التي تعتمد على الدراسات الكمية كالأحصاء والرياضيات والبرامج الحاسوبية وغيرها من العلوم الأخرى، حيث ساهمت عدة نماذج في تطوير الهندسة المالية، وسيتم التركيز في بحثنا هذا إلى تقنية اختبارات الضغط، وهو مصطلح عام يشير إلى الأساليب المختلفة، والتقنيات والشروط المستخدمة لقياس الضغط المحتمل على المنشأة أو محفظة أو مركز أو مجموعة استثمارات (بما في ذلك القروض، الأوراق المالية، المشتقات المالية، وغيرها من البنود). ويهدف اختبار الضغط إلى تحليل المخاطر والكشف عن حالات الضعف التي يمكن أن تحدث في الأحداث الاستثنائية أو غير المتوقعة.

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص: 16.

كما يمكن تعريف اختبار الضغط من المنظور الجزئي بأنه أداة لإدارة المخاطر تستخدم لتقييم التأثير المحتمل لحدث معين على شركة و/ أو حركة معينة في مجموعة من المتغيرات المالية، وفقاً لذلك يستخدم اختبار الضغط كعامل مساعد للنماذج الإحصائية، ويعتبر على نحو متزايد مكملاً لهذه المقاييس الإحصائية، وليس كعامل مساعد لها.

على العكس من ذلك، ينظر صندوق النقد الدولي إلى اختبار الضغط من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، بأنه عنصر أساسي للتحليل الاحترازي الكلي الذي يساعد على رصد وتوقع نقاط الضعف المحتملة في النظام المالي، ويضيف عنصر ديناميكي لتحليل مؤشرات السلامة المالية - أي حساسية مؤشرات السلامة المالية استجابة لمجموعة متنوعة من الصدمات والسيناريوهات ومؤشرات (الاقتصاد الكلي)¹.

المطلب الثاني: ماهية المخاطر، أنواعها وإدارتها

الفرع الأول: المخاطر

"ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة"².
 "كما يحدد مفهوم الخطر في كونه يتفق مع حالة اللا تأكد في أن كلا منهما يحمل عنصر الشك وعدم اليقين في أحداث المستقبل، بسبب تغير حالات الطبيعة وعدم ثباتها، ولكن في حالة الخطر يستطيع متخذ القرار أن يضع احتمالات لحدوث حالات المستقبل اعتماداً على الخبرة السابقة والدراسات الإحصائية، وما إلى ذلك من معلومات تاريخية"³.

¹ عبد الله علي القرشي، استخدام اختبارات الضغط في قياس المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في اليمن، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر، 2020، ص: 240.

² Jorion, Phillippe and Sarkis J.Khoury 1996 Financial Risk Management Domestic & International dimensions, Blackwell, Publishers, Cambridge, Massachusetts, p: 2.

³ زينب حوري، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي (2000 - 2002)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2005 / 2006، ص: 61.

"وتعرّف أيضا على أنها ظواهر وأحداث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها"¹، وتواجه المؤسسات المصرفية أنواعا من المخاطر نظرا لطبيعة نشاطها؛ وعلى هذا يمكن إعطاء تعريف للمخاطر البنكية: "بأنها حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة"².

أولاً: المخاطرة وعدم التأكد

"سبق أن أشرنا إلى المخاطر على أنها تعني عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية، كما يمكن أن ينظر إليها على أنها مقياس نسبي لمدى تقلب العائد (التدفقات النقدية) الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا، ويشير التعريف الأول إلى وجود خلط بين مفهوم المخاطر ومفهوم عدم التأكد، إذ عادة ما يستخدم الاصطلاحين ليعنيان شيئا واحدا، وهو ما يعد استخداما غير دقيق ذلك لأن هناك فرق بين المخاطر وعدم التأكد؛ ويتمثل هذا الفرق في مدى معرفة متخذ القرار باحتمالات تحقق التدفق النقدي، فالمخاطر تصف موقفا ما يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية كافية تساعده في وضع احتمالات موضوعية متعددة (توزيع احتمالي)، بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، فمثلا قد يضع المدير المالي صورة للتدفقات النقدية المتوقعة لاقتراح استثماري ما، في صورة توزيع احتمالي، وذلك على النحو التالي: 1. احتمال قدره 20% بأن يتولد عن الاقتراح الاستثماري تدفق سنوي يبلغ 5.000 وحدة نقدية، 2. واحتمال قدره 50% بأن يتولد عن الاقتراح الاستثماري تدفق نقدي سنوي يبلغ 10.000 وحدة نقدية، 3. واحتمال قدره 30% بأن يتولد عن الاقتراح الاستثماري تدفق نقدي سنوي يبلغ 15.000 وحدة نقدية، ومن الضروري أن يساوي مجموع التوزيع الاحتمالي الواحد الصحيح أي: (20% + 50% + 30% = 1)، ويطلق على هذا النوع من التوزيع بالتوزيع الاحتمالي الموضوع، فالمستثمر الذي يرغب في شراء فندق قائم بالفعل، يمكنه أن يضع تقديرات للتدفقات النقدية لهذا الاستثمار؛ بناءً على الاحتمالات المرتبطة بمستويات مختلفة لعدد الحجرات التي يتوقع شغلها خلال السنة، والتي يمكن تقديرها على أساس المعلومات التاريخية المتوفرة عن عدد الحجرات التي تم شغلها في هذا الفندق في

¹ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009م، ص: 2.

² Anne Marie Percie du Sert, Risque et contrôle de risque, Economica, Paris, 1999, p: 25.

السنوات الماضية، أما إذا كان المستثمر يفكر في إقامة فندق جديد، فيمكنه إعداد التوزيع الاحتمالي على أساس البيانات التاريخية التي يمكن الحصول عليها من فنادق أخرى مماثلة للفندق المشار إليه.

أما عدم التأكد فإنه يصف موقف لا يتوافر فيها لمتخذ القرار معلومات تاريخية للاعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي لتدفقات النقدية المستقبلية، ومن ثم عليه أن يضع تخمينات معقولة للصورة التي يمكن أن يكون عليها التوزيع الاحتمالي، ولما كانت تقديرات التوزيع الاحتمالي قائمة على تخمينات متخذ القرار، فإنه يطلق عليها التوزيع الاحتمالي الشخصي، فإذا كان الاقتراح الاستثماري جديد في نوعه، أو أن المنشآت المنافسة ترفض تزويد متخذ القرار بمعلومات تاريخية، فلا سبيل لوضع توزيع احتمالي للتدفق النقدي، إلا بالبحث والاستشارة مع من لهم دراية بهذا النشاط، وذلك من أجل وضع تصور مقبول لذلك التوزيع.

وهكذا يبدو أن الفرق الجوهرى بين المخاطر وعدم التأكد، يكمن في الطريقة التي يتم بمقتضاها تقدير التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية؛ ففي الحالة الأولى يتم وضع هذه التقديرات على أساس البيانات التاريخية، وفي الحالة الثانية يتم وضع التقديرات على أساس الحكم الشخصي لمتخذ القرار، ونظراً لأن الكيفية التي يتم بها وضع تقديرات التوزيع الاحتمالي لا تهمنا في عملية تقييم الاقتراحات الاستثمارية، فإننا سوف نستخدم الاصطلاحين ليعنيان شيئاً واحداً، هو مدى التقلب المحتمل في التدفقات النقدية المستقبلية للاقتراح الاستثماري"¹.

ثانياً: المخاطرة والمقامرة

"المخاطرة والمقامرة هما كلمتان مترادفتان تحملان نفس المعنى من الناحية اللغوية، فكم منهما يتضمن إمكانية وقوع الربح أو الخسارة، فالمقامرة هي عبارة عن مراهنه على دخل غير مؤكد، فعندما تتوفر لشخص رغبة كبيرة جداً في تحمل درجة عالية من عدم التأكد من النتائج سعي وراء الربح، فإنه يتحول عندئذ إلى مقامرة"².

¹ منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة السادسة، 2007م، ص: 389-390.

² زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقي، دار وائم للنشر، عمان، ط 2 ، 2002م، ص: 22.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر

يمكن تقسيم المخاطر التي تواجهها البنوك إلى مخاطر مالية، وأخرى غير مالية، والمخاطر المالية يتم تصنيفها إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، أما المخاطر غير المالية فتشمل مخاطر التشغيل، والمخاطر القانونية، والمخاطر الرقابية، إضافة لأنواع أخرى.

أولاً: المخاطر المالية

وهذه المخاطر هي المعنية في دراستنا بإدارتها باستخدام تقنيات الهندسة المالية، وهي كالتالي:

أ- مخاطر الائتمان:

"وهي المخاطر التي ترتبط بعدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة، ويشمل ذلك مخاطر التسوية، أو عدم تسليم الطرف المقابل لما يجب عليه تسليمه في العقود التجارية في الوقت الذي قام الطرف الأول بذلك، وتظهر آثار هذه المخاطر في عدم القدرة على التأكد من صافي الدخل، ويمكن معالجة هذه المخاطر جزئياً عن طريق تنويع المحفظة الاستثمارية"¹.

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية؛ مثل: القروض والسندات وبنود خارج الميزانية؛ مثل: خطاب الضمان والاعتماد المستندي.

ب- مخاطر السيولة:

"وتنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وتقلل من عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها، وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة في المصرف، وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة؛ وهو ما يدعى بمخاطرة تمويل

¹ قدي عبد المجيد، حدو علي، نحو تعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر في ظل العولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي-العدد التاسع-المجلد الثالث)، ص: 127.

السيولة، أو تعذر بيع أصول؛ وهو ما يدعى مخاطرة بيع الأصول، وتكون أكثر حدة في المصارف الإسلامية؛ لأنها لا يمكن أن تلجأ إلى الاقتراض من المصارف أو من المصرف المركزي بفائدة¹.

ج- مخاطر السوق:

"تتمثل مخاطر السوق في المصارف التقليدية؛ في أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وتقلب أسعار السوق؛ وتسمى كذلك بالمخاطر التجارية، أو مخاطر تقلبات الأسعار، وهي مخاطر ماليه ناتجة عن تقلب قوى العرض والطلب، وتقلب الأسعار في السوق، وتتأثر بها كل المؤسسات المالية، ولا يمكن التخلص منها بالتنوع، وهي من المخاطر التي يحرص المصرف على تفاديها، لذلك سعت المصارف إلى أن تكون هذه المخاطر في حدّها الأدنى المُمكن"²

ويمكن تقسيم مخاطر السوق إلى:

1. مخاطر أسعار الأسهم.
2. مخاطر أسعار الصرف تكون شديدة على المصارف الإسلامية؛ لأنها لا تستطيع التعامل بالمشتمقات المالية لتغطية المخاطر.
3. مخاطر أسعار السلع.
4. مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التقليدية، وهامش الربح في المصارف الإسلامية.

ثانياً: المخاطر غير المالية

وتضم مخاطر التشغيل والمخاطر السياسية والقانونية

أ- المخاطر التشغيلية:

"تنشأ مخاطر التشغيل عندما لا تتوفر للمصرف الإسلامي الموارد البشرية الكافية، والمدربة تدريباً كافياً للقيام بالعمليات المالية الإسلامية، ومع اختلاف طبيعة أعمال المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف، فربما لا تناسبها برامج الحاسب الآلي المتوفرة في السوق التي

¹ طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ورقة مناسبات رقم 5، جدة المملكة العربية السعودية، 2003، ص: 30.

² جرودي رنده، يوسف إيمان، إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 22، ديسمبر 2017م، ص: 84.

تستخدمها المصارف التقليدية، وهذه المسألة أوجدت مخاطر تطوير واستخدام تقنية المعلومات في المصارف الإسلامية¹.

وأيضاً عرفت لها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة أو الأحداث خارجية"². ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة، والتي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة منها:

- الاحتيال الداخلي: تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات، أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية من طرف المسؤولين عن البنك أو العاملين فيه.
- الاحتيال الخارجي: وهي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون من طرف عملاء البنك.
- ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: وهي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة.
- الأضرار في الموجودات المادية: وهذا بسبب كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى.
- توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.
- التنفيذ وإدارة المعاملات: الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء، لعدم توفر العنصر البشري الكفاء والمتتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد البنك.

وكذلك مخاطر التزوير وتزييف العملات والسرقه والجرائم الالكترونية.

ب- المخاطر السياسية:

¹ حسن محمود محمد عمري، الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (مع إشارة خاصة للمصارف الإسلامية في الأردن)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35 ربيع الآخر 1436 هـ، ص: 84.

² قدي عبد المجيد، حدو علي، نحو تعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر في ظل العولمة، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

تؤثر الأحداث السياسية وتخلق مخاطر للعمل المصرفي؛ ومنها العولمة، المقاطعة والاضطرابات السياسية، والتأميم... إلخ

ج- المخاطر القانونية:

تنتج هذه المخاطر من أخطاء في نص العقود أو من تأخر في اتخاذ الإجراءات القانونية أو من مخالفة لبعض القوانين الدولية.

الفرع الثالث: إدارة المخاطر

قبل التوغل في الموضوع نعرّف الآن المقصود بإدارة الخطر، فهناك تعريف عدة تناولتها المؤلفات المختلفة، وقد اختلفت هذه التعاريف من وجهة نظر قائلها وحسب رغبة كل طرف بما يتصوره عن إدارة الخطر، فأصبح التعريف يعكس وجهة نظر المؤلف؛ إن الخطر يتعلق بالأشياء غير المحظوظة (unfortunate things)، والتي يمكن أن تحدث في المستقبل، إن إدارة الخطر تتعلق بالاعتراف عن ما هي هذه الأحداث (recognising what these events are)، ومقدار شدتها أو وطأتها (how severe they may be)، وكيفية السيطرة عليها (how they can be controlled)، وبالتالي فإن التعريف الملائم لإدارة المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية لمشروع.

لذلك يلاحظ أن هناك بعض النقاط الهامة التي وردت في هذا التعريف؛ وهي¹:

1. المدخل الذي يتكون من ثلاثة عناصر لإدارة الخطر، فالمخاطر يجب تحديدها (identified) وقياسها و تقييم آثارها، الذي سيمكننا ما معرفة ما بوسعنا عمله.

2. إن ميكانيكية السيطرة النهائية، مهما كان شكلها يجب أن تكون اقتصادية (economic) فليس من داع إلى صرف المبالغ لأكثر مما يجب صرفه للسيطرة على الخطر، فيجب الأخذ بنظر الاعتبار أن يكون هناك مستوى يجب صرفه للسيطرة على الخطر، فيجب الأخذ بنظر الاعتبار أن يكون هناك مستوى يجب إيقاف الصرف عنده.

3. ما ورد في التعريف؛ الأصول والقدرة الإيرادية (Assets and earning capacity)؛ هذه الأصول قد تكون بشرية أو غير بشرية (معدات وآلات... إلخ)، فكل النوعين من الأصول مهمة (physical or

¹ ينظر إلى: خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009م، ص: 09 - 10.

(human)، وأن يُنظر لإدارة الخطر على أساس أن لها دورا مهما تلعبه في هذين النوعين من الأصول، ومع ذلك فالمخاطر لا تعني توجه أثارها على الأصول فقط وطريقة مباشرة (do not only strike at assets)، ولهذا السبب فإن التعريف أعلاه قد ركز في إشارته على القدرة الإيرادية للمشروع.

فمن خلال ما سبق يمكن أن نعرف إدارة المخاطر بأنها: كل الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة التي تهدف إلى حماية المؤسسة من كل المخاطر المختلفة المحيطة بها؛ وذلك بتحديد المخاطر وقياسها وإدارتها للسيطرة عليها أو لتجنبها أو تحويلها، وذلك باستعمال كل الوسائل المتاحة على غرار أدوات الهندسة المالية، وكذا استخدام تقنيات الهندسة المالية من خلال نظام شامل وكامل لإدارة المخاطر، وتكمن إدارة المخاطر في الحالات التالية:

أ- **حالة التأكد:** وهي دراسة الخيارات أثناء اتخاذ القرار لرفع المردودية المالية المؤكد عائدها؛ كالاقتراض مثلا، حيث يتم الاعتماد على التسيير المالي، الرياضيات المالية، المحاسبة وغيرها من الأدوات والتقنيات في الحالات الأخرى¹.

ب- **حالة المخاطر:** وهنا يتم الاعتماد على البيانات التاريخية والمعلومات المتوفرة، ودراسة الاحتمالات للتنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، حيث يتم الاعتماد عادة على النماذج الإحصائية، وتقنيات البرمجة الحاسوبية².

ج- **حالة عدم التأكد:** وهنا يتم الاعتماد على البيانات التاريخية والمعلومات المتوفرة إضافة إلى المعلومات المتعلقة بمحيط المؤسسة، وكذا المعلومات الفنية الصادرة من الخبراء الذين لهم خبرة الحدس الصحيح وقراءة تغيرات المحيط في المستقبل، لتوظف هذه البيانات والمعلومات والخبرة في نماذج محاكاة للتوقع، وإيجاد حلول لها قبل الحدوث أو إيجاد طرق لتفادي الأزمة في حال تحقق المحاكاة، وفي هذه الحالة تكون المخاطر بدرجة الأزمة التي تضرب المؤسسة؛ لأنها غير المتوقعة وليست روتينية، بل تكون مفاجأة ويصعب السيطرة عليها أو تفاديها، حيث يتم الاعتماد كل النماذج الإحصائية وتقنيات البرمجة الحاسوبية وخاصة الرأي والخبرة الفنية للخبراء.

¹ ينظر إلى: عبد القادر شلالي، علال قاشي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية، الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة آكلي أمحمد أولحاج، البويرة، أيام 26 - 27 نوفمبر 2013م، ص: 5.

² ينظر إلى: مخلوفي عبد السلام، يوسفوي سعاد، إدارة المخاطر في الصناعة الإسلامية، مجلة معارف، السنة التاسعة، العدد 17، ديسمبر 2014م، ص: 121.

وتهدف إدارة المخاطر إلى¹:

- درء الخطر أو الوقاية من عواقبه، والعمل على عدم تكراره.
- التقليل من حجم الخسائر عند حدوثها.
- دراسة أسباب حدوث كل خطر لمنع حدوثه مستقبلاً.
- استمرارية النمو، فالنمو هدف تنظيمي هام، وتعتبر الوقاية من التهديدات التي تواجه أحد أهداف إدارة المخاطر، واستراتيجيات هذه الأخيرة، يمكن أن تسهل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة كان من الممكن أن تهدد ذلك النمو.
- استقرار الأرباح أو المكاسب؛ حيث ينبع هذا الهدف من التأثير الذي يكمن أن تحدثه التغيرات الواسعة في المكاسب، حيث يفضل المساهمون الأرباح المستقرة عن المكاسب التي تتقلب بشكل واسع، ولأن المستثمرين يفضلون عموماً التدفق المستمر للدخل، فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسهم بخفض التباينات في الدخل، التي تنتج من الخسائر، فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضاً أن تساعد في تعظيم الاقتطاعات الضريبية عن الخسائر، وتقليل الضرائب.
- المسؤولية الاجتماعية؛ حيث يقلل هذا الهدف من التأثيرات التي سوف تحدثها الخسارة على الأشخاص، فتدابير منع الخسارة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر، لأنه عندما تشهر الشركة إفلاسها يتضرر الموظفون، والملاك، أمّا عندما تحمي إستراتيجية إدارة المخاطر المناسبة الشركة من تكبد خسائر فادحة، فإنه بذلك يتم تفادي الإفلاس وتداعياته.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

الفرع الأول: المخاطر في المصارف الإسلامية

تعتبر المخاطر المذكورة سابقاً عامة تمس كل المصارف، إلا أن هناك مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية دون غيرها؛ وهي:

¹ عبد القادر شلالي، علاء قاشي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

أولاً: مخاطر فقدان الثقة في العميل المصرفي الإسلامي:

"تتشأ هذه المخاطر من افتقاد الفهم السليم لرسالة المصارف الإسلامية، ومضامين القاعدتين الأساسيتين؛ وهما: الغنم بالغرم والخراج بالضمان سواء تعلق الأمر بالعاملين في المصرف أو المتعاملين معه، وهذا يؤدي إلى اهتزاز الثقة في مكانة المصرف الإسلامي، وبالتالي عدم التعامل معه بسبب تشابه الأسلوب وانخفاض العائد أو زيادة الهامش؛ كما هو الحال في صيغة المضاربة"¹.

أ- مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامي

منها:

1- مخاطر التمويل بالمرابحة:

عرف بنك الجزائر المرابحة في النظام رقم 02-2020 في المادة 5: "المرابحة هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش متفق عليه مسبقاً ووفقاً لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين"²

وإن التمويل بالمرابحة لا يخلو هو الآخر من المخاطر التي يمكن تلخيصها كما يلي³:

- تعرض أموال المصرف للخطر في حالة عجز العميل عن السداد، وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء، ووجود رهن عقاري على سبيل المثال؛ إذ إن التنفيذ على هذه الضمانات يحتاج إلى مدة طويلة تصل لأكثر من سنة في بعض الأحيان، وهذا يعني أن المصرف يفقد عائداً على هذه الأموال طيلة فترة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حتى يتم تحصيل حقوق المصرف.

¹ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009م، ص: 4.

² بن مالك إسحاق، قدة حبيبة، المرابحة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 15، العدد 01، 2023م، ص 107.

³ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

- ثبات أرباح البنك طوال مدة المرابحة، ففي بيوع المرابحة للأمر بالشرء، فإنه يتم تحديد نسبة المرابحة وتضاف إلى رأس المال (التمويل)، ويتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المنفق عليها مسبقاً، وكما هو معروف فإن قيمة العقد ثابتة لا تتغير؛ سواء تقدم العميل بالتسديد أم تأخر، على عكس ما هو مطبق في البنوك التقليدية إذا ما حصل.
- تحمل البنك المسؤولية تجاه البضاعة: سواء هلاك السلعة المشتراة أو غير ذلك، فمن الناحية الشرعية يجب على البنك تملك السلعة التي سيشتريها للعميل وحيازتها، ومن ثم التنازل للعميل، فإذا ما حصل أن حدثت موانع تحول دون تحويل ملكية السلعة المشتراة للعميل، فتبقى ملكيتها للمصرف الذي قد لا يستطيع بيعها ثانية، ويتحمل خسارة قيمة هذه البضاعة، أو في حالة تلفها أثناء هذه العملية.

2- مخاطر التمويل بالمضاربة:

"تعتبر صيغة التمويل بالمضاربة من أهم الصيغ التي كان منتظراً منها الكثير، وذلك كونها بعيدة عن شبهة الربا، كما أنها عملية استثمارية مدرة للأرباح بنسبة كبيرة للطرفين، وتقضي على تلك السلبية التي ينتظرها أصحاب الودائع من فوائد هزيلة، كما أنها تساعد المصرف على تنمية المجتمع بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، إلا أن ذلك لم يدفع المصارف الإسلامية إلى الاعتماد على هذه الصيغة إلا قليلاً، وهذا يعود إلى تعدد مخاطرها، والتي منها: مخاطر عجز السيولة وخطر الصرف؛ إن تم التعامل بالعملة الأجنبية. ومخاطر ترتبط بالنشاط التجاري؛ مثل: كساد النشاط"¹.

3- مخاطر التمويل بالمشاركة:

يصاحب التمويل بالمشاركة في رأس المال المخاطر والمخاطر التالية²:

- تلك المخاطر تتمثل في احتمال فقدان رأس المال ذاته، إذ أن مؤسسة التمويل الإسلامية تدخل كشريك أو مساهم يقدم حصته في رأس مال الشركة مقابل عدد من الأسهم، وتتنقل

¹ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

² ينظر إلى: عاشور عبد الجواد عبد الحميد، التمويل بالمشاركة في المؤسسات الإسلامية، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، أيام 15-17 ماي 2005م، ص: 1164-1166.

ملكية الحصة إلى الشركة ويقتصر حق المؤسسة على نصيب محتمل في الربح أو الخسارة، فمبلغ التمويل يأخذ سمات ما يعرف في النظم الأوروبية برأس المال المخاطر؛ حيث يكون معرضاً للخسارة في حالة إخفاق المشروع أو الشركة الحاصلة على التمويل، ولذلك تنص الوثائق المنشئة لمؤسسات التمويل الإسلامية على أنه عند الاستثمار بطريق المشاركة في رأس المال، يجب أن تتأكد المصارف الإسلامية الممولة للشركة، أن النشاط الذي يتم تمويله من شأنه أن يحقق عائداً مناسباً حالياً أو مستقبلياً، وأنه يدار بطريقة سليمة، وإذا كان التأكيد المطلوب، لا يتم إلا بإجراء تقسيم الشركات والأنشطة المطلوب تمويلها قبل اتخاذ قرار التمويل، وفي متابعتها عن كثب بعد ذلك، حتى تمام تصفية المشروع، فإن هذا يثير صعوبة أخرى هي احتياج التقييم، والمتابعة إلى عناصر فنية تجمع بين الخبرة في التخصص موضوع النشاط، والنواحي المالية والمحاسبية والإدارية والتسويقية... إلخ، وفضلاً عن ندرة هذا النوع من الخبرات، وبسبب هذه الندرة كذلك، فإنه عالي التكلفة مما لا يتيح للمصارف الإسلامية الحصول عليه بالعدد الكافي للدخول في استثمارات كثيرة بأسلوب المشاركة في رأس المال.

- الاستثمار بطريق المشاركة في رأس المال، هو نوع من أنواع الاستثمار الدائم، والذي لا يتيسر تحويله إلى سيولة؛ إلا ببيع الأسهم إلى طرف آخر، الأمر الذي يصعب تحقيقه ما لم تكن الأسهم مسجلة في البورصة، وحركة التعامل عليها نشطة، لكن في الواقع العملي نجد أن المصارف الإسلامية تشكو من زيادة السيولة لديها أكثر من قدرتها الاستيعابية، إلا أن ذلك لا يصح أن يدفعها إلى المخاطرة غير المحسوبة في استثمارات طويلة؛ إذ إن أي ظرف طارئ عام أساسي أو اقتصادي، سيدفع بالمودعين إلى سحب ودائعهم.
- تشترط قوانين كثير من الدول أن يكون رأس مال الشركات المنشأة على أرضها بعمليتها الوطنية، وكذلك إذا كان سعر صرفها غير ثابت بالنسبة للعملة الأجنبية، ففي هاتين الحالتين تتعرض البنوك الإسلامية للمشاركة في التمويل إلى تقلبات سعر الصرف من ناحية، ولعدم سهولة تحويل استثماراتها إلى الخارج عند نهاية المدة من ناحية أخرى، ويخضع لهذين الخطرين كل من أصل مبلغ الاستثمار وعوائده، فقد حدث في أكثر من بلد وفي أكثر من نظام سياسي واقتصادي أن غيرت الحكومات قوانينها، فتتغير نتائج

الاستثمارات في معظم الأحوال، من ربح متوقع إلى خسارة مؤكدة، ثم يأتي خطر تخفيض العملة المحلية أو انخفاضها كعقبة أساسية في طريق الاستثمار المتوسط والطويل الأجل.

4- مخاطر التمويل بعقد السلم:

يعتبر السلم أكثر الصيغ التمويلية الإسلامية تعرضاً للمخاطر، كونه يرتبط بالظروف الزراعية وعليه فإن مخاطر السلم تنشأ نتيجة لمخاطر الزراعة والتي تتمثل في¹:

- مخاطر كساد سلعة السلم التي اشتراها البنك.
- مخاطر انخفاض أسعار سلعة السلم، بحيث يترتب على ذلك خسائر على البنك في حالة قيام البنك ببيع سلعة السلم.
- مخاطر عدم التزام البائعين في تسليم سلعة السلم في آجالها، حيث أن عدم التسليم في الآجال يترتب عليه خسائر هي عبارة عن الفرصة الضائعة على البنك في استثمار ثمن البيع في أنشطة أخرى وجميع هذه المخاطر تعرض البنك لخسائر في العائد أو في رأس المال.
- انخفاض جودة المسلم فيه بسبب الكوارث الطبيعية.
- عدم القدرة على بيع السلعة بعد استلامها بواسطة المصرف مما يؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية كالتخزين والتأمين تعذر تسليم المسلم فيه من طرف البائع عند الآجال المحددة وذلك بسبب مماطلة العميل في هذا التسليم.
- يقوم التمويل بالسلم على الثقة التي تقوم بين البنك والبائع، في قدرة هذا الأخير على الوفاء بما التزم به، وتسليم السلعة المتفق عليها بالكميات والمواصفات والآجل المتفق عليه، غير أن كثيراً من العملاء قد يسيء إلى ثقة البنك، وينصرف ذهنه إلى استغلال هذه الثقة، وذلك إما بعدم استخدام التمويل في الأغراض الإنتاجية؛ الأمر الذي يترتب عليه ضعف قدرته على السداد، أو أن لا يلتزم بالسداد في الآجال المحددة، أو أن لا يلتزم بمواصفات السلعة المتفق عليها.

¹ ينظر إلى: سايح حمزة، نشاد حكيم، الهندسة المالية الإسلامية المعاصرة وإدارة مخاطرها "صيغة السلم أنموذجاً"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021م، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص: 254.

5- مخاطر التمويل بالإجارة:

هذه الصيغة لا تخلو من المخاطر التي يمكن أن نوجزها كما يلي¹:

- **مخاطر تسويقية:** وتتمثل في أن شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل البنك يحتاج إلى حملة تسويقية منظمة من قبل البنك، وهذا لجذب انتباه العملاء من أجل التعاون مع البنك في هذا الشأن، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة لاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات، وإلا تعرض البنك إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجميد رأس المال، وقد يتسبب ذلك بخسارة كبيرة.
- **مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة:** ويعني عدم دفع الأجرة بانتظام تعطيل رأس المال العامل للبنك؛ سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه.
- **مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجية:** وخاصة في العصر الحالي الذي يشهد تسارعا متزايدا في التقدم التكنولوجي والعلمي، الأمر الذي يستوجب أن يتم اختيار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد؛ خوفا من تعرض البنك لمخاطر كبيرة.

6- مخاطر التمويل بالاستصناع:

عندما يقدم البنك التمويل وفق عقد الاستصناع، فإنه يُعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر، وهذه تشمل الآتي²:

- مخاطر الطرف الآخر في عقد الاستصناع التي تواجهها البنوك والخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعا، وهي تشبه مخاطر "عقد السلم"؛ حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة، غير أن السلعة موضع العقد في حالة الإستصناع تكون تحت سيطرة العميل، وأقل تعرضا للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة في عقد السلم، ولأجل ذلك من المتوقع أن تكون مخاطر الطرف الآخر في الإستصناع أقل خطورة بكثير، مقارنة بمخاطر العميل في عقد السلم.

¹ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

² طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص:

- مخاطر العجز عن السداد في جانب المشتري ذات الصلة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع البنك.
 - إذا اعتبر عقد الإستصناع عقدا جائزا غير ملزم وفق بعض الآراء الفقهية، فقد تكون هناك مخاطر الطرف الآخر؛ الذي قد يعتمد على عدم لزومية العقد فيترجع عنه.
 - وإن تمت معاملة العميل في عقد الاستصناع كمعاملة العميل في عقد المرابحة، وإن تمتع بخيار التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في موعدها، فهناك مخاطر إضافية يواجهها المصرف الإسلامي عند التعامل بعقد الاستصناع.
- و من أبرز هذه المخاطر أن يدخل المصرف الإسلامي في عقد الاستصناع، وهو بذلك يأخذ دور الصانع والمنشئ والبناء والمورد، وبما أن البنك لم يتخصص في هذه المهنة، فإنه يعتمد على المقاولين بالباطن (التعاقد أو المعاهدة).

ثانيا: تحديات العمل في المصارف الإسلامية

إن لكل عمل تحديات، أما في المصارف الإسلامية؛ هي كالتالي¹:

يحث يعتبر عدم توفر المشتقات المالية الملائمة للمصارف الإسلامية من المعوقات الكبيرة في طريقها لإدارة مخاطر السوق، مقارنة بالمصارف التقليدية، وقد أصبح ذلك أمرا مسلما به لدى الكثير ممن يتابعون ويراقبون شأن المصارف الإسلامية، وكيفما يكون الأمر، فالمنافسون المباشرون للمصارف الإسلامية هم نوافذ الخدمات المصرفية الإسلامية في المصارف التقليدية، ويبدو جليا أن المصارف الإسلامية، وبسبب القيود الشرعية، لا تستطيع دخول السوق المصرفية التقليدية بينما تقدم المصارف التقليدية المنتجات المالية الإسلامية جنبا إلى جنب مع منتجاتها التقليدية، ولا شك أن المنافسة تدعم الكفاءة، وأن "استواء الملعب" من الشروط المسبقة لبيئة منافسة صحية، لا يُمكن توفير منافسة عادلة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في هذا المجال، دون التطرق إلى الفصل الكامل بين مخاطر المنتجات الإسلامية ومخاطر العمليات الأخرى للمصارف التقليدية، وهناك عدد من الصعوبات لفصل هذه المخاطر بصورة فعالة.

¹ طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص:

وكما ذكرنا من قبل، فإن المراقبين يحاولون وضع أكبر قدر ممكن من المخاطر تحت غطاء رأس المال، وبما أن رأس المال هو الحماية النهائية لمقابلة المخاطر، فسيكون من الحكمة إدارة المخاطر على مستوى المجموعة المصرفية ككل، خاصة وأن المشتقات لأغراض التغطية تستخدم للسيطرة على مخاطر المنظمات المصرفية على مستوى المجموعة وليس على مستوى وحدات مصرفية منفصلة، وهذا أمر يعني أن أعمال الوحدة المصرفية الإسلامية ستكون خاضعة للمتطلبات الشرعية كما يضعها المراقبون الشرعيون، ولكن على مستوى المجموعة، فإنه لا يترك أي عمل من أعمال المصرف التقليدي من غير أن تتم تغطيته من المخاطر باستخدام المشتقات المالية، وعلى ذلك فإن السيطرة على استخدام المشتقات لحماية الأعمال المصرفية على مستوى المجموعة المصرفية التقليدية ستكون خارجة عن تحكم المراقبين الشرعيين للنوافذ الإسلامية في المجموعات المصرفية التقليدية.

وإضافة للمراقبين، فإن مالكي المصرف، ووكالات تقييم الائتمان والمودعين سيكون لهم أثر في أنشطة المصرف، ومن غير المتصور أن يقبل أصحاب المصارف التقليدية تقديم منتجات إسلامية لاعتبارات دينية، كما يفعل أصحاب المصارف الإسلامية، وتقدم هذه المنتجات على أنها نتيجة قرارات استثمارية صرفة، والوكالات الخارجية للتقييم تقوم كذلك بتقييم المصارف على أساس واحد فقط؛ هو جدارتها المالية، وليس على أساس التزامها الديني.

أما المتعاملون؛ إما مباشرة أو من خلال المجالس الشرعية، فإن لهم دورًا منتظرًا في التأثير على قرارات المصرف، فالاهتمام الأساسي للمودعين في المصارف الإسلامية هو عدم الخلط بين الإيرادات الحلال والأخرى الحرام، والمتعاملون مع النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية يكونون في جانب الأصول في الغالب، وفي معظم الدول التي يسمح فيها للنوافذ المصرفية الإسلامية بالعمل، يتم عرض منتجات الصناديق المشتركة كبديل عن حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية، والمودعون المسلمون في هذه البلدان يحتفظون بحسابات جارية فقط لدى المصارف التقليدية، وحيث أن المودعين في الحسابات الجارية لا ينتظرون عائداً فلن يكون لديهم حافزاً في مراقبة الإدارة، أو مصادر الإيرادات في المصرف التقليدي.

ولذلك فإنه لا توجد آلية فعّالة لمنع المصارف التقليدية من استخدام المشتقات المالية لإدارة المخاطر المرتبطة بمنتجاتها الإسلامية، ونتيجة لهذا فإن المصارف الإسلامية التي تنافس النوافذ

المصرفية الإسلامية للمصارف التقليدية في وضع تنافسي غير متكافئ أبداً فيما يلي استخدام المشتقات، وهذا وضع يجلب للمصارف الإسلامية أشد مخاطر العمل تأثيراً؛ وهو عدم وجود المنافسة العادلة المتكافئة، وستكون البيئة التنافسية عادلة بصورة فاعلة لكل الأطراف في حالة واحدة؛ وهي وضع متطلبات رأس مال منفصلة عن الأعمال المصرفية الإسلامية التي تقوم بها المصارف التقليدية.

ثالثاً: مخاطر التشغيل المتعلقة بالمصارف الإسلامية

نجد نفس مخاطر التشغيل في كلا المصرفين، الإسلامي والتقليدي، إلا أن هناك مخاطر تشغيلية إضافية تنفرد بها المصارف الإسلامية؛ وهي للأسباب التالية¹:
نتيجة لخصوصيتها وتعاملها بأحكام الشريعة الإسلامية، ومن الممكن أن يؤدي الخلل في نظام التشغيل لنقص التدفقات النقدية مقارنة بما هو متوقع أو مستهدف، وبذلك يخلق مشكلات لإدارة المصرف.

وأولى هذه المخاطر تأتي عندما لا تتوافر للمصرف الإسلامي الكوادر البشرية الكافية، المدربة على أعمال المصرفية الإسلامية، ويؤدي النقص في العمالة إلى تراكم العمل، وتأخير إنجازها، وقد يشعر المستثمرون والمودعون بذلك؛ فيضطرون إلى تغيير تعاملهم مع البنك ويتجهون إلى مصرف آخر.

فالناظر في الكوادر البشرية العاملة في المصارف الإسلامية، يجد أن معظمها وفد إليها من مصارف تقليدية، لذلك فهم يجهلون طبيعة العمل في المصرف الإسلامي، ويحتاجون إلى قدر من التأهيل والتدريب حتى يستوعبوا تلك الطبيعة المختلفة، ولا شك أن ذلك قد يستغرق جزءاً من الوقت، وقدراً من المال يزيد من نسبة مصاريف التشغيل.

وهناك نوعٌ ثانٍ من المخاطر التشغيلية، تتمثل في عدم توافر برامج تشغيلية في مجال الحاسب الآلي تتناسب واحتياجات المصارف الإسلامية، حيث إن أغلب البرامج التشغيلية المتوفرة في الأسواق صممت في الأساس لتلبية احتياجات المصارف التقليدية في المقام الأول، لأنها تشغل مساحة كبيرة في السوق المصرفي، وتعتبر هدفاً استراتيجياً للشركات المنتجة لتلك البرامج، وقد أوجدت هذه

¹ فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 2007، <https://archive.org/details/0410.pdf803/mode/2up>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/20، ص: 31-32،

المسألة مخاطر تطوير واستخدام تقنية المعلومات، ولكي تعالج المصارف الإسلامية هذا المشكل، تضطر إلى دفع مبالغ إضافية لتصميم برامج جديدة، تتناسب واحتياجاتها، وقطعا فإن ذلك يزيد من مصاريف التشغيل أيضا.

كما أن هناك مخاطر تشغيلية أخرى ناتجة عن خصوصية تعاملها والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد وصفها بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي بأنها: (مخاطر فقهية) ناجمة عن الطبيعة غير المتجانسة لبعض منتجات المصرفية الإسلامية، وهذا يؤدي بدوره إلى حدوث مخاطر عزوف الزبائن عن المنتجات المالية الإسلامية بسبب عدم توافقها مع الشريعة الإسلامية، علاوة على ذلك، فإن العاملين في المصارف الإسلامية على مختلف مستوياتهم ليسوا على دراية تامة بأحكام الفقه الإسلامي، ويتطلب ذلك عقد دورات تدريبية لهم في مجال الفقه، لرفع مستواهم، وتحسين إدراكهم، إضافة إلى ذلك فإن المراقبين الشرعيين ليسوا على معرفة تامة بمدلولات المفاهيم الحديثة لإدارة المخاطر، وكل ذلك يتطلب من إدارة البنك تنظيم دورات في مجال الفقه، وإدارة المخاطر لجميع العاملين، مما يزيد من النفقات التشغيلية التي قد تؤثر على إيرادات المصرف، وعليه فإن الواقع الجديد يحتم على المصارف الإسلامية أن تتخبط في تقنيات تقليل المخاطر، وتطور في أجهزة الرقابة الداخلية، وتضع أنظمة عمل فاعلة، وتختار إداريين أكفاء، وموظفين مؤهلين مدربين، وتستخدم تكنولوجيا عالية الكفاءة؛ حتى تتمكن من السيطرة على مخاطر التشغيل، وإلا ستكون تكاليف التشغيل عالية، مما يؤدي إلى نقص في صافي دخل البنك، أو تدفقه النقدي، مقارنة بما هو متوقع، مما يؤثر سلبا على الإيرادات ويتسبب في حدوث مشاكل للإدارة.

الفرع الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

سيتم التطرق تحت هذا العنوان إلى المتطلبات الضرورية الواجب توفيرها لإدارة المخاطر، ثم تقديم الأدوات التي تستعملها المصارف الإسلامية في إدارتها للمخاطر؛ وذلك فيما يلي:

أولاً: مرتكزات عمل البنوك الإسلامية:

يستمد الاقتصاد الإسلامي أصوله من الكتاب والسنة، ويمكن تلخيص الخلفية الفلسفية لهذا النظام في عدد من الكليات المعدودة هي¹:

1. الاستخلاف: فالإنسان مستخلف من الله رب العالمين في هذه الأرض، ومقتضى هذا

الاستخلاف:

أن أصل التملك للمال (جميع الثروات) يعود إلى الله سبحانه، وملكية الإنسان بالوكالة. نتيجة هذا التأصيل، يصبح تصرف الإنسان فيما يملك مقيدا بإدارة المالك الأصلي وفق أوامره ونواهيه. أن موضوع الخلافة أو محلها هو أعمار الأرض بمعنى زيادة ما فيها من طيبات وذلك هو عين الإنتاج والاستثمار الدائمين.

2. لا ضرر ولا ضرار: أي إيقاع الأذى بالناس والإفساد، ومقتضى النهي عن الضرر والضرار.

3. العمل والجزاء: واجب مفروض على الإنسان أن يعمل صالحا، فالعمل ضرورة حيوية والعمل الصالح شرط الإيمان، وبمقتضى العدل الإلهي أن يكون لكل عمل جزاء.

4. الغنم بالغرم: تمشيا مع كلية العمل والجزاء، يقرر الإسلام كلية الغرم بالغرم، وهي قاعدة تقرر العدل في المعاملات، إذ لا يصلح أن يضمن إنسان لنفسه مغنما، ويلقي الغرم على عاتق غيره، وتتضح أهمية هذه القاعدة حين تطبيقها في واقع الحياة خصوصا في المعاملات التي تتم في مجتمع لا يتقيد بأحكام الإسلام؛ ذلك أن المدخرين في النظم الغربية يمكنهم أن يعيشوا على عائد مدخراتهم، دون أن يخاطروا باستثمارها ودون أن يقوموا ببذل أي مجهود، وبعبارة شرعية يستطيعون أن ينالوا مغنما دون مغرم، أو بتعبير آخر؛ يمكنهم الحصول على عائد دون مخاطرة اقتصادية.

ثانيا: المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر

هناك متطلبات ضرورية في أي مؤسسة مصرفية، وخاصة الإسلامية منها، ويجب أن

تكون متوفرة حتى يمكّنها من الإدارة الجيدة للمخاطر؛ وهي:

¹ محمود الأنصاري، اسماعيل حسن، سمير مصطفى متولي، البنوك الإسلامية، كتاب الأهرام الاقتصادي، الكتاب الثامن، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، أكتوبر 1988، ص: 32-34.

أ- وضوح الرسالة والموظفون المؤمنون بأهداف المصرف ورسالته

لكل عمل له أهداف، ويجب أن تكون واضحة وقابلة للتحقق، وفي المصرف

الإسلامي؛ هي كالتالي¹:

إن وضوح الرسالة والقيمة الاجتماعية والإنسانية بالإضافة إلى الجانب الأخلاقي والديني للعمل المصرفي الإسلامي، فإفهامها وتأكيدا لكافة العاملين في المصرف قد تكون الخطوة الرئيسية الأولى لإدارة مخاطر ناجحة، وبذلك تُطوّر قناعة العاملين بالأهداف العامة للمصارف الإسلامية بأبعادها المختلفة الدينية والأخلاقية والاجتماعية والإنسانية، وتعلقهم بهذه الأهداف يؤدي بالضرورة في حال توفر العناصر الضرورية الأخرى إلى تعلق العاملين وولائهم للمصرف.

كما أن توضيح هذه القيم ونشرها بين الجمهور وزبائن المصرف يساعد بشكل جيد على إبعاد جزء لا يستهان منه من المخاطر المحتملة، ويساعد في السيطرة على بعض هذه المخاطر حال حدوثها وعلى كشفها المبكر أيضا.

ومن المفيد أن تتضمن عملية نشر رسالة المصرف وثقافة الصيرفة الإسلامية الإشارة إلى سبب وجود المصارف الإسلامية وأساسيات مفاهيمها واختلافها عن المصارف التقليدية (الربوية)، ووسائل الاستفادة من عملياتها وخدماتها والجهات المستفيدة من هذه الأنشطة والخدمات، والآثار الاجتماعية العامة والآثار الخاصة على المتعاملين.

وطبعا من المهم أن تجسد السياسات والتعليمات المكتوبة والممارسة اليومية للإدارة

التنفيذية مضامين رسالة المصرف وأهدافه، وإلا فقدت المؤسسة مصداقيتها.

فوجود أفراد مؤمنون بأهداف ورسالة المصارف الإسلامية ومدركون لأهمية نجاحه في مجتمعاتهم؛ يحقق أهمية قصوى لنجاح المصرف ونجاح سياسات إدارة المخاطر فيه والتخفيف من آثار المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف الإسلامية، بل نستطيع القول بكل ثقة أن امتلاك المصرف لمجموعة من الأفراد المؤمنين برسالته، المتحمسين لأهدافه، الواثقين من أنفسهم ومن إدارتهم، والمدربين على أعمال الصيرفة الإسلامية المختلفة يشكل أساسا لإدارة مخاطر فعالة، بل ولنجاح المصرف وتطوره.

¹ بن علي بن عزوز وآخرون، إدارة المخاطر - إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية -، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2013، ص: 366-368.

ويمكن للمصارف الإسلامية الاعتماد على عناصر رئيسية لبناء مثل هذه الكوادر الفعالة الضرورية، والتي تبدأ من التعيين وذلك بأن يكون للمصرف سياسة واضحة شفافة وعملية ونظام مدروس لجلب الأشخاص الجيدين للعمل في المصرف، ويمكن الاعتماد على اختبارات ومهارات شخصية وسؤال بعض الجهات أو حتى الاعتماد على العلاقات الخاصة للتأكد أولاً من أخلاقيات المرشحين للتعين، ومدى إمكانية الاستفادة منهم في الأقسام والإدارات المختلفة.

ومن ثم يكون للتدريب الأهمية القصوى، والذي يجب أن يشمل بالإضافة إلى التدريب التخصصي على شرح الأهداف العامة للمصارف الإسلامية وبيان رسالتها وجوانبها الأخلاقية والاجتماعية والإنسانية المختلفة مقارنة مع المصارف التقليدية، لما لذلك من أهمية في غرس الانتماء للمصرف في نفوس العاملين وعدم تغاضيهم عما قد يسبب ضرراً للمصرف، والتدريب ليكون فعالاً يجب أن يكون دائماً ومستمرًا، كما أن التدريب يمكن أن يشكل وسيلة أساسية لتقييم العاملين وتقييم مهاراتهم.

ولتكون مجموعة متميزة ومناسبة من الأفراد لابد من أن يكون لدى المصارف جداول رواتب ومكافآت وتعويضات مناسبة ومقبولة بل ومحفزة، محددة بطريقة واضحة ومفهومة للعاملين وشفافة، ومن دوافع ومصادر المخاطر وخاصة مخاطر التشغيل عدم شعور العاملين بعدالة رواتبهم.

كما يجب وجود نظام تقييم واضح وشفاف وعادل للعاملين أثناء عملهم وللنتائج التي يحققونها، وأن يكون نظام التقييم هذا مرتبطاً بشكل واضح أيضاً بنظام التعويضات والمكافآت والترقي في الوظائف وكذلك بنظام العقوبات أيضاً، ويجب أن لا يقتصر نظام التقييم على الرؤساء فقط، بل يجب أن يصمم بطريقة تمكن من التقييم في الاتجاهين أيضاً بين الرئيس والمرؤوس بدون أن يشكل ذلك خلافاً في العلاقات الإدارية أو سوء استخدام لهذا النظام بشكل ما.

كما أن وجود نظام واضح وسريع للإقالة أو الاستغناء عن خدمات العاملين المسيئين أو المخلين بالأمانة ضروري، ويجب أن يكون نظام الإقالة معروفاً من قبل العاملين ويتضمن ليس فقط الإقالة بل وتقديم المسيء للقضاء والملاحقة الجزائية والمدنية، مع ضوابط كافية لعدم إساءة استخدام مثل هذا النظام بدوافع شخصية.

ب- إنشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطر

فرض تطور النشاط المصرفي توفير إدارة مستقلة لإدارة المخاطر تكون مستقلة عن الإدارات الأخرى، وذلك للتعرف المبكر على مصادر المخاطر وتوقع حدوثها للاحتياط وتحديد حجم تأثيرها والتخطيط المسبق للسيطرة عليها، وبوجود إدارة مدربة في هذا المجال سيقوي من فعاليتها، كما يجب أن تتوفر لديه المعلومات بشكل دائم، ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية¹:

- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.
- تعيين "مسؤول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسية، تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي.
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة.
- تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة، وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

ج- بناء المصارف الإسلامية علاقة مع البنوك المركزية

إن الحاجة لتنظيم العلاقة هي حاجة متبادلة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية، حيث تحتاج المصارف الإسلامية إلى ثقة العملاء حين يعلمون بأن البنك المركزي مشرف ومراقب لها، ومساند لها في حالات الضرورة، كما لا يمكن للبنك المركزي أن يتجاهل المصارف الإسلامية إذا ما أراد المحافظة على سلامة القطاع المالي واستقراره، لما لها من انعكاسات إيجابية وسلبية، مما يستوجب على البنك المركزي إدارة المصارف الإسلامية والتقليل من انعكاساتها السلبية وفقاً لأساليب وأدوات إشرافية توافق خصائصها الشرعية، ولذلك تم اقتراح بعض التعديلات لأهم أدوات

¹ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

السياسة النقدية التالية، مع ضرورة أن تكون الأدوات ذات قوة قانونية، لتسهيل مهام البنك المركزي والمصارف الإسلامية وهي كما يلي¹:

- **نسبة الاحتياطي الإلزامي:** تستعمل كأداة للتحكم في المعروض النقدي، وفي حماية أموال المودعين؛ ولتطبيقها على المصارف الإسلامية الأجدر هو عدم إخضاع الحسابات الاستثمارية لهذه النسبة، لأن هذه الحسابات مبالغ مقدمة من العملاء للمصرف وفق مبدأ المشاركة بالربح والخسائر، ومنه فهي غير مضمونة، إلا في حالات التعدي والتقصير، وبتجميدها في البنك المركزي يؤدي ذلك لإنقاص العوائد المتأتية منها، كما أن المصرف الإسلامي لن يقترض من البنك المركزي لكونها مخالفة شرعية (لتعامله بالربا)، ومنه فهو لن يستفيد منها في إدارة سيولته في المستقبل.

- **دور الملجأ الأخير للإقراض:** تستعمل هذه الأداة، لمساعدة المصارف لتغطية أزمة السيولة التي تتعرض لها، ولتطبيقها على المصارف الإسلامية؛ كان من الأجدر إنشاء صندوق خاص بهذه المهمة، يقدم قروضا حسنة (دون فوائد) مقابل التخلي عن فوائد نسبة الاحتياطات القانونية أو أي منافع أخرى لصالح البنك المركزي، ولا يمنح القرض إلا بعد التأكد من وجود ثغرة في السيولة، على أن يتم إرجاع القرض فور الانتهاء منه، ويرجع سبب هذا التعديل لكون القروض المقدمة من البنك المركزي قروض ربوية، وتؤدي إلى مخاطر شرعية، والتي قد تكون مصدرا لمخاطر سمعة المصرف الإسلامي، وقد تصل لمخاطر ثقة في مصداقية المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى مخاطر أخرى قد تتعلق باستقرار القطاع المالي؛ مثل: مخاطر الذعر المصرفي.

- **نسبة السيولة:** تستعمل من البنوك المركزية كمؤشر للحيلولة دون تعرض المصارف لأزمات سيولة على المدى القصير، ولتطبيقها على المصارف الإسلامية الأجدر أن تكون بنسبة أقل، مما هي مفروضة على المصارف التقليدية، فيتم فرض نسبة معتبرة على الودائع الجارية - محسوبة ضمن الاحتياطي القانوني - ولكنه يبقى لدى المصارف الإسلامية، تحت رقابة البنك المركزي، ويرجع سبب التعديل هذا لاختلاف مكونات أصول

¹ قدي عبد المجيد، حدو علي، نحو تعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر في ظل العولمة، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

المصارف الإسلامية عن مكونات أصول المصارف التقليدية، كما أن دور النسبة هو توفير السيولة لمواجهة طلبات السحب من المودعين، وليس لحماية أموالهم كما أسلفنا، فلذلك من الأجدر أن تبقى لدى المصرف الإسلامي.

- **معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال:** يستعمل هذا المعيار كمؤشر لمعرفة مدى ملاءة المصارف، وبالتالي مدى قدرتها على مواجهة الصدمات، على أن لا تقل عن النسبة المحددة ضمن متطلبات مقررات بازل 3، لذا نرى أن أفضل طريقة لحل هذا الإشكال، هو تبني البنك المركزي لمعايير كفاية رأس المال الذي أصدره مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، حيث وضع هذا المعيار وفقا لنسبة بازل، ويراعي في نفس الوقت خصوصية العمل في المصارف الإسلامية، وقد تبنت العديد من هذه المصارف هذا المعيار بعد أن لقي اعترافا من لجنة بازل نفسها، بل إن دولا عديدة فرضت على مصارفها الإسلامية تبني هذا المعيار بتعليمات خاصة؛ كما أن جهود التطوير والتلاؤم التي يقوم بها في كل مرة مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، حيث يصدر معايير مشابهة لتلك التي تصدرها بازل من جهة، وتتلاءم مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى، تجعل المصارف الإسلامية تختصر الطريق إلى تطبيق المعايير الجديدة لبازل 3،

ثالثا: أدوات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

توجد أنواع عديدة من الأدوات والوسائل لإدارة المخاطر المصرفية، ويعود ذلك لتنوع المخاطر التي يتعرض لها، كما أن المخاطر ليست ثابتة بل تتطور باستمرار وفق تطور النشاط المصرفي الإسلامي وتنوعه، ولهذا يبقى على عاتق إدارة المخاطر العمل المستمر واليقظة لإيجاد وسائل جديدة تتناسب مع المخاطر الجديدة التي تظهر أثناء الممارسة المصرفية، وفي هذا الجانب سنقدم أهم الأدوات التي يستعملها المصرف الإسلامي في إدارته للمخاطر؛ وهي¹:

¹ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

أ- تنوع الائتمان والاستثمار

من بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنوع على مستوى المربحة وعلى مستوى محفظة الاستثمار، وفيما يلي نتناول تنوع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتز ثم تنوع الاستثمار:

1- تنوع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتز:

- تعد فكرة تنوع المخاطر أهم وسيلة التي تستعملها إدارة الائتمان، وتقوم فكرة التنوع على:
- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة، والتي تم منحها للعملاء.
- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).
- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير).
- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة).

فالتنوع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل " لا تضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة"، وعلى هذا التصور كانت نظرية هاري ماركوتز (Markowitz) الذي قدم التصورات التالية:

- في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب ببعضها البعض وكان عائد الاستثمار (أ) أكبر من عائد الاستثمار (ب)؛ أي أن معامل ارتباط "1 -"، فالتنوع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائياً، إلا أنه غير ممكن عملياً.
- في حالة عدم ارتباط المشروعات الاستثمارية؛ أي أن معامل ارتباط = "0"، فإن التنوع في هذه الحالة يؤدي إلى التخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير.
- أما في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب؛ أي أن معامل ارتباط "1+"، فالتنوع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر، وبذلك انعكست نظرية التنوع على القرار الائتماني للبنك، والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر، ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة المربحة يجب الأخذ بمنهج التنوع ونظرية المحفظة لماركوتز، حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة

بتخفيضها والحد منها إلى أدنى مستوى ممكن، وكلما كان التنوع كبيراً كلما قلت المخاطر.

2- تنوع محفظة الاستثمار:

إلى جانب تنوع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنوع محفظتها الاستثمارية؛ وهو ما يعرف بأسلوب "التنوع البسيط"، ويتمحور تصور ماركوتز في تنوع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين:

- الأول: معدل العائد على الأصول.
 - الثاني: التغير المتوقع على هذا العائد استناداً إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد.
- ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى مخاطر أقل نسبياً مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة، فنظرية التنوع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية ذات كفاءة بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر، فمخاطر استثمار معين تتخفف وتقل كلما زاد تنوع محفظة الاستثمار.

ب- وضع نظام للمعلومات والتقييم:

إن لكل عمل يستلزم تحضير نظام للمعلومات، من أجل إعطاء الأوامر، لتليها بعد ذلك عملية المتابعة والتقييم، وتكمن أهميتها في المصارف الإسلامية للأسباب التالية¹:

حيث تعتبر المعلومات مطلوبة عن العملاء وعن السوق وأحوال الاقتصاد بشكل عام، وتقييم العميل، ربما كانت الخطوة الأساسية الأولى لاتخاذ القرار بتمويل العميل أو منحه الائتمان، ومن المفيد في هذه المجالات وجود ما يسمى "بوكالات الائتمان المتخصصة"؛ حيث تستطيع تزويد المصرف بمعلومات شبه كاملة عن العميل، وعن تاريخ تعاملاته المالية مع المصارف وجهات التمويل الأخرى، وعلى المصرف وخاصة في حالة عدم وجود مثل هذه الوكالات، الاعتماد على نظام وجهاز داخلي يمكنه من سبر المعلومات التي قد تتوفر من مصادر مختلفة، ويقوم بالحصول على المعلومات من العميل نفسه، وممن يعرفونه، ومن البنوك الأخرى إذا أمكن، وحتى

¹ بن علي بن عزوز، وآخرون، إدارة المخاطر - إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية -، مرجع سبق ذكره، ص: 376-378.

من منافسيه، ومن خلال القيام بزيارة العميل في موقع عمله ومراجعة علاقته مع العاملين لديه ومع زبائنه والموردين.

وبدراسة هذه المعلومات ومطابقتها بعضها ببعض، يمكن للقسم المختص في البنك تكوين فكرة عن العميل ومدى التزامه ومدى قدرته ومستوى تعامله الأخلاقي؛ وبالتالي يستطيع القسم المختص تقديم تقييم للعميل طالب التمويل بشكل قريب من الحقيقة.

إن طلب العميل بحد ذاته معلومات التي يمكن أن يستقيها موظف المصرف المختص من العميل عند تقديمه الطلب تساعد بفعالية في تقييم العميل والعملية المطلوبة، من ذلك معرفة الغرض من التمويل، واستخدام السلعة الممولة أو مبلغ التسهيل، وسؤال العميل عن أحوال السوق وأسعار السوق، وبشكل أساسي فيما يتعلق بالعملية المطلوب تمويلها، ومدى تأثير النشاط المطلوب تمويله بتقلبات السوق، والإطلاع على أنشطة العميل السابقة من نفس نوعية النشاط وعلى نتائجها، وكذلك الضمانات المقترحة من قبل العميل وتقييم العميل لها وقابليتها للتسييل... إلخ.

ومن الضروري أن لا يقتصر التقييم على مرحلة ما قبل منح العميل التسهيل الذي يطلبه وإنما يجب أن يستمر خلال فترة استخدامه للتمويل، ويجب متابعة الإدارة المختصة في المصرف بسير العملية التي اشترك المصرف بتمويلها، وهذه المعلومات قد تؤثر لاحتمال التعرض لمخاطر أثناء العملية وقبل تصنيفها، وهذا ما يدعى بالرصد، ويشمل عادة ما يلي:

- علاقة المصرف وحركة حسابه لدى المصرف.
- علاقة العميل مع زبائنه ومع الموردين ومع عماله وموظفيه.
- أسعار السلعة أو الأصول المتعلقة بموضوع التمويل في السوق وتقلباته.
- وضع الضمانات المقدمة من قبل العميل للمصرف، وضبط قيمتها السوقية الحالية في حالة البيع الجبري.
- أي اختلافات عما هو مخطط للعملية أو طوارئ أو أحداث جديدة خاصة بالعملية أو العميل أو عامة، قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على وضع العملية المالي أو على التزامات وحقوق المصرف.

كما يتطلب الأمر معلومات متتابعة عن السلعة أو العملية الممولة في السوق، فالمصرف الإسلامي هو بائع أو مشترٍ أو مستثمر أو شريك وليس مقرض، وبالتالي فهو يتعرض لمخاطر تتأتى من طبيعة العملية ذاتها؛ التي يمولها أو يستثمر بها، أو من السلعة موضوع العملية ذاتها، كما يمكن له التعاقد مع جهات متخصصة محترفة بهذا الخصوص.

ج- تخطيط احتياطات ومخصصات لمواجهة المخاطر:

"من بين الاحتياطات المتخذة في هذا المجال نجد؛ الاحتياطات الإجبارية، وعلى المصارف الإسلامية دراسة احتياجاتها من السيولة بعناية؛ لأنها لا نستطيع أن تلجأ إلى الاقتراض من المصارف أو من المصرف المركزي. وتقوم بتصنيف آجال استحقاقات لودائعها التي تكون معظمها من الودائع الجارية، وتدرس مواسم السحب والإيداع، وتقوم باستمرار بدراسة مؤشر السيولة الذي يعتمد على قياس الاقتراض بالنسبة للودائع و ضعف تخطيط السيولة بالبنك؛ مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق، ويمكنه دراسة الاستخدامات بشكل دائم حتى يبتعد عن المخاطر"¹.

د- التأمين التكافلي:

" من بين عقود التأمينات التي تستخدم -وهي شرعية- عقود التأمين التكافلي أو التعاوني وهذه العقود تعتبر أداة مهمة بيد المصرف الإسلامي لإدارة المخاطر، وهي تحويل للمخاطر أو بعضها لشركة التأمين في العمليات التي يدخل فيها المصرف الإسلامي شريكا في تمويلها"².

هـ- الضمانات والرهنونات:

تعتبر الضمانات أهم عوامل الأمان من المخاطر في الممارسات والمعاملات المصرفية التي يكتنفها الخوف، ومن هنا كانت المعالجة للمخاطر في المعاملات ضمن المصرفية الإسلامية، وذلك من خلال الضمانات الشرعية، وهي على النحو التالي³:

¹ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

² محمد سهيل الدروبي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مقال منشور على الموقع، www.Kantakji.com/fiqh/banks/210133.doc consulté le 1/7/2009

³ ينظر إلى: الواثق عطا المنان محمد أحمد، عقد المرابحة، ضوابطه الشرعية - صياغته المصرفية وانحرافات التطبيقية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، مارس 2003، ص: 25-26.

- 1- العربون ودفعه ضمانًا للجديّة: يجتمع المعنيان في مرحلة غير باتة في التعاقد النهائي، وينفرد العربون في حالة تأكيد العقد والبدء في تنفيذه بذلك العربون، وهنا يعتبر جزءًا من الثمن.
- 2- درجة الضمان: ليس المهم استحواذ البنك على ضمانات بقدر ما يجب أن تكون عليه درجة ذلك الضمان؛ من حيث سهولة وسرعة "تسييله"، أي تحويله إلى نقود لمواجهة خطر عدم السداد أو الاسترداد من العميل، ويجب أن يصدر البنك تعليمات كتابية بأنواع الضمانات ودرجاتها، والتزام البنك في معاملاته بتلك التعليمات، لما يترتب على مخالفتها من جزاءات إدارية وتأديبية.
- 3- ضمان طرف ثالث: إن كان الضمان من شخص ثالث معنوي أو طبيعي يهمله نجاح المضاربة كضمان الدولة للأسهم وشرائها وضمان شركة لتصرف بعض الأشخاص، أو ضمان طرف ثالث لما يؤول إليه التصرف في المضاربة مثلًا من احتمال خسارة أو ضياع.
- 4- رهن البضاعة: رهن البضاعة أو السلعة التي قام البنك ببيعها مرابحة لصالح البنك لحين قيام العميل بسداد جميع الأقساط المستحقة عليه.
- 5- اشتراط صاحب المال على المضارب أن تكون جميع مصاريف المضارب وإدارته ونفقاته عليه: على أن نفقة العامل عليه، وفائدة هذا الشرط تكمن في تقليل الخسارة وحرص المضارب على تثمير المال وعدم تعريضه للخسارة؛ لأنه أنفق من ماله، ولو حدثت خسارة فلن تكون كبيرة، لأن الأموال التي صرفها المضارب لا تحسب من نفقات المضاربة.
- 6- تطوع المضارب بالتعويض عن الخسارة: وهذا ما حدث في بعض البنوك الإسلامية عندما أصابها خسائر بسبب بنك الاعتماد والتجارة، فرأت مجالس إدارتها أنها لو وزعت الخسائر على المودعين المستثمرين؛ لأدى ذلك إلى انهيار البنك نفسه، وقد عرضت هذه المسألة على الجمعية العامة، فوافقت على تحمل البنك الخسارة من خلال احتياطاته وما يتكون له من أرباح مع مرور الزمن.

و- معالجة المخاطر التعاقدية:

يمكن للاتفاقات التعاقدية الملائمة بين أطراف العقد أن تعمل كآلية للسيطرة على المخاطر عبر عدة أدوات، نذكر منها¹:

¹ محمد فرحي، بن ناصر فاطمة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية - النظام المصرفي الإسلامي نموذجًا، يومي 5-6 ماي 2009، ص: 8.

في الاستصناع يمكن استخدام بند الجزاء في العقد، وذلك للتغلب على مخاطر عدم الوفاء بالموصفات النوعية المتفق عليها، إضافة إلى أنه يمكن تقليل المخاطر الائتمانية من خلال التقدم المتوازن في سداد القيمة، وفي تنفيذ العمال المتفق عليها بدلا من السداد دفعة واحدة عند بداية العقد. وفي المراجعة لمواجهة مخاطر الطرف الآخر الناشئة عن الطبيعة غير الملزمة، فإن دفع مصروفات كبيرة مقدما؛ وهو عبارة عن هامش جدية يصبح صفة دائمة في العقد، وذلك لتقادي رفض المتعامل أخذ السلع التي أمر بشرائها، يقترح أن يكون العقد ملزما للمتعامل فقط لا للمصرف، وكذلك هناك اقتراح بإنشاء سوق لتصفية عقود المراجعات، وذلك لحل القضايا المختلف فيها، والتي قد تنشأ بسبب طبيعة عدم الإلزام في عقد المراجعة.

وقد أصبحت المصارف الإسلامية تنص في عقود البيع على أن المشتري إذا تأخر في قسطين متتاليين، فإن باقي الأقساط تحل فورا، ويحق للمصرف المطالبة بجميع الأقساط، واتخاذ ما تراه لازما للوصول إلى حقها.

ي- التصكيك:

هو حصر وتجميع لمجموعة من الأصول المتشابهة وإنشاء سندات مقابل هذه الأصول وبيعها في السوق، فبواسطة التصكيك يتم تحويل أصول غير سائلة إلى سندات متداولة تقوم على هذه الأصول، وتتم عملية التصكيك بعدة مراحل، وهي¹:

- المرحلة الأولى: يتم تجميع الأصول المراد تصكيكها في أوعية استثمارية تضم الأصول المشابهة أو العائدة لمشروع واحد أو عملية واحدة أو عدة مشاريع وعمليات.
- المرحلة الثانية: يتم إنشاء وحدة تنظيمية لغرض التصكيك، وهي وحدة مستقلة قائمة بذاتها لا تتأثر قيمة الموجودات التي تديرها بأعمال المصرف، وتنقل لها الأصول التي تم تجميعها، وتسمى هذه الوحدة التنظيمية بالمصدر.
- المرحلة الثالثة: يتم إصدار سندات يقابل كل سند في قيمته جزء من الأصول، وتعرض هذه السندات ويتم بيعها للمستثمرين.
- ويتطلب الأمر وجود جهة مستقلة تسمى "الأمين" تضمن وتتأكد من أن المصدر (الوحدة التنظيمية الخاصة التي أصدرت السندات) قد التزم بالشروط الواردة في السندات المصدرة،

¹ محمد سهيل الدروبي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مقال منشور على الموقع، ص: 29.
www. Kantakji.com/fiqh/banks/210133.doc consulté le 1/7/2009

كما تقدم كافة الخدمات المطلوبة، كتحويل الموجودات إلى الوعاء الاستثماري، وتوفير المتطلبات الخاصة بشراء السندات، وتحصيل العوائد وتحويلها للمستثمرين.

ز- الشركات التابعة:

- تقوم المصارف بإنشاء شركات للقيام بمشاريع شركات إنتاج أو توزيع أو إيجار أو تمويل، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض المخاطر بعدة أدوات والتي منها¹:
- امتلاك الشركات الخبرات والكفاءات لإدارة ومتابعة نشاطها أفضل من أن يديرها المصرف.
 - الزيادة من فعالية الرقابة عليها.
 - اعتبار تنوع للمصرف ركيزة يستند عليها، وقد يحل إشكالية ضمان الودائع.
 - معاملة المصرف لهذه الشركات كوحدات مستقلة على نشاطه، ولا تُمنح لها الأفضلية في الائتمان.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول منهما يتضمن الأطاريح والرسائل، أما المطلب الثاني فيتضمن المقالات المنشورة والمداخلات.

المطلب الأول: الأطاريح والرسائل

الفرع الأول: أطروحات الدكتوراه

أولاً: دراسة محمد عبد الحميد عبد الحي بعنوان: "استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة حلب سوريا، 2014م"².

ركزت الدراسة على الهندسة الكمية؛ وذلك لإيجاد أدوات كمية - مقياس الاستقرار والسلامة المالية ومقياس القيمة المعرضة للخطر ومقياس العائد على رأس المال المعدل بالخطر ومقياس اختبارات الضغط - وتحاول هذه الدراسة أن تساعد على القياس والتنبؤ بالمخاطر التي تتعرض لها الأنشطة المصرفية والعمليات التمويلية في الأنشطة المالية؛ وقد عملت الدراسة على بناء وهندسة نموذج لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الصناعة المالية الإسلامية عن طريق حصر تلك المخاطر

¹ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

² محمد عبد الحميد عبد الحي بعنوان: "استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة حلب سوريا، 2014م".

في مجموعات متناسقة وفق ما هو وارد في المعيار الخاص بالمبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وإيجاد علاقة بين أنواع المخاطر، وبما يساعد في هندسة نموذج مصرفي إسلامي خالص لإدارة المخاطر، وقد خلصت الدراسة إلى أنه يمكن تطبيق تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر في المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية، لكن بعد إجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية والشكلية حسب التقنية محل الدراسة والتحليل، وقد أوصت الدراسة بقيام المصارف الإسلامية والسلطات الرقابية ومجلس الخدمات الإسلامية بالاعتماد على مؤشري الاستقرار والسلامة المالية كمؤشرين رئيسيين لقياس درجة الاستقرار والسلامة المالية للمصارف الإسلامية، لأنهما يشكلان بديلاً أكثر موضوعية للحساب في المصارف الإسلامية.

ثانياً: دراسة سنهوري شريف بعنوان: "منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في عائد ومخاطر الصيرفة في المصارف السودانية 2018م"¹.

تناولت الدراسة موضوع دور منتجات الهندسة المالية في تطوير أداء المصارف الإسلامية، حيث هدفت إلى التعرف على مختلف المنتجات والأدوات المالية المبتكرة من قبل الهندسة المالية وكيفية تطبيقها بالمصارف الإسلامية، وبعد معالجة الموضوع خلصت الدراسة إلى أن أهم عائق وتحدي يواجه المصارف الإسلامية هو غياب القدر الكافي من المهندسين الماليين الشرعيين، وإن من أهم مزايا تطبيقات منتجات الهندسة المالية بالمصارف الإسلامية هي زيادة العائد بها، وإيجاد حلول مبتكرة لمشاكل التمويل تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، لكن في نفس السياق لا زالت هذه التطبيقات دون المطلوب، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير عقود ونماذج منضبطة شرعاً، خاصة بمنتجات الهندسة المالية، وضرورة تطبيق معايير منتجات الهندسة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ثالثاً: دراسة عبد الكريم قندوز، بعنوان: "التحوط وإدارة المخاطر بالصناعة المالية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012م"².

¹ سنهوري شريف بعنوان: "منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في عائد ومخاطر الصيرفة في المصارف السودانية 2018م".

² عبد الكريم قندوز، بعنوان: "التحوط وإدارة المخاطر بالصناعة المالية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012م".

تناولت الدراسة التأصيل لموضوع التحوط وإدارة المخاطر، ووضع أسسه انطلاقاً من أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمعاملات المالية، وإيجاد منهج إسلامي أصيل ومعاصر يمكن من خلاله تطوير أدوات للتحوط ضد المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية على اختلاف أنواعها، خاصة وأن المؤسسات المالية التقليدية قد خطت في هذا الخصوص خطوات هامة، أما الجانب التطبيقي في الدراسة فعالج المستوى العملي بالمؤسسات المالية الإسلامية في مجال التحوط وإدارة المخاطر. رابعاً: دراسة حملة عز الدين، بعنوان: "الهندسة المالية ودورها في تنشيط أسواق الأوراق المالية الناشئة مع التطرق لنماذج بعض الدول الإسلامية"، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2018م-2019م¹.

يعتبر سوق الأوراق المالية مرآة تعكس الأداء الاقتصادي للدولة، باعتبار أن هذه السوق تمكن أصحاب المشاريع الاقتصادية من الحصول على رأس المال اللازم لإنشاء مشاريع اقتصادية جديدة أو توسيع مجال عملها، كما تعتبر أداة مراقبة للاستثمارات من خلال التعرف على سير العمل في المشاريع الاقتصادية عن طريق معرفة التغيرات في أسعار الأوراق المالية، وبذلك تمثل أسعار هذه الأوراق مرآة عاكسة للحالة الاقتصادية المستقبلية، وإنذار مبكر للقائمين على شؤون الاقتصاد في الدولة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

مع توجه دول العالم وخاصة الناشئة منها نحو الخصوصية وحتمية سوق الأوراق المالية في الاقتصاد، تعين على القائمين على اقتصاد الدولة البحث في آليات وأدوات كفيلة بتنشيط وتطوير هذه السوق، لتتجلى مكانة الهندسة المالية وآلياتها في تعزيز وتنشيط هذه السوق، باعتبار أن الهندسة المالية يمتد دورها إلى التطوير والابتكار للعديد من المنتجات المالية وتقديم الحلول الإبداعية المساهمة في تقادي وحل الأزمات المالية.

وتماشياً مع التوجه العالمي وأهمية سوق الأوراق المالية اهتمت الدول الإسلامية بتنشيط هذه السوق، اتجهت الدراسة بتخصيص النموذج الماليزي والتجربة السودانية في مجال تنشيط سوق الأوراق المالية، وقد توصل إلى أن هذه السوق تحظى باهتمام بالغ من طرف السلطات القائمة في البلاد على تعزيز دائرة السوق، والسير بها نحو التطور والرقي والعمل على مواكبة البورصات المتطورة في العالم،

¹ حملة عز الدين، بعنوان: "الهندسة المالية ودورها في تنشيط أسواق الأوراق المالية الناشئة مع التطرق لنماذج بعض الدول الإسلامية"، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2018م-2019م.

ومع محاولة الإمام بأهم جوانب تنشيط هذه السوق، في البلدين توصل الباحث إلى أن هناك اهتمام بالصناعة المالية الإسلامية والسير نحو تعميم المعاملات المالية على نحو يوافق الشريعة الإسلامية.

وخلصت الدراسة إلى أن سوق الأوراق المالية حتمية لا اختيارية في ظل انفتاح السوق وتطور المجال المعلومات التكنولوجي وتوسيع التعاملات الخارجية مع دول العالم، وأن تنشيط وتطوير هذه السوق أمر لا بد منه ليكون هناك تصور حقيقي للاقتصاد، واتضح الرؤية في ما يجب عمله لتدارك توقف عمليات التنمية الاقتصادية للبلد، مما يفرض على الدول الناشئة تدارك أهمية سوق الأوراق المالية وتنشيطها بمختلف الآليات الممكنة، حيث اتضح أن آليات الهندسة المالية بالغ الأهمية للسير للأمام بتنشيط هذه السوق وهذا من خلال دراسة كل من النموذج الماليزي والتجربة السودانية.

خامسا: دراسة طهراوي أسماء بعنوان: "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية -دراسة قياسية-، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013م - 2014م"¹.

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو اختبار كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من خلال نسبة كفاية رأس المال، وذلك لعينة من البنوك الإسلامية؛ وعددها ثمانية، عبر سلسلة زمنية ممتدة من عام 1997م إلى 2011م، وذلك باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي panel data، وتشير نتائج الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية ذات كفاءة في إدارتها للمخاطر، وقد تمثلت هذه الكفاءة بحرصها على إبقاء أدائها المالي على أحسن ما يرام، وذلك بإتباع مجموعة من السياسات المالية وتنفيذ أوامر السلطات الرقابية، واهتمامها بما جاءت به المعايير الدولية للمراقبة، وخاصة نسبة كفاية رأس المال.

الفرع الثاني: رسائل الماجستير

أولاً: دراسة رانية علاونة بعنوان: "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية - حالة الأردن -، جامعة اليرموك، ديسمبر 2005 م"².

افتترضت الدراسة أن العمل المصرفي الإسلامي يتميز بأنه عمل يقوم على المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي المشاركة في المخاطرة، وعليه فإن تحقيق فهم أكبر لطبيعة المخاطر التي

¹ طهراوي أسماء، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية -دراسة قياسية-، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013م- 2014م.

² رانية علاونة بعنوان: "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية - حالة الأردن -، جامعة اليرموك، ديسمبر 2005 م.

تواجه المصارف الإسلامية يمثل أحد المتطلبات الأساسية للتمكن من تصميم الأساليب التي تدار بها هذه المخاطر، وسعت الدراسة إلى التعرف على ماهية المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، كما استهدفت إلى التعرف مجموعة من الأساليب، التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدمها في إدارة مخاطرها، بالإضافة إلى أنها هدفت إلى معرفة ما تحقق للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن في التعامل مع مخاطرها، وقد أظهرت الدراسة أن هناك اختلافا جوهريا بين مخاطر المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، مما يتطلب توفير مجموعة أساليب تناسب هذا النوع من المخاطر، وتناسب الأساس العقدي الذي قامت عليه المصارف، كما أظهرت الدراسة أن هناك مجموعة من الأساليب المناسبة للتعامل مع المخاطر في المصارف الإسلامية؛ مثل: بيع العربون، وعقد التوريد، والوعد الملزم، وخيار الشرط، والعقود الموازية، والتأمين التعاوني، والضمانات الشخصية والعينية، وكفاية رأس المال، وقد أظهرت أن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن ذات كفاءة عالية في إدارتها للمخاطر، وقد تمثلت هذه الكفاءة بحرصها على إبقاء أدائها المالي على أحسن ما يرام، وذلك باتباع مجموعة من السياسات المالية وتنفيذ أوامر السلطات الرقابية التابعة لها، وأخذها بمقترحات بازل II في كفاية رأس المال وابتعادها كذلك عن التوظيف بصيغ ذات مخاطر عالية كالمشاركة والمضاربة، والتركيز على صيغ المرابحة للآمر بالشراء، أو الاستثمار السلعي المخصص.

ثانيا: دراسة هاجر زرارقي بعنوان: "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011م-2012م"¹.

أنت هذه الدراسة لتحاول مناقشة هذا الموضوع من خلال التعرف على المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، والتعرف على مصادر المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية والتعرف على أساليب تحليل مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية وأساليب التحوط منها. ولقد خلصت الدراسة إلى أن الطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي جعلته أكثر عرضة للمخاطر الائتمانية مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي، و أن جوهر إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية لا تختلف كثيرا إلا فيما يتعارض مع ضوابط العمل المصرفي الإسلامي.

¹ هاجر زرارقي بعنوان: "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011م-2012م".

ثالثاً: دراسة عمار علي جاد الله الحسن بعنوان: " دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر المصرفية دراسة على عينة من المصارف العاملة في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2020م"¹.

جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول؛ الفصل الأول يمثل الإطار النظري للدراسة ، ويعرض من خلال مبحث أول مفهوم ونشأة الهندسة المالية، ومبحث ثانٍ يعرض أدوات الهندسة المالية وإستراتيجياتها، أما المبحث الثالث فيتناول فوائد ومخاطر الهندسة المالية، أما الفصل الثاني فهو يتحدث عن إدارة المخاطر المصرفية، فجد المبحث الأول يتطرق لمفهوم المخاطر المصرفية، والمبحث الثاني يتناول إدارة المخاطر المصرفية، أما المبحث الثالث فيدرس أدوات قياس المخاطر المصرفية، ثم بعد ذلك يأتي الفصل الثالث والذي يحتوي على تطبيقات للهندسة المالية الإسلامية، وفيه مبحثان؛ الأول منهما يدرس السلم الموازي، أما المبحث الثاني فيعرض المرابحة للأمر بالشراء، وأما الفصل الرابع فهو بعنوان دراسة الحالة والذي يحتوي على مبحث أول يمثل نبذة تعريفية عن المصارف الإسلامية السودانية موضوع الدراسة، ومبحث ثانٍ يتم فيه تحليل البيانات واختبار الفرضيات وقد توصلت الدراسة إلى:

أ- أن الهندسة المالية الإسلامية تؤثر في إدارة مخاطر المصارف الإسلامية؛ حيث أنها تقدم حلول مبتكرة ومبدعة للمخاطر المصرفية، وتهتم بالتنبؤ بالمخاطر غير المتوقعة وحماية المصارف منها.

ب- أن استخدام أدوات الهندسة المالية الإسلامية يساعد في إدارة مخاطر المصارف الإسلامية السودانية، إلا أن استخدامها في المصارف الإسلامية السودانية ضعيف جداً بالمقارنة مع أهميتها ودورها الفعال في إدارة المخاطر.

ج- يعمل السلم الموازي بوصفه أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية على إدارة مخاطر المصارف الإسلامية في السودان، ويمثل أداة تمويل ذات كفاءة عالية بالإضافة إلى المرونة والاستجابة المالية للتطويع ضد المخاطر في المصارف الإسلامية في السودان.

¹ عمار علي جاد الله الحسن بعنوان: " دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر المصرفية دراسة على عينة من المصارف العاملة في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2020م".

د- المراجعة للأمر بالشراء من أكثر أدوات الهندسة المالية الإسلامية استخداماً في المصارف الإسلامية في السودان، حيث تتمتع بالكفاءة التمويلية والضمان الجزئي لعمليات التمويل، بالإضافة للدور الكبير في تقليل مخاطر التعثر في السداد.

و- لم تتمكن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية السودانية من استخدام أدوات الهندسة المالية الإسلامية بالشكل الذي يساعدها في إدارة مخاطرها؛ حيث لا يوجد تأهيل كافٍ للعاملين، وكذلك ضعف البحوث والدورات العلمية، بالإضافة إلى أن التعامل مع المنتجات المالية الإسلامية المستحدثة يتم على أساس معايير وضعية. وتوصي الدراسة بالآتي:

أ- ضرورة انتهاز أسلوب الهندسة المالية الإسلامية في المؤسسات المصرفية للاستفادة من معطياتها ومخرجاتها مما يعزز إدارة مخاطر المصارف.

ب- على المصارف الإسلامية السودانية استخدام أدوات الهندسة المالية الإسلامية بالشكل الذي يمكنها من إدارة مخاطرها وتحقيق أعلى درجة كفاءة ممكنة.

ج- توسيع دائرة تطبيق أداة السلم الموازي وإنشاء مؤسسة سلم مصرفي؛ لتساعد في تبني وتوسيع وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية في السودان وإنشاء وتطوير أسواق متخصصة في التعامل بالسلم الموازي.

د- التركيز على أداة المراجعة للأمر بالشراء؛ لأنها تغطي جانباً من جوانب الحاجة التي لا يمكن تحقيقها عن طريق أدوات الهندسة المالية الإسلامية الأخرى؛ حيث تتمتع بالمرونة والملائمة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي السوداني.

و- الاهتمام بالعاملين في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية وتأهيلهم بأسس ومبادئ تطبيقات أدوات الهندسة المالية الإسلامية، والتكثيف من الدورات التدريبية والبحوث العلمية في مجال الهندسة المالية الإسلامية.

رابعاً: دراسة مرداسي أحمد رشاد بعنوان: "دور الهندسة المالية الإسلامية في إنشاء ودعم السوق المالية الإسلامية (دراسة حالة السوق المالية الماليزية)، جامعة عباس لغرور -خنشلة-، 2017م- 2018م"¹.

¹ مرداسي أحمد رشاد بعنوان: "دور الهندسة المالية الإسلامية في إنشاء ودعم السوق المالية الإسلامية (دراسة حالة السوق المالية الماليزية)، جامعة عباس لغرور -خنشلة-، 2017م-2018م".

تتمثل أهمية البحث في موضوع الهندسة المالية الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية؛ باعتبار أن التنمية الاقتصادية تعتمد في الأساس على الأفكار الجديدة والابتكار لتحقيق التكامل والكفاءة، وتحقيق الهندسة المالية الإسلامية عند طرح منتج مالي شرعي جديد بنجاح، تعتمد المؤسسات المالية الإسلامية ويلبي رغبات المستثمرين الباحثين عن هذا النوع من التمويل، وتحضنه السوق المالية الإسلامية، الأمر الذي يؤدي لتحقيق أهداف اقتصادية نتيجة الابتكار؛ مما يعزز القدرة على التنافس والتوسع والتكيف مع التغيرات والتحديات التي تواجه الأسواق المالية الإسلامية، وتعيق تطويرها وتفعيلها.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الهندسة المالية الإسلامية في إنشاء ودعم السوق المالية الإسلامية مع دراسة لتجربة السوق المالية الماليزية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الهندسة المالية الإسلامية لها دور في إنشاء سوق مالية إسلامية، ودعمها من خلال الابتكار المشروع، وتوفير شروط القيام، وجودة بعض منتجات الهندسة المالية الإسلامية من حيث الفعالية والهيكله والتطبيق وإنشاء منصات تداول إسلامية وطرق تمويلية حديثة، وقدرة هذه المنتجات على تأمين السوق المالية الإسلامية من خلال التحوط من المخاطر وإدارتها وتحقيق الاستقرار.

كما توصلت الدراسة إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تقوم على تشجيع البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في الأسواق المالية الإسلامية، من خلال البحث الدائم عن الابتكار والإبداع. **خامساً: دراسة تهاني محمود محمد الزعابي بعنوان: " تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة)، الجامعة الإسلامية - غزة فلسطين، 2008م"¹.**

تناولت الدراسة تحليل وتقييم إطار تقييم كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل، وإمكانية تطبيقه على المصارف الإسلامية؛ خاصة في ظل المطالبات المصرفية الدولية لتطبيق مقررات اتفاقية بازل الجديدة، حيث تواجه هذه المصارف مشكلات خاصة في كيفية قياس ملاءة رؤوس أموالها، والتي ترجع بصورة أساسية إلى الطبيعة الخاصة لمصادر تلك الأموال، حيث أنها لا تتطلب عائداً

¹ تهاني محمود محمد الزعابي بعنوان: " تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة)، الجامعة الإسلامية - غزة فلسطين، 2008م".

ثابتا كما في البنوك التقليدية، كما أنها يمكن من الناحية النظرية أن تتحمل الخسارة إضافة إلى اختلاف طبيعة الأدوات المالية التي تستخدمها عن الأدوات المالية التقليدية.

ومن هذا المنطلق فإن الدراسة عملت على تحديد معالم إطار مقترح لقياس كفاية رأس المال يتلاءم مع الطبيعة الوظيفية للمصارف الإسلامية والمخاطر التي تتعرض لها ضمن البوتقة المصرفية، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي (البنائي)، وذلك من خلال تشخيص طبيعة المشكلة والعناصر المؤثرة فيها والأسباب المؤدية إليها، وتحليل المفاهيم والأسس التي يتعين تطبيقها وفقا لمقومات وقواعد الفكر المصرفي الإسلامي، وذلك بهدف تحديد إطار محاسبي مقترح يمكن من خلاله قياس كفاية رأس المال (الملاءة) في المصرف الإسلامي بما يزيد ويعزز كفاءة وفعالية النظام الرقابي في تلك البنوك، وبالتالي العمل على زيادة الثقة والمصداقية في عملها تدعيما لمسيرتها ودورها في المجتمع، ولتحقيق ذلك تم اختبار النموذج المقترح وفق دراسة تطبيقية بالاعتماد على بيانات القوائم المالية لبعض المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وفي ختام الدراسة تم عرض العديد من التوصيات، وكانت كالتالي:

أ- ضرورة تطبيق النموذج المقترح بغرض تحقيق متطلبات زيادة كفاءة وفعالية البيانات المالية المتعلقة بقواعد وأسس عملية احتساب كفاية رأس المال في المصرف الإسلامي، والإفصاح لكافة الأطراف المشاركة في الاستثمار والتمويل بكافة أشكاله وصوره.

ب- توجيه اهتمام السلطات النقدية إلى ضرورة تبني النموذج المقترح لاحتساب كفاية رأس المال والذي يتضمن معظم العناصر والمخاطر البنكية المؤثرة على كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى أهمية اطلاع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المصرفية والمالية على النموذج المقترح لمناقشته، والنظر في إمكانية تعميمه على المصارف الإسلامية.

ج- ضرورة اهتمام هيئة الرقابة الشرعية والمراجع الخارجي بموضوع متابعة كفاية رأس المال لتحقيق الملاءة في المصرف الإسلامي، حتى تصبح مهنة المحاسبة والمراجعة أداة فاعلة لخدمة مستخدميها والمجتمع.

د- ضرورة تضمين التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية الذي يعدها المصرف في ختام الفترة المحاسبية القواعد والأسس التي تبنى عليها عملية قياس كفاية رأس المال في المصرف الإسلامي، بما يؤدي إلى زيادة الوعي المحاسبي والمصرفي بما يجري عليه العمل في المصرف، الأمر الذي يعزز موقفه التنافسي مع البنوك التجارية.

هـ- ضرورة تطبيق سياسات محاسبية واضحة بشأن الربط بين معيار كفاية رأس المال والمخاطر التي يتعرض لها، وتأثيرها على عمليات الرقابة والاستثمار المصرفي.

المطلب الثاني: المقالات والمدخلات

الفرع الأول: المقالات المنشورة

أولاً: دراسة محبوب علي، و سنوسي علي بعنوان: "إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية مصرف السلام أنموذجاً، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11 العدد 4، أكتوبر 2019م"¹.

حاول الباحثان في هذه الدراسة تقييم إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية، والذي يركز على تحليل القوائم المالية لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2015-2017)، بحيث تواجه المصارف الإسلامية، نوعين من المخاطر؛ فالأولى جانب المخاطر التشغيلية التي تشترك فيها مع البنوك التقليدية، فهي تواجه أيضاً مخاطر تنفرد بها كونها تنقيد وتلتزم بمتطلبات الشريعة الإسلامية، وتتمثل إدارة المخاطر فيها تحدياً، لذلك فإن إدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسات الإسلامية تحتاج إلى مزيد من الفهم لمصادر تلك المخاطر وتطبيقاتها التي يمكن أن تحدث من خلالها الخسائر والمشكلات المالية، وعليه تعتبر إدارة مخاطر التشغيل؛ عملية أساسية وضرورية للمصارف الإسلامية وللبنوك التقليدية على حد سواء، وهي عملية متكاملة من خلال تهيئة المناسبة، وكذا الإجراءات والسياسات والتعليمات ونشر ثقافة إدارة المخاطر لدى العاملين، بالإضافة إلى ضرورة توفر أدوات مناسبة للكشف المبكر عن المخاطر حال حدوثها.

ثانياً: دراسة زيد أيمن، وقرومي حميد بعنوان: "إدارة مصادر مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 العدد 3، 2020م"².

¹ محبوب علي، و سنوسي علي: "إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية مصرف السلام أنموذجاً، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11 العدد 4، أكتوبر 2019م".

² زيد أيمن، وقرومي حميد بعنوان: "إدارة مصادر مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 العدد 3، 2020م".

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية إدارة أهم مصادر مخاطر التمويل والاستثمار التي تلحق بالمصارف الإسلامية، وحصر هاته المخاطر، ويرجع تركيز بنك البركة في تعامله بصيغة المراجعة باعتبارها أقل خطورة و أكثر ضمانا عند تسديد المستحقات، كما أنها من الصيغ الأكثر مردودية للبنك الإسلامي؛ حيث أطلق عليها المعاصرون بيع المراجعة للأمر بالشراء، وما يعزز نجاح البنوك الإسلامية هو تمكنها من التكيف مع متطلبات الأسواق المالية ومواكبتها للتطورات التكنولوجية في أعمالها، وتقديم خدمات مصرفية بدرجة عالية من التميز إلى أن أصبحت للبنوك الإسلامية حقيقة في واقع الأمة الإسلامية، وينظر إليها على أنها بنوك للمستقبل خاصة في الجزائر من خلال بنك البركة وبنك السلام الجزائريين.

وأهم ما توصلت إليه من النتائج، ما يلي:

- يجب على المصارف الإسلامية أن تتبع منهجية استثمارية تبنى على الاستمرار في الاعتماد على صيغ التمويل الاستثماري الأكثر أمنا؛
- تنوع صيغ التمويل الاستثمارية تدريجيا كالمراجعة، والتأجير التمويلي.
- دعم صيغ التمويل الاستثمارية بنسبة مئوية من مواردها، توجه للاستثمار ذات المخاطر الأعلى كالمضاربة، رغبة في زيادة هامش ربحية المصارف بما يكسبها المزيد من القدرات التنافسية في تعبئة المدخرات.
- أن مستقبل المصارف الإسلامية يتوقف على مدى استغلال أحدث الطرق والأبحاث وابتكار صيغ جديدة للمفهوم المصرفي، وتطوير الصيغ الموجودة حاليا لتتلاءم وتواكب التطورات المصرفية.
- أن مبدأ المخاطرة في الاستثمار في المصارف الإسلامية يقيم تلازما يستند إلى العدل بين الحقوق والالتزامات.

أما أبرز ما انتهت إليه التوصيات في هذه الدراسة، فهو كما يلي:

- يجب على المصارف الإسلامية أن توازن بين اعتبارات السيولة النقدية التي توفر لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها، وبين اعتبارات الربحية التي تتطلب تشغيل وتوظيف فائض السيولة الموجودة لديها؛
- تطوير الموارد البشرية لضمان توفر مجموعة من المتعاملين ذوي الخبرة والموهبة اللازمة لدعم التطور والنمو لصناعة المصرفية الإسلامية؛

- أهمية استخدام طرق الوقاية من مخاطر عدم الالتزام الأخلاقي من قبل المستثمر عن طريق سعي المصارف الإسلامية لبناء رأي عام حول أخلاق الاستثمار والتجارة في الفقه الإسلامي؛

ثالثاً: دراسة تقارير يزيد، وبومدين وفاء، وبين زعمة سيمة بعنوان: "استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية دراسة نظرية تحليلية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9 العدد 3، 2020م"¹.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بعملية إدارة المخاطر، مع إبراز مختلف المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية من جهة، والتعريف بالهندسة المالية الإسلامية وإبراز دور بعض منتجاتها في إدارة المخاطر من جهة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تهدف لابتكار أدوات لتوفير التمويل اللازم للبنوك، وتخفيض تكلفة المعاملات وكذا تقليل وتجنب المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، وتراعي الهندسة المالية الإسلامية الجانب الشرعي كما تشترط في منتجاتها أن تكون ذات كفاءة عالية.

رابعاً: دراسة حسن محمود محمد عمري بعنوان: "الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية مع إشارة خاصة للمصارف الإسلامية في الأردن، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم إدارة الأعمال كلية العلوم والآداب بطبرجل، جامعة الجوف، العدد الخامس والثلاثون، ربيع الآخر 1436 هـ"².

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة تكونت من (29) فقرة، موزعة على ثلاثة مجالات، تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من (27) موظفاً وموظفة، يعملون في فروع المصارف الإسلامية البنك العربي الإسلامي الدولي، والبنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل، في محافظتي عمان وإربد، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وبعد إجراء المعالجة الإحصائية اللازمة، أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين تطبيق

¹ زيد أيمن، وقرومي حميد بعنوان: "إدارة مصادر مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 العدد 3، 2020م".

² حسن محمود محمد عمري بعنوان: "الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية مع إشارة خاصة للمصارف الإسلامية في الأردن، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم إدارة الأعمال كلية العلوم والآداب بطبرجل، جامعة الجوف، العدد الخامس والثلاثون، ربيع الآخر 1436 هـ".

الهندسة المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كما أظهرت النتائج عدم وجود اختلاف في آراء أفراد العينة حول العلاقة بين تطبيق الهندسة المالية، وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، التي تعزى لمتغيرات: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة.

خامسا: دراسة الجوزي جميلة، وحدو علي بعنوان: "دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري، المجلة الجزائرية للعلامة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016م"¹.

حاول الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على مستوى مخاطر المصارف الإسلامية العاملة بالمحيط الذي يتعامل بالطريقة التقليدية؛ مثل ما هو في الجزائر، من خلال دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري، فبعد أن تطرقا إلى مدخل مفاهيمي لإدارة مخاطر المصارف الإسلامية، تناولا واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أين استعرضا التجربة الجزائرية في فتح الصيرفة الإسلامية وأهم ملامح المحيط الذي تعمل به هذه المصارف، سواء من حيث البيئة القانونية أو الاقتصادية، أو التنافسية أو حتى الاجتماعية، ليتطرقا بعدها إلى تحليل مؤشرات المخاطر للبنوك الثلاثة العاملة بالجزائر خلال الفترة 2009م - 2015م ، أين اختارا مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، واستبعدا مخاطر السوق، لضعف تأثيرها، ثم ختما هذه الورقة البحثية بذكر أهم الحلول المقترحة لتعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر، بتبويبها حسب المخاطر الأنفة الذكر.

سادسا: دراسة علي محبوب، وعلي سنوسي بعنوان: "قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية باستخدام تقنية مؤشر Z- SCORE لقياس الاستقرار المالي بالتطبيق على مصرف السلام الجزائر للفترة 2016م-2017م، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6 العدد 3، جانفي 2020م"².

¹ الجوزي جميلة، وحدو علي بعنوان: "دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري، المجلة الجزائرية للعلامة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016م".

² علي محبوب، وعلي سنوسي بعنوان: "قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية باستخدام تقنية مؤشر Z- SCORE لقياس الاستقرار المالي بالتطبيق على مصرف السلام الجزائر للفترة 2016م-2017م، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6 العدد 3، جانفي 2020م".

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وقياسها في البنوك التجارية بالاعتماد على تقنية مؤشر Z-SCORE لقياس الاستقرار المالي الذي يستخدم في البنوك التقليدية، وكيفية إدارتها وملائمتها في المصارف الإسلامية، بالتطبيق على مصرف السلام في الفترة 2016م-2017م، كما أنها تتعرض للمخاطر متقاربة ومتشابهة من حيث نوع المخاطر مع البنوك التقليدية، فإدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية تحتاج إلى مزيد من الفهم لمصادر تلك المخاطر وتطبيقاتها التي يمكن أن تحدث من خلالها الخسائر، إضافة إلى مخاطر عدم التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية نفسها، فهي تواجه مجموعة من التحديات المشابهة لتلك التي تواجهها البنوك التقليدية فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية، ومدى تطبيقها في المصارف الإسلامية بالاستناد إلى المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتوصلنا إلى أن هذا المؤشر يعتبر الحل الأنسب للتقليل من المخاطر التشغيلية مع ضرورة تعديله ليكون أكثر ملائمة للعمل المالي والمصرفي الإسلامي.

سابعاً: دراسة عبد الله علي القرشي بعنوان: "استخدام اختبارات الضغط في قياس المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في اليمن، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2020م"¹.

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام اختبار الضغط في قياس المخاطر المصرفية عبر تنفيذ سيناريوهات لصدمات مختلفة الشدة في متغيرات الاقتصاد الكلي، ومعرفة تأثيرها على المخاطر المستقبلية للبنوك اليمنية، علاوة على ذلك؛ معرفة أي البنوك التجارية أو الإسلامية أكثر تعرض للمخاطر المستقبلية عند تطبيق اختبارات الضغط، ولقد تم استخدام اختبارات الضغط مدخل من أسفل إلى أعلى، كما تم استخدام أسلوب تحليل السيناريو، حيث تم افتراض سيناريوهات مضادة تم تصميمها لغرض البحث، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ من أهمها: انكشاف البنوك عينة البحث لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، وسلامة هذه البنوك من مخاطر رأس المال عند تطبيق اختبار الضغط عبر أسلوب السيناريوهات لمتغيرات الاقتصاد الكلي، في حين لم تظهر نتائج الدراسة وجود اختلافات في مستوى المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والتجارية.

¹ عبد الله علي القرشي بعنوان: "استخدام اختبارات الضغط في قياس المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في اليمن، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2020م".

ثامنا: دراسة شيلفيا كورنياواتي، و ديدي برياتمودجو بعنوان: "اختبار الضغط الكلي للنظام المصرفي الإندونيسي باستخدام نموذج مخاطر الائتمان، نشرة الاقتصاد النقدي والمصرفي، المجلد. 23 عدد 1، 2020م"¹.

قامت هذه الدراسة باختبار الضغط الكلي للقطاع المصرفي الإندونيسي، وذلك بدراسة تطور نسبة كفاية رأس المال المرجحة للمخاطر الاقتصادية (ERW-CAR) بعد تعريضها لصددمات، من أجل تقييم مرونة القطاع المصرفي الإندونيسي.

وتظهر النتائج أن التوقعات للعام المقبل؛ أن نسبة كفاية رأس المال المرجحة للمخاطر الاقتصادية (ERW-CAR)، أقل بنسبة ثلاثة بالمائة من معدل كفاية رأس المال التنظيمي الحالي في إندونيسيا، ويستمر في الانخفاض بنسبة اثنين بالمائة تقريباً، بعد صدمة سعر الصرف. ومع ذلك، فإن متطلبات كفاية رأس المال تتجاوز عتبة الثمانية بالمائة، ولا تزال البنوك قادرة على تحسين تخصيص رأس المال.

تاسعا: دراسة ديسي كورنيادي، عبد المنجد ، سوتان أمير هدايات بعنوان: "اختبارات الضغط البسيطة للصناعة المصرفية الإسلامية الإندونيسية، جورنال كيوانجان وبيربانكان، المجلد 22، العدد 1، جانفي 2018م"².

الغرض من هذه الدراسة؛ هو إجراء اختبار الضغط على الصناعة المصرفية الإسلامية الإندونيسية، من أجل تقييم قدرة الصناعة المصرفية على استيعاب الضغوط القصوى. وتم التنبؤ للمخاطر التي قد تحدث في المستقبل، باستخدام البيانات من أبريل 2008م إلى سبتمبر 2014م، استخدمت الدراسة إجراء اختبار الضغط على الربحية، ووضع رأس المال، وتقنية القيمة المعرضة للخطر لاختبار ضغط السيولة.

وتظهر نتائج هذه الدراسة أنه من حيث الربحية؛ فإن البنوك الإسلامية في إندونيسيا محصنة من الخسائر؛ إذا كان معدل التخلف عن السداد (القروض المتعثرة) أقل من 8.5٪، وإذا تمكنت الصناعة المصرفية من تحسين هامش الربح، فسيكون التصدي أعلى للصددمات، فيما يتعلق بوضع رأس المال، وبافتراض أن الخسارة في حالة التخلف عن السداد (LGD) ثابتة عند 40٪، فإن الصناعة المصرفية لن تقلس؛ إذا كان احتمال التخلف عن السداد (PD) أقل من 9٪، وإذا كانت

¹ Shilvia Kurniawati, Deddy Priatmodjo Koesrindartoto, MACROPRUDENTIAL STRESS-TESTING THE INDONESIAN BANKING SYSTEM USING THE CREDIT RISK MODEL, Bulletin of Monetary Economics and Banking, Vol. 23 No. 1, 2020, pp: 121 – 138.

² Dece Kurniadi, Abdul Mongid, Sutan Emir Hidayat, A Simple Stress Test on Indonesian Islamic Banking Industry, Jurnal Keuangan dan Perbankan, Vol. 22, No. 1, January 2018, pp: 148–161.

نسبة احتمالية التعثر أكثر من 9%، فإن إجمالي الخسارة المتوقعة أكبر من رأس المال المتاح، وذلك باستخدام القيمة المعرضة للخطر (VaR) بثقة 99%.

وخلصت الدراسة إلى أن؛ هروب الودائع المحتملة، لن يتجاوز 26 تريليون روبية إندونيسية، وأن الأصول السائلة المتاحة تبلغ 28 تريليون روبية إندونيسية.

وخلصت الدراسة أيضا؛ إلى عدم وجود تهديد للسيولة بالنسبة للبنوك الإسلامية في إندونيسيا. وتكشف النتائج أيضًا عن الوضع الخطير المتمثل في أنه على الرغم من أن نسبة كفاية رأس المال (CAR) تبلغ في المتوسط 14%، فإن رأس المال الحقيقي الذي يقاس بحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA) يبلغ 5.4% فقط.

عاشرا: دراسة أندرياس جوبست، خوان سوليه بعنوان: "طبيعة المصرفية الإسلامية واختبار ضغط الملاءة - الاعتبارات المفاهيم، صندوق النقد الدولي، أوت 2020م"¹.

تقدم هذه الورقة نظرة عامة للمفاهيم الرئيسية، لتصميم وتنفيذ اختبارات الضغط على الملاءة المالية في البنوك الإسلامية، بالاعتماد على المعايير التنظيمية القائمة.

تشرح هذه الورقة كيف تؤثر مبادئ التمويل الإسلامي على إدارة المخاطر، وذلك بتأثير اختبارات الضغط على معدل الكفاية الحدية؛ والذي هو نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة المعرضة للمخاطر.

ويساعد تحديد عوامل الخطر على التنبؤ والتوقع، وذلك من أجل دمج هذه العوامل في اختبارات الضغط للبنوك الإسلامية، لتصبح فعّالة ضمن الأطر المعمول بها لتحليل الاستقرار المالي.

الفرع الثاني: المداخلات

أولاً: دراسة جرودي رنده، ويوسفي إيمان بعنوان: "إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 22، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2017م"².

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع مهم يتعلق بكيفية إدارة مخاطر السوق في المصارف الإسلامية من خلال بعض الأدوات والعقود التي تتوافق مع الشريعة، والتي تتبعها المصارف الإسلامية بهدف التقليل من الآثار السلبية لتلك المخاطر التي تشارك فيها مع المصارف التقليدية

¹ Andreas A. Jobst, Juan Solé, The Nature of Islamic Banking and Solvency Stress Testing - Conceptual Considerations, International Monetary Fund, August 2020.

² جرودي رنده، ويوسفي إيمان بعنوان: "إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 22، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2017م".

هذا من جهة، ومن المخاطر التي تنفرد بها المصارف الإسلامية والمتمثلة في المخاطر السوقية التي تنتج عن صيغ التمويل الإسلامي المتعارف عليها من جهة أخرى.

ثانياً: دراسة مفتاح صالح بعنوان: "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عابس سطيف 20-21 أكتوبر 2009م"¹.

خلصت هذه الدراسة إلى أن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية هي عملية ضرورية وهامة؛ وهي متكاملة، وتشترك المصارف الإسلامية في عدة مخاطر مع البنوك التقليدية ولكنها تنفرد بمخاطر خاصة بها، لاسيما تلك المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامية، ولكي تكون فعالة لا بد من توافر متطلبات وأدوات. وتشمل المتطلبات ما يلي:

- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر"، تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة، واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر بشكل دوري.
 - توظيف الكفاءات المؤهلة والمؤمنة برسالة المصرف الإسلامي.
 - استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.
 - ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة.
 - بناء العلاقة الشرعية مع المصارف المركزية.
- أما أدوات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية فتتمثل فيما يلي:
- تنويع الائتمان والاستثمار و وضع نظام للمعلومات والتقييم.
 - تخطيط احتياطات ومخصصات لمواجهة المخاطر واستخدام التأمين التكافلي.
 - استخدام أداة التصكيك والشركات التابعة.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

ركزت أغلب دراسات إدارة المخاطر بالاعتماد على الهندسة المالية في البنوك التقليدية، وذلك بالتطرق في بعض منها إلى أدوات الهندسة المالية أو الهندسة المالية النوعية، وهي استعمال العقود

¹ مفتاح صالح بعنوان: "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عابس سطيف 20-21 أكتوبر 2009م".

الآجلة والعقود المستقبلية؛ من عقود الخيارات وعقود المبادلات وغيرها من الأدوات للتحوط من المخاطر ومواجهتها قبل الوقوع فيها، كما تطرقت بعض الدراسات إلى استخدام تقنيات الهندسة المالية أو الهندسة المالية الكمية، وهي استعمال الطرق الإحصائية والرياضية والبرامج الالكترونية، وذلك بالاعتماد على بيانات تاريخية للتنبؤ بمعطيات تساعد أصحاب القرار في المستقبل، ومن هذه التقنيات أيضا تقنية اختبارات الضغط التي أقرتها لجنة بازل 3 في الدعامه الثانية، وبعد الأزمة المالية 2008م، ومع تزايد انتشار السريع للبنوك الإسلامية في العالم، كما أدى ذلك أيضا إلى زيادة الأبحاث والدراسات عنها، حيث كان لها التخصيص في طرق إدارة المخاطر المتعلقة بها، وذلك لاختلافها عن البنوك التقليدية، ومن بين هذه الإنجازات للمالية الإسلامية؛ ظهور إصدارات مجلس الخدمات المالية الإسلامية وذلك من أجل تطويع مقررات لجنة بازل لتناسب البنوك الإسلامية.

أما ما يميز هذه الدراسة، فهي استخدام تقنيات الهندسة المالية الكمية، والتي تتمثل في اختبارات الضغط على بنك السلام-الجزائر، وذلك بالاعتماد على إصدارات مجلس الخدمات المالية الإسلامية، لتكون هذه الدراسة بحثاً للتعريف باختبارات الضغط على بنك إسلامي، وتوضيحاً لكيفية استخدامها، ومعرفة بنتائج الاختبارات عند استخدام هذه التقنية على بنك السلام-الجزائر، وبما أن الدراسة لها علاقة بالشرعية الإسلامية من وجهة الحكم الشرعي للمعاملات المالية التي تقدمها البنوك الإسلامية، ولأن الدراسة تركزت في الجانب التطبيقي على استخدام التقنيات الكمية فقط، فإن الباحث تحفظ على ذكر الأحكام الشرعية لهذه المعاملات في البحث؛ لترك ذلك لأهل الاختصاص.

خلاصة الفصل

لقد تم التطرق في هذا الفصل في مبحثه الأول إلى التعريف بالهندسة المالية وأهميتها وأهدافها، وحتى الانتقادات الموجهة لها، والتي كانت السبب في الأزمة المالية، ثم التعريف بالمخاطر بذكر الفرق بين حالة التأكد والمخاطرة وعدم التأكد؛ حيث هناك فرق بين مصطلح المخاطر وعدم التأكد، أما حالة التأكد فلا خطر فيها وهي اليقين بالنتيجة، ووجود الخطر يولد عدم اليقين، فمصطلح المخاطر يدل على حالة الشك المرتبطة بتوفر معلومات تاريخية تساعد في وضع الاحتمالات الموضوعية، كما نجد حالة عدم التأكد التي هي حالة الشك الناتجة عن عدم توفر المعلومات والبيانات الكافية، وتعتمد على الحدس والمهارة، ليتم التطرق إلى إدارة المخاطر في ظل الحالات السابقة، ثم التعريف بالمخاطر وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أمّا في المبحث الثاني فتم التطرق إلى الدراسات السابقة مع ذكر ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

تمهيد:

يعالج الفصل الثاني الجانب التطبيقي من الدراسة، فقد تم أولاً؛ تعريف الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة بتعريف اختبارات الضغط، وتبيين دور اختبارات الضغط في البنوك، ثم سرد أنواع اختبارات الضغط، وهي اختبارات ضغط الملاءة (الائتمان والسوق)، اختبارات ضغط السيولة، اختبارات ضغط مؤشرات الأداء (معدل العائد)، ثم أساليب اختبارات الضغط حيث توجد المقاربة التنازلية والمقاربة التصاعدية، أما منهجيات اختبارات الضغط له منهجيتين وهما منهجية تحليل الحساسية، ومنهجية تحليل السيناريو؛ لنتطرق بعد ذلك إلى الإطار الأمثل لإجراء اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية، أولاً بسرد المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من المعيار IFSB-13 الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ثانياً سرد الشروط اللازمة لأنظمة اختبارات الضغط الفعالة في البنوك الإسلامية؛ أما في المطلب الثاني من المبحث الأول سيتم التطرق إلى التطور القانوني للبنوك الإسلامية في الجزائر، حيث كانت البنوك تتعامل وفق عادات وتقاليد المجتمع الجزائري، إلى حين سنة 2018 تم تقنين البنوك الإسلامية من خلال النظام رقم 02-18 ليخلفه النظام رقم 02-20 الذي ينظم عمل المصارف الإسلامية في الجزائر؛

أما في المبحث الثاني فتَمَّ التعريف بالمؤسسات المعنية بالدراسة؛ والمتمثلة في بنك السلام-الجزائر، ثم تطبيق تقنية اختبارات الضغط عليها، وذلك بذكر الروابط المالية الكلية، ثم تصميم الصدمات الاقتصادية الكلية، ثم النماذج التابعة للصدمات الاقتصادية الكلية، إلى مراجعة النتائج وتحليلها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى توضيح الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة بتعريف تقنية اختبارات الضغط التي يتم تطبيقها على البنوك التقليدية وعلى البنوك الإسلامية، والتطرق إلى التطور القانوني للبنوك الإسلامية في الجزائر.

المطلب الأول: الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة

الفرع الأول: تعريف تقنية اختبارات الضغط

ما ورد في المواضيع التي تناولت تقنية اختبارات الضغط، لوحظ أنه ليس هناك اختلاف كبير في التعريف، فقد عرفت لجنة النظام المالي العالمي التابعة لبنك التسويات الدولي¹: "بأنها أساليب مختلفة تستخدمها المؤسسات المالية لقياس مدى تعرضها المحتمل لأحداث استثنائية ولكن معقولة". كما عرفت بازل بأنها: "اختبارات تسعى إلى تقييم الوضع المالي للبنك في ظل سيناريو حاد ولكنه ممكن الحدوث (plausible)، للمساعدة في صنع القرار داخل البنك"².

وأيضا تضمن تعريف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: "هو مجموعة من التقنيات التي تساعد على تقييم حساسية النظام المالي لأحداث استثنائية ولكن معقولة الحدوث، وتقوم على تطبيق مجموعة من الصدمات والسيناريوهات على مجموعة من المؤسسات المالية وذلك من أجل تحليل كل من الأثر الإجمالي وتوزع ذلك الأثر بين تلك المؤسسات"³.

إن اختبارات الضغط يمكن أن تتجزأ داخليا من قبل المصارف كجزء من إدارتها للمخاطر الخاصة بها، كما أنها يمكن أن تطبق من قبل السلطات الرقابية في إطار الرقابة التنظيمية للقطاع المصرفي والتي تقوم بها هذه السلطات؛ إن الغرض من هذه الاختبارات هو اكتشاف نقاط الضعف في النظام المصرفي في وقت مبكر بحيث يكون بالإمكان اتخاذ إجراءات وقائية من قبل المصارف والسلطات الرقابية لمعالجة نقاط الضعف.

¹ محمد برمان، عبد الناصر بوتلجة، اختبارات ضغط الملاءة للبنوك الإسلامية باستخدام نموذج ARDL، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23 العدد 01، السنة 2020م، الصفحات (1007-1024)، ص: 1010.

² Basel committee. (2009). Basel Principles for sound stress testing practices and supervision, p01. Récupéré sur <https://www.bis.org/publ/bcbs155.pdf>

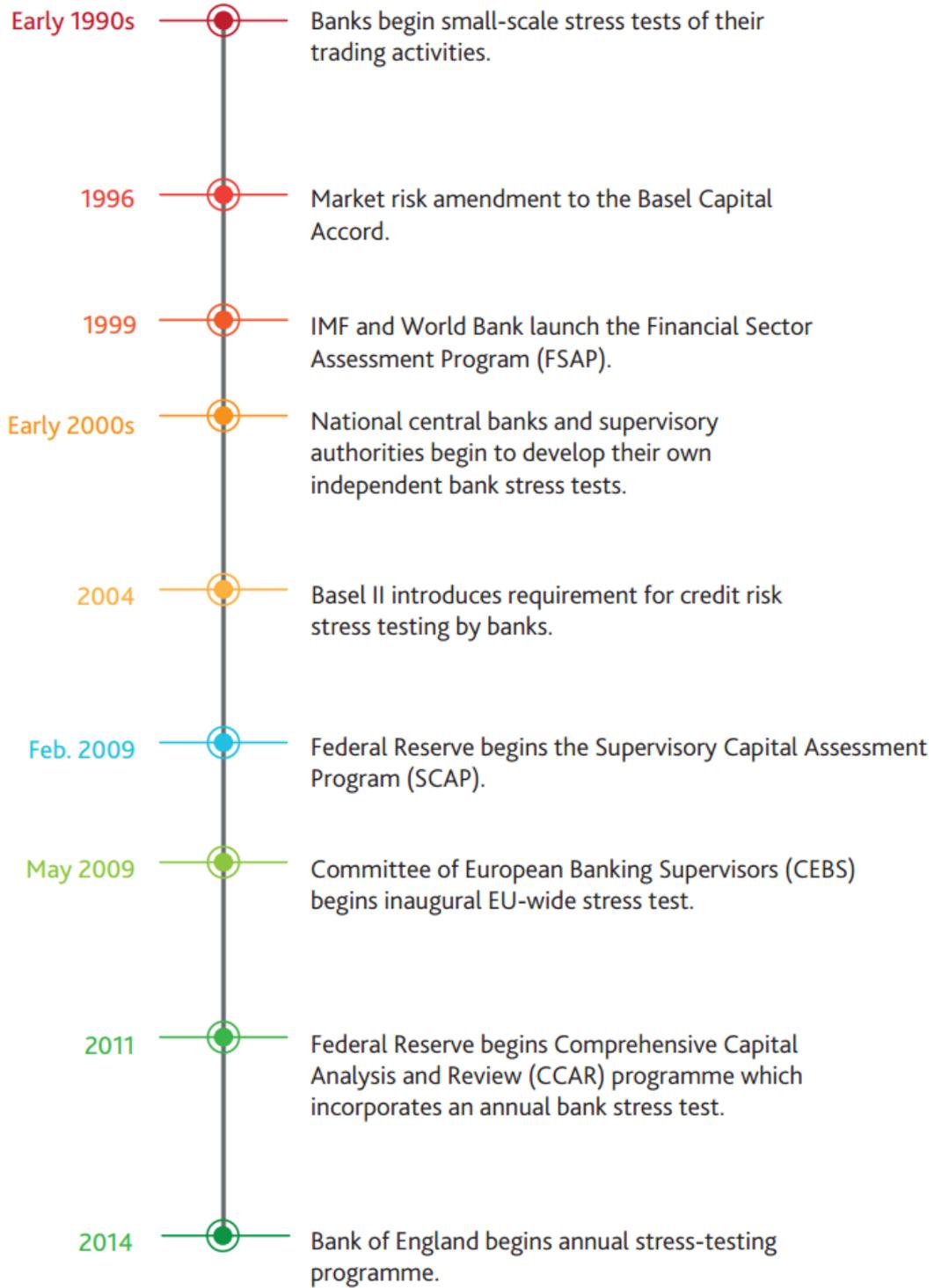
³ The World Bank and International Monetary Fund, (2005), Financial Sector Assessment, washington DC 20433, p: 379.

"ولقد تم استخدامها لأول مرة بطريقة منهجية، ومن منظور القطاع المالي بأكمله من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ابتداءً من مايو 1999، كجزء من برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)*، وفي أعقاب التجربة الناجحة في الاستجابة للأزمة المالية العالمية، أصبحت اختبارات الضغط ممارسة شائعة بين السلطات الاشرافية، وخاصة بالنسبة للبنوك"¹.

* The Financial Sector Assessment Program (FSAP) : برنامج مشترك بين صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي أنشئ في شهر مايو من العام 1999م، ويهدف إلى زيادة فعالية الجهود المبذولة لتعزيز سلامة الأنظمة المالية، لتحقيق هدفين، هما قياس درجة استقرار وسلامة القطاع المالي في البلد العضو، وتقييم قدرة القطاع المالي على المساهمة في تحقيق النمو.

¹ Patrizia Baudino, Roland Goetschmann, Jérôme Henry, Ken Taniguchi and Weisha Zhu, Stress-testing banks – a comparative analysis, Financial Stability Institute, Insights on policy implementation No 12, November 2018, p: 01.

الشكل 1 : الجدول الزمني للأحداث الرئيسية في تطور اختبارات ضغط البنوك



المصدر: Kieran Dent and Ben Westwood, Miguel Segoviano, Stress testing of banks, Quarterly Bulletin 2016 Q3, p: 132.

الفرع الثاني: دور اختبارات الضغط في البنوك

لاختبارات الضغط أهمية بالغة في قياس مدى مقدرة البنك على الصمود، ومن أهمها ما يلي¹:

- ✓ تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة من خلال قياس الآثار المحتملة على كل من الربحية ومدى كفاية رأس المال والسيولة؛
- ✓ المساعدة على التغلب على قيود النماذج والبيانات التاريخية، خاصة عندما يتعلق الأمر بإدارة مخاطر لمنتجات جديدة ليس لها بيانات تاريخية؛
- ✓ المساعدة على التخطيط لرأس المال والسيولة للتخفيف من المخاطر ضمن الظروف الضاغطة

الفرع الثالث: أنواع اختبارات الضغط:

يمكن عرض أنواع اختبارات الضغط كالتالي²:

أولاً: اختبارات ضغط الملاءة Solvency stress tests

من خلال هذه الاختبارات تستطيع البنوك تقييم قدرة رأس مالها على امتصاص الخسائر، في ظل متغيرات اقتصادية مختلفة، وذلك بقياس أثر التغيرات المختلفة الشدة للمؤشرات الاقتصادية الكلية على معدلات رأس المال.

ثانياً: اختبارات ضغط السيولة liquidity stress tests

تقيس قدرة البنوك على مقابلة السحوبات وكذا تمويل المتعاملين في ظل ظروف ضاغطة، حيث يمكن الاسترشاد بمعدلات السيولة في المدى القصير والطويل الذين اعتمدهما لجنة بازل III. (Supervision, Basel III : The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools, 2013)

¹ سعدي خديجة، (2017 - 2016)، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقاً لمتطلبات لجنة بازل - دراسة حالة البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص: 07.

² محمد برمان، عبد الناصر بوتلجة، مرجع سبق ذكره، ص: 1011.

ثالثاً: اختبارات ضغط مؤشرات الأداء

تقيس هذه الاختبارات أثر السيناريوهات الشديدة الحدة على مؤشرات الأداء خاصة مؤشرات الربحية مثل الربحية على عائد الملكية.

الفرع الرابع: أساليب اختبارات الضغط

هناك أسلوبان لإجراء اختبارات، ويعتمد هذا على الجهة التي تصمم السيناريوهات وتحدد المتغيرات المراد اختبارها وكذا النماذج المستخدمة في قياس هذه الاختبارات¹:

أولاً: المقاربة التنازلية Top-down approach

حيث تقوم البنوك المركزية والسلطات الإشرافية* بتصميم السيناريوهات وتحديد المتغيرات المالية المراد اختبارها بالإضافة إلى نماذج القياس حيث تكفي البنوك فقط بالتطبيق وتزويد البنوك المركزية بالنتائج لتقوم هذه الأخيرة بعملية التجميع.

ثانياً: المقاربة التصاعدية Bottom-Up approach

تستعمل البنوك نماذجها الداخلية لإجراء اختبارات الضغط وتكتفي السلطات الإشرافية بتحديد السيناريوهات المتغيرات المالية المراد اختبارها.

الفرع الخامس: إطار عمل اختبارات الضغط

يتضمن إطار عمل اختبارات الضغط ما يلي²:

✓ توصيف وتحديد كل من أنواع المخاطر التي يجب أخذها بعين الاعتبار، أن يكون مرنا بدرجة كافية لاعتماد نماذج مناسبة للاستخدام، كاعتماد مخاطر فردية أو مخاطر متعددة في آن واحد.

¹ محمد برمان، عبد الناصر بوتلجة، مرجع سبق ذكره، ص: 1011.

* تم استخدام مصطلح "السلطة الإشرافية" في المبادئ الإرشادية بصفة عامة للإشارة إلى المؤسسة التي تكون مسؤولة عن الإشراف على عمليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دول معينة. حيث يشير هذا المصطلح إلى البنك المركزي (كالجزائر)، أو السلطة هيكل النظام الإشرافي المالي في الدولة ذات الصلة.

² Bangladesh Bank Department of Offsite Supervision, GUIDELINES ON STRESS TESTING, April, 2010, p 02.

- ✓ هيكل تنظيمي جيد يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات على نحو مفصل، ينبغي أن يكون جزءا من وظائف إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، وأن يكون المكلفين باختبارات الضغط مستقلين بالفعل عن عملية إدارة المخاطر، وتبلغ النتائج مباشرة إلى الإدارة العليا.
- ✓ تحديد وتحليل والتسجيل الصحيح للافتراضات المستخدمة في اختبار الضغط.
- ✓ فحص السيناريوهات أو الصدمات المطبقة على البيانات وتفسير النتائج.
- ✓ توفر نظام معلومات إداري فعال يضمن وصول المعلومة إلى الإدارة العليا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الوقوع في ظروف صعبة.
- ✓ ضمان آلية للمراجعة المستمرة لنتائج اختبارات الضغط عند كل تكرار للعملية.

الفرع السادس: منهجيات اختبارات الضغط

هناك مجموعة من المنهجيات لاختبارات الضغط، يمكن أن يختلف التعقيد بدءا من اختبارات الحساسية البسيطة إلى اختبارات الضغط المعقدة، والتي تهدف إلى تقييم تأثير حدث ضغط اقتصادي كلي شديد على مستويات متفاوتة، ومن المستوى الفردي (البنك) إلى المستوى المؤسسي (السلطة الإشرافية)، ويتم إجراء اختبارات ضغط لأنواع مختلفة من المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والسيولة. ومن هذه المنهجيات هي:

أولاً: منهجية تحليل الحساسية Sensitivity analysis

يهدف تحليل الحساسية عموماً إلى تقييم ناتج تطبيق أساليب كمية على عامل الخطر دون ربط هذه المتغيرات بحدث أساسي أو نتائج واقعية، على سبيل المثال قد يستكشف اختبار الحساسية تأثير الانخفاضات المتفاوتة في أسعار الأسهم (مثل بنسبة 10%، 20%، 30%) أو مجموعة من الزيادات في أسعار الفائدة (مثل بنسبة 100، 200، 300 نقطة).

ثانياً: منهجية تحليل السيناريو Scenarios analysis

وهي اختبارات تستند أساساً إلى تصورات وهو يمكن أن تكون إما أحداثاً تاريخية أو أحداثاً افتراضية، وهي تتحكم بالتأثير على الأحداث ذات الصلة من خلال عدد من عوامل الخطر المتعددة تقيس أثر عدة متغيرات اقتصادية ومالية على محفظة معينة عند عتبات مختلفة الشدة، ومن بين اختبارات الضغط التي استعملت تظهر في الجدول كالتالي:

جدول 1: سيناريوهات تاريخية استعملت من قبل

وصف	تاريخ	سيناريو
انهيار سوق الأسهم الدولية، مما قلل من قيمة أسواق الأسهم الدولية الرئيسية بنسبة تتراوح بين 19% و 40% خلال الشهر.	1987	الاثنين الأسود
أدت الزيادة الحادة وغير المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية إلى انخفاض كبير في قيمة محافظ السندات، انتشرت الصدمة الناتجة في سوق الأسهم الأمريكية	1994	صدمة أسعار الفائدة الأمريكية
تخفيض مفاجئ وغير متوقع لقيمة البيزو المكسيكي، أدى ذلك إلى تصفية المستثمرين مناصبهم في المكسيك والدول النامية الأخرى مع انتشار العدوى في جميع أنحاء الأسواق المالية في آسيا وأمريكا اللاتينية.	1994	أزمة البيزو الأمريكي
بدأت سلسلة من عمليات تخفيض قيمة العملة في تايلاند، بعد هجمات المضاربة على البات، ثم انتشرت لاحقا الى الأسواق الآسيوية الأخرى، مع انتشار الأزمة، شهدت معظم دول جنوب شرق آسيا واليابان انخفاضا كبيرا في قيمة العملة وانهيارا في قيمة أسواق الأسهم وأسعار الأصول الأخرى.	1997	الأزمة الآسيوية
صدمت لقيمة أسواق الأسهم والسندات والعملات الروسية، نتج هذا عن تراجع معنويات المستثمرين بعد فترة من الاضطراب الاقتصادي ردا على ذلك، خفضت الحكومة الروسية قيمة الروبل، وتعثرت في سداد ديونها المحلية وعلقت سداد ديونها الخارجية.	1998	الأزمة الروسية

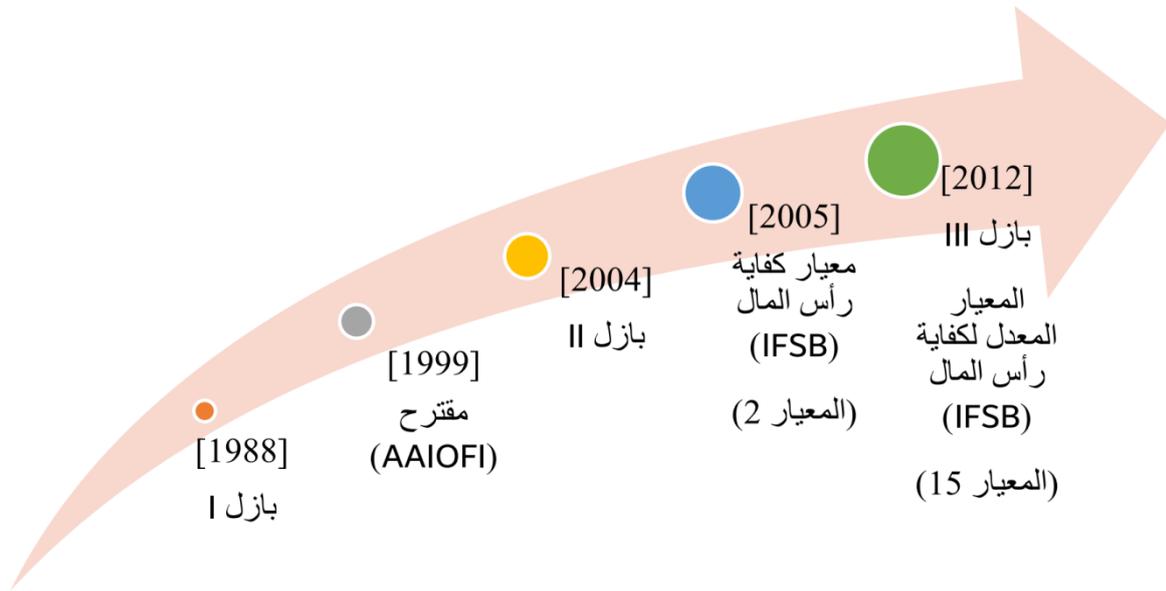
المصدر: Kieran Dent and Ben Westwood, Miguel Segoviano, Stress testing of banks, Quarterly Bulletin 2016 Q3, p: 132.

الفرع السابع: الإطار الأمثل لإجراء اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية

لقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)*. المعيار IFSB-13 بعنوان " المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية" في مارس 2012، والملاحظة الفنية رقم 2: اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في ديسمبر 2016، ودليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2 لاختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في يونيو 2017، وملاحق ببيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2 لاختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية، وعليه سيتم الاعتماد على هذه الإرشادات والملاحظات الفنية في دراسة الحالة والشكل التالي يوضح التطور التاريخي للمتطلبات الاحترازية على البنوك الإسلامية التي توافق معايير بازل

* (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المتواجد مقره بكوالالمبور ماليزيا، وهو هيئة دولية، تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك، وسوق المال، والتكافل (التأمين الإسلامي).

الشكل 2: التطور التاريخي للمتطلبات الاحترازية على البنوك الإسلامية



المصدر: د. هبة عبد المنعم، د. سفيان قعلول، د. عبد الكريم قندوز، تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل III في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يوليو 2020، ص: 6.

1) ملخص المبادئ الإرشادية IFSB: وهو كالتالي:

أولاً: المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية

أ- جوانب ضوابط الإدارة لإطار اختبارات الضغط:

- **المبدأ 1:** "يجب أن تكون اختبارات الضغط جزءاً لا يتجزأ من ضوابط الإدارة العامة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وينبغي أن تكون المسؤولية النهائية لبرنامج اختبارات الضغط العام لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مع مجلس الإدارة. إن تدخل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في برامج اختبارات الضغط أمر ضروري لعملياتها الفعالة، وينبغي أن تكون برامج اختبارات الضغط مؤثرة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات المناسبة لإدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.
- **المبدأ 2:** ينبغي أن تكون برامج اختبارات الضغط جزءاً لا يتجزأ من إطار إدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وتساندها البنية التحتية القوية لتكون كافية ومرنة بما فيه الكفاية لاستيعاب التغيرات المحتملة لاختبارات الضغط المختلفة بمستوى مناسب من التفاصيل.

- **المبدأ 3:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تجري برنامج اختبارات الضغط الذي يعزز التعرف على المخاطر ورقابتها، وتوفير منظور للمخاطر المكمل لغيرها من أدوات إدارة المخاطر. كما يجب أن تأخذ برامج اختبارات الضغط وجهات نظر جميع الجهات في المؤسسة، بما في ذلك "لجنة ضوابط الإدارة" و"هيئة الرقابة الشرعية" ويجب أن تغطي مجموعة واسعة من وجهات النظر والتقنيات.

- **المبدأ 4:** يجب أن يكون لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الآتي: 1- سياسات وإجراءات مكتوبة، 2- مسؤوليات واضحة، 3- موارد مخصصة لتسهيل تطبيق برنامج اختبارات الضغط. يجب أن تكون إجراءات البرنامج موثقة بشكل مناسب لجميع المستويات.

هـ- **المبدأ 5:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تراجع إطار اختبارات الضغط بشكل منتظم، وتقيم فعاليته وقوته بشكل دوري ومستقل¹.

ب- تحديد عوامل المخاطر وتغطية التصورات:

- **المبدأ 6:** "يجب أن تغطي وتحدد برامج اختبارات الضغط لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مجموعه من المخاطر الهامة ذات الصلة التي تتعرض لها على مستوى وحدة العمل وعلى مستوى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون قادرة على الاندماج بشكل فعال ومجد في أنشطة اختبارات الضغط وجميع المخاطر ومجالات العمل التجاري مع الأخذ في الاعتبار علاقات المخاطر المحتملة، من أجل تقديم صورة كاملة لمخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع.

- **المبدأ 7:** يجب أن يغطي برنامج اختبارات الضغط مجموعة واسعة من التصورات (بما في ذلك نظرة مستقبلية والمتغيرة للتصورات)، ويهدف إلى أن يأخذ في الاعتبار النظام الواسع من التعاملات وآثار ردود الفعل المتميزة. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد آليات مناسبة لترجمة التصورات إلى محددات المخاطر الداخلية ذات الصلة التي توفر وجهة نظر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في المخاطر.

- **المبدأ 8:** يجب أن تستند اختبارات الضغط على أحداث استثنائية معقولة أو تأثير الأحداث منخفضة وعالية التردد التي لا تنعكس على البيانات التاريخية. وينبغي على برنامج اختبارات

¹ IFSB 13، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، مارس 2012، ص: 11.

الضغط أن يحدد صعوبات مختلفة في كل التصورات بما في ذلك التصورات التي تنعكس بسبب تضرر صعوبة التباطؤ الاقتصادي بالاعتبار إلى جانب الاقتراحات التي تسيء سمعة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد كيفية معالجة برنامج اختبارات الضغط في تأثيرات المخاطر اللاحقة والأحداث الصعبة، فيما يتعلق بعوامل المخاطر الفريدة التي تهدد سلامة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية¹.

ج- العناصر المحددة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في اختبارات الضغط:

- **المبدأ 9:** "يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تدرج في برنامج اختبارات الضغط التصورات المحددة لمراعاة وجهات نظر مختلفة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وفي بعض الظروف لأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. يجب على لجنة ضوابط الإدارة (أو ما يعادلها) باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ضوابط الإدارة العامة لبرنامج اختبارات الضغط أن تدخل في تطوير التصورات ذات الصلة لأصحاب حسابات الاستثمار، وتقييم النتائج لاحقاً لاختبارات الضغط.

- **المبدأ 10:** يجب أن يكون برنامج اختبارات الضغط في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عنصراً كافياً لتقييم رأس المال يعالج وجهات نظر أفراد مختلفة للتصورات المحددة في جميع الأوقات، كما يجب أن تقييم المؤسسات مدى الاعتماد على تخطيط رأس المال (بما في ذلك الاقتراحات المستخدمة) وفقاً على نتائج اختبارات الضغط. ويجب أن تكون اختبارات الضغط ضمن الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال المتسقة مع مستوى تحمل المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وإستراتيجيتها متضمناً مصداقية تخفيف الإجراءات الإدارية. ويجب أن تقييم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قدرتها على البقاء فوق الحد الأدنى من متطلبات رأس المال النظامي خلال أوضاع ضغط تتسجم مع مستوى تحمل المخاطر لديها.

- **المبدأ 11:** يجب أن تأخذ مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الاعتبار جوانب مخاطر الائتمان المختلفة في تقنياتها لاختبارات الضغط، بما في ذلك التمويل المتعثر، والأطراف المقابلة ذات التمويل الكبير من أجل تحديد المتانة الشاملة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وخصوصاً في حالة الركود الاقتصادي، وينبغي أن تقييم اختبارات الضغط مخاطر

¹ IFSB 13، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، مارس 2012، ص: 12.

الائتمان في المستقبل، والتغيرات في متطلبات رأس المال النظامي على سبيل المثال، والتغيرات في نوعية الائتمان، وقيام الضمانات. وينبغي أن تشمل أيضا التعرض لمخاطر التصكيك للمنشئ، والمصدر، ومقدم الخدمة، والمدير، الخ. ينعكس ذلك من خلال عوامل التحويل الائتماني. ينبغي أن تكون فعاليات تقنيات تخفيف المخاطر المتفقة مع أحكام الشريعة خاضعة للمراجعة بانتظام.

- **المبدأ 12:** يجب أن تأخذ مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الاعتبار المراكز المختلفة في الأدوات المالية المتفقه مع أحكام الشريعة في محافظ المتاجرة مع الاهتمام بمجموعة استثنائية ومعقولة من الصدمات في السوق بصفتها جزءا من اختبارات الضغط الواسعة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. يجب أن تكون العلاقات بين الأسواق المختلفة والقطاعات وزيادة الترابطات عوامل أساسية في اختبارات الضغط. إن اختبارات الضغط لحاملي الأوراق المالية المتفقه مع أحكام الشريعة يجب أن تأخذ في الاعتبار - من جملة أمور - تعرض الموجودات المعنية لمخاطر السوق، بما في ذلك تعرضها لمخاطر عوامل السوق النظامية وعوامل سوق السيولة الأساسية، والمخاطر القانونية والترتيبات التعاقدية ذات العلاقة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هياكل التصكيك المتفقه مع أحكام الشريعة.

- **المبدأ 13:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقوم باختبارات الضغط في محافظ محددة، بما فيها محافظ التمويل للأفراد (مثل التمويل بالمرابحة والإجارة) ومحافظ تمويل شراء العقارات مقابل الرهن العقاري (من خلال عقود المرابحة والإجارة والمشاركة المتناقصة)، والعقارات (بما في ذلك الاستثمار والتمويل) ومعاملات المرابحة في السلع، والاستثمار في رؤوس الأموال (أي الاستثمار بالمضاربة والمشاركة). وينبغي الأخذ في الاعتبار التغيرات في العلاقات المتبادلة بين المخاطر التي تحددها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في محفظة معينة.

- **المبدأ 14:** يجب أن تقيم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مجموعة واسعة من عوامل مخاطر السيولة ومختلف وجهات النظر الفريدة في تقنيات اختبارات تحملها بهدف تمكينها من تقييم قدراتها على: أ - الوفاء بالتزاماتها المالية الناشئة عن المخاطر المتعلقة بالتمويل وموجودات / مخاطر سوق السيولة، ب- تحديد المصادر المحتملة من اتجاهات السيولة للتأكد من أن المخاطر الحالية تبقى وفقا لمستوى تحمل مخاطر السيولة لدى مؤسسات

الخدمات المالية الإسلامية. وباعتبار مخاطر السيولة جزءاً من اختبارات الضغط، وعليها أن تراعي الضغوط المتزامنة في التمويل وأسواق الموجودات وتأثير انخفاض سوق السيولة في تقييم التعرض للمخاطر كما ينبغي عليها أيضاً تحديد المجالات المناسبة التي يتم فيها استخدام نتائج اختبارات الضغط بالسيولة.

- **المبدأ 15:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تدرج في برنامج اختبارات الضغط الجوانب المختلفة المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة. ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون قادرة على قياس الأثر المحتمل في برنامج اختبارات الضغط في إطار التصورات المحددة. إن خسائر الدخل المحتملة يمكن أن تكون نتيجة عدم الالتزام بأحكام الشريعة في بعض المنتجات أو الأنشطة. فضلاً عن ذلك، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقيم برامج اختبارات الضغط باعتبارها جزءاً من التأثيرات المالية التي تضر بسمعتها نتيجة عدم الالتزام بأحكام الشريعة.

- **المبدأ 16:** يجب على برنامج اختبارات أن يعالج تعرضات المخاطر خارج المراكز المالية التي قد تشكل صورة كاملة لمخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع¹.

د- المنهجيات لاختبارات الضغط:

- **المبدأ 17:** "يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تطور منهجيات اختبارات الضغط لتشمل: (1) تحليلات الحساسية، (المتغير الفردي)، (2) تحليلات التصورات، (المتغيرات المتعددة) التي تعالج جميع المخاطر الهامة في المستويات المختلفة، ومجالات العمل، ومحافظ محددة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

- **المبدأ 18:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تطور اختبارات الضغط العكسية باعتبارها أدوات لإدارة مخاطرها لاستكمال مجموعة من اختبارات الضغط التي تقوم بها.

- **المبدأ 19:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مراجعة وتحديث منهجيات اختبارات الضغط، مع الأخذ في الاعتبار (أ) تغيير أوضاع السوق (ب) وتغيير طبيعة نموذج عمل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وحجمها وتعقيدها وأنشطتها (ج) والاختبارات

¹ IFSB 13، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، مارس 2012، ص: 12-14.

الفعالة في الأوضاع الصعبة يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون لديها إجراءات لمراجعة مدى ملاءمة ومعقولية منهجيات اختبارات الضغط وافترضاها¹.

ه- اختبارات الضغط المتكررة:

- **المبدأ 20:** "يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تجري اختبارات الضغط بانتظام في فترات مناسبة على جميع المستويات وفقا لطبيعة المخاطر التي تغطي المحافظ المصرفية ومحافظ التداول لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع لغرض محدد"².

ه- نتائج اختبارات الضغط والإجراءات التصحيحية:

- **المبدأ 21:** "يجب أن تستخدم اختبارات الضغط لمساندة مجموعة من القرارات. ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد إجراءات إداريه ذات مصداقية تعالج نتائج اختبارات الضغط، والتي تهدف إلى التأكد من الملاءمة المستمرة في ظل التصورات الصعبة، وينبغي لنتائج اختبارات الضغط أن تسمح للإدارة العليا بتقييم قدرة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على تحمل الأوضاع الصعبة من قياس تأثيرها خصوصا في السيولة وكفاية رأس المال، والربحية"³.

و- الإفصاح عن برنامج اختبارات الضغط:

- **المبدأ 22:** "يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن توفر المعلومات الأساسية، سواء المعلومات النوعية والكمية لبرنامج اختبارات تحملها من خلال الاتصالات الداخلية والخارجية باستخدام منهجية الإفصاح المناسبة ضمن آلية التقرير الحالية"⁴.

ي- المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للسلطات الإشرافية:

1- تقنيات شاملة ومنظمة لاختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

¹ IFSB 13، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، مارس 2012، ص: 15.

² IFSB 13، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، مارس 2012، ص: 15.

³ IFSB 13، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، مارس 2012، ص: 15.

⁴ IFSB 13، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، مارس 2012، ص: 16.

- **المبدأ 01:** "يجب على السلطات الإشرافية أن تقوم بتقييمات برنامج اختبارات الضغط بشكل دوري. ويجب عليها مراجعة نتائج اختبارات الضغط بصفتها جزءاً من إجراءات الرقابة الإشرافية تماشياً مع المعيار الخامس لمجلس الخدمات المالية الإسلامية من أجل تقييم مدى استقرار تلك المؤسسات للأوضاع الاقتصادية السلبية، وما إذا كانت قادرة على الحفاظ على رأس المال والسيولة الكافية في ظل الأوضاع الصعبة"¹.

2- التقييم الإشرافي في اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية:

- **المبدأ 02:** "يجب على السلطات الإشرافية أن تتأكد أن لديها القدرات والمهارات الكافية لتقييم برنامج اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وينبغي أن تكون لها إجراءات للتقييم والتحقق من صحة منهجية اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وينبغي للسلطات الإشرافية أن تراجع نطاق إجراءات التخفيف من اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بشكل واسع وإفتراسياتها وصعوبتها. بما في ذلك نطاق افتراضات وخطورة وإجراءات تخفيف اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بشكل واسع"².

3- تصميم وتطبيق اختبارات الضغط على نظم التصورات الواسعة:

- **المبدأ 03:** "يجب على السلطات الإشرافية أن تهتم بالمتانة المالية لكل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لتقدير وتقييم تأثير الصعوبة الاقتصادية على القطاع المصرفي. ويجب عليها أن تصمم وتطبق اختبارات الضغط الإشرافية القائمة على التصورات العامة باعتبارها جزءاً من تقييمها لنظام الشامل للصدمات، ويمكن أن تقرر بالتوصية التصورات المحددة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ينبغي للسلطات الإشرافية أيضاً أن تأخذ في الاعتبار التأثيرات عبر القطاعات. كما يجب عليها أن تجري اختبارات الضغط على المستوى الكلي وفي دولها في فترات ملائمة"³.

4- الإجراءات التصحيحية بناءً على نتائج اختبارات الضغط:

¹ IFSB 13، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، مارس 2012، ص: 16.

² IFSB 13، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، مارس 2012، ص: 16.

³ IFSB 13، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، مارس 2012، ص: 17.

- **المبدأ 04:** "يجب على السلطات الإشرافية مراجعته مجموعة من الإجراءات التصحيحية من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية استجابة لنتائج اختبارات الضغط. وينبغي أن تطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اتخاذ إجراءات تصحيحية إذا تم إثبات أوجه القصور الأساسية في برنامج اختبارات الضغط أو ما إذا كانت نتائج اختبارات الضغط لم تأخذ في الاعتبار عملية اتخاذ القرارات بشكل كاف"¹.

5- مناقشة السلطات الإشرافية المنتظمة مع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بشأن الصناعة:

- **المبدأ 05:** "يجب على السلطات الإشرافية أن تقوم بحوار منتظم مع مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لتحديد نقاط الضعف في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

6- المسائل عبر الحدود وتنسيق الدولة الأصلية والمضيفة:

- **المبدأ 06:** يجب على السلطات الإشرافية أن تأخذ في الاعتبار تأثيرات صناعة الخدمات المالية الإسلامية في برامج اختبارات الضغط. في حالة وجود مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عبر الحدود يجب أن تكون المناقشات أو الحوارات المناسبة بين الكيان الموحد والسلطات الإشرافية المضيفة للتأكد من تنسيق الأنشطة الإشرافية بما في ذلك أنشطة اختبارات تحمل تقوم بها على مستوى المجموعة وذلك لمعالجة جميع المخاطر الجوهرية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

7- إفصاحات اختبارات الضغط ونموذج التقرير:

- **المبدأ 07:** يجب على السلطات الإشرافية أن تحدد الإفصاحات النوعية والكمية التي تقدمها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولها. كما يجب عليها أن توفر نموذج تقرير معياري لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لإبلاغ ممارسات اختبارات الضغط"².

¹ IFSB 13، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، مارس 2012، ص: 17.

² IFSB 13، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، مارس 2012، ص: 18.

ثانيا: الشروط اللازمة لأنظمة اختبارات الضغط الفعالة في البنوك الإسلامية

- "اختبارات الضغط باعتبارها مجموعة من الأدوات ضمن إطار إدارة المخاطر.
- جودة البيانات ونظم إدارة المعلومات.
- اختبارات الضغط الملائمة وتعقد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.
- توفر النماذج وخبرائها.
- الاعترافات الإشرافية والتوجيهية بشأن اختبارات الضغط"¹.

المطلب الثاني: التطور القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى قانون النقد والقرض 90-10، ثم النظام رقم 18-02 ليخلفه النظام رقم 20-02، وقد جاءت هذه النصوص التنظيمية لتؤسس وتنظم عمل المصارف الإسلامية في الجزائر:

- قانون النقد والقرض 90-10: قبل صدور هذا القانون كان ممارسة النشاط المالي حكرا على البنوك العامة، وهو انعكاس لتحولات سياسية واقتصادية كبيرة عرفتها الجزائر، حيث هذا القانون فتح مجال الاستثمار في البنوك الخاصة، في عام 1991 تم إنشاء بنك البركة-الجزائر، ثم بنك السلام-الجزائر عام 2008، وهذا القانون لا يراعي خصوصية البنوك الإسلامية في الجزائر وإنما تعتبر بنوك خاصة تتعامل وفق عادات وتقاليد المجتمع الجزائري.
- نظام رقم 18-02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية؛ فيصدر هذا النظام تولد معه مصطلح المصارف الإسلامية في النظام المالي الجزائري ورخص للبنكين الخاصين سابقا البركة والسلام بوضع مصطلح البنوك الإسلامية في التسمية والأخذ بعين الاعتبار كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية في المعاملات والعلاقة مع بنك الجزائر.
- النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛ وقد جاء هذا النظام ليغي نظام رقم 18-02؛

¹ ينظر إلى: IFSB 13، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، مارس 2012، ص: 19.

وجاء بمقتضى النظام رقم 01-2020 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، الذي يلغي أحكام النظام رقم 01-13 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 8 أبريل سنة 2013، والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية؛

كما جاء بمقتضى النظام رقم 03-2020 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، الذي يلغي أحكام النظام رقم 03-04 المؤرخ في 12 محرم عام 1425 الموافق 4 مارس سنة 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، المعدل والمتمم؛

وقد جاءت هذه النصوص التنظيمية في نفس مداولات مجلس النقد والقرض بتاريخ 15 مارس سنة 2020 لتتوافق مع النظام الجديد للصيرفة الإسلامية، وتضمن النظام رقم 02-2020 تعريف العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، كما تضمن الإشارة كذلك إلى شبابيك الصيرفة الإسلامية التي تنشأ ضمن البنوك أو المؤسسات المالية وتكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية

أما تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛ فحسب نتائج دراسة سليمة بن زكة ، عزالدين شرون¹ في مقال: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ارتفاع حجم ودائع البنوك الإسلامية، إلا أنها مازالت ضعيفة جدا من إجمالي ودائع البنوك العاملة في المنظومة المصرفية الجزائرية، وارتفاع حجم التمويلات المقدمة من طرف البنوك الإسلامية، إلا أنها مازالت أيضا ضعيفة جدا من إجمالي التمويلات المقدمة من طرف البنوك العاملة في المنظومة المصرفية الجزائرية، إذ إن الصيرفة الإسلامية تعتمد على بنكين إسلاميين فقط، بالإضافة إلى شبابيك إسلامية؛ مما يعني أن مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري ضئيلة جدا.

¹ بن زكة، عزالدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية - بمجلة الباحث الاقتصادي المجلد 10 العدد 2022/02 ص: 290-309.

المبحث الثاني: تطبيق الطريقة المستخدمة وعرض النتائج والتفسير

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى التعريف بالمؤسسة المعنية بالدراسة والمتمثلة في بنك السلام-الجزائر ثم تطبيق تقنية اختبارات الضغط عليها، ليتم بعد ذلك عرض النتائج المتوصل إليها ثم تفسيرها ومناقشتها.

المطلب الأول: تعريف بنك السلام-الجزائر

بنك السلام-الجزائر¹:

تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائر بتاريخ 08 جوان 2006م وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره 7,2 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري. كما تم خلال سنة 2020 رفع رأسمال المصرف إلى 15 مليار دينار جزائري ثم إلى 20 مليار دينار جزائري خلال سنة 2021 امتثالاً لنظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

انطلق نشاط المصرف في تاريخ 20 أكتوبر 2008، تتكون شبكته حالياً من 23 فرعاً موزعاً على التراب الوطني.

المطلب الثاني: إجراء اختبار الضغط وعرض النتائج والتفسير

الفرع الأول: الروابط المالية الكلية

تم اعتماد في ميزانية 2023 سعر نفط مرجعي ب 60 دولار للبرميل وسعر سوق ب 70 دولار. ويرتقب نسبة نمو تقدر ب 4.1 بالمائة ونسبة تضخم قدرها 5.1 بالمائة وصادرات ب 46.3 مليار دولار وواردات بنسبة 36.9 مليار دولار واحتياطيات صرف بنسبة قدرها 59.7 مليار دولار. أما بخصوص الإيرادات المتوقعة لسنة 2023 فتقدر ب 7901.9 مليار دج في حين تقدر النفقات ب 13786.8 مليار دج منها 9767 مليار دج كنفقات التسيير، أي بعجز ميزانياتي قدره 4092.3 مليار دج (-15.9 بالمائة من الناتج الداخلي الخام)

¹ التقرير السنوي للبيانات المالية لبنك السلام الجزائر لسنة 2022، ص: 27.

التأثير الاقتصادي الكلي و الميزانياتي على المدى المتوسط:

- تم اعتماد السعر المرجعي لبرميل النفط الخام ب 60 دولارا خلال الفترة 2023 - 2025.
- تم اعتماد سعر السوق لبرميل النفط الخام ب 70 دولارا خلال الفترة 2023 - 2025.
- يقدر معدل التضخم ب 5.1 بالمائة خلال سنة 2023 و 4.5 بالمائة خلال سنة 2024 و 4 بالمائة خلال 2025.
- سيسجل النمو الاقتصادي نسبة 4.1 بالمائة سنة 2023 و +4.4 سنة 2024 ثم +4.6 في 2025.
- ستصل عائدات صادرات السلع إلى 46.3 مليار دولار في 2023، و ستصل خلال 2024 و 2025 إلى 46.4 مليار دولار و 45.8 مليار دولار على التوالي.
- ستخفيض واردات السلع إلى 36.9 مليار دولار سنة 2023 (-4.2 بالمائة مقارنة ب2022) وستصل إلى 35 مليار دولار سنة 2024 و إلى 34.2 مليار دولار سنة 2025.
- سيسجل الميزان التجاري فائضا سيبليغ 9.4 مليار دولار سنة 2023 ، ثم 11.3 مليار دولار و 11.6 مليار دولار سنتي 2024 و 2025 على التوالي.
- سيسجل ميزان المدفوعات فائضا ب5.7 مليار دولار سنة 2023 ، ليرتفع إلى 6.5 مليار دولار سنة 2024 و 6.8 مليار دولار نهاية سنة 2025.
- سيرتفع احتياطي الصرف من 59.7 مليار دولار نهاية 2023 إلى 69 مليار دولار نهاية 2025، وهو ما يمثل على التوالي 16.3 و 19.3 شهرا من واردات السلع و الخدمات خارج عوامل الإنتاج.
- سترتفع إيرادات الميزانية الإجمالية المقدرة ما بين 2023 و 2025 بنسبة 4 بالمائة في المتوسط لتبلغ 7901.9 مليار دج في سنة 2023 و 8187.2 مليار دج في سنة 2024 ثم 8454.6 دج سنة 2025.
- سترتفع الجباية البترولية المقيدة في الميزانية بين 2023 و 2025 بمتوسط سنوي قدره 2.9 بالمائة مقدرة على أساس سعر مرجعي قدره 60 دولار للبرميل، لتنتقل من 3298.5 مليار دج سنة 2023 إلى 3409.6 مليار دج سنة 2024 ثم إلى 3502.2 مليار دج في 2025.
- ستسجل الموارد العادية نموا ب4.8 بالمائة في المتوسط خلال الفترة 2023 - 2025، ناتج أساس عن ارتفاع الإيرادات الجبائية (حوالي +6.6 بالمائة في المتوسط بين سنتي 2023 و 2025).
- ستنتقل الموارد العادية من 4603.4 مليار دج سنة 2023 إلى 4777.6 مليار دج ثم إلى 4952.4 مليار دج في سنة 2025.

- ستبلغ نفقات الميزانية 13786.8 مليار دج في سنة 2023 و 13918.4 مليار دج في سنة 2024 و 13998.4 مليار دج خلال سنة 2025.
- سترتفع نفقات التسيير ب26.9 بالمائة سنة 2023 لتصل إلى 9767.6 وبنسبة 3.5 بالمائة في المتوسط بين سنتي 2024 و 2025.
- سترتفع نفقات التجهيز سنة 2023 ب2.7 بالمائة مقارنة ب2022، ثم ستسجل انخفاضا ب9.7 بالمائة سنة 2024، ثم انخفاضا ب2.5 بالمائة سنة 2025. ستنقل نفقات التجهيز من 4019.3 مليار دج سنة 2023 إلى 3538.4 مليار دج سنة 2025.
- ستبلغ رخص البرامج 3259.65 مليار دج و تبلغ اعتمادات الدفع 4019.28 مليار دج في 2023.
- سيصل عجز الميزانية السنة القادمة ل5884.9 مليار دج (-22.5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام)، بمتوسط قيمته 5720 مليار دج خلال الفترة 2023-2025 (-20.6 بالمائة من الناتج الداخلي الخام).
- سيسجل العجز الإجمالي للخزينة متوسطا قيمته 6586.3 مليار دج خلال الفترة 2023-2025 (-23.7 من الناتج الداخلي الخام)¹.

الفرع الثاني: تصاميم الصدمات الاقتصادية الكلية

يتم تقييم الأثر على قائمة المركز المالي لبنك السلام- الجزائر الناتج عن ضغط الاقتصاد الكلي بناء على تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومكونات المخاطر التي يتعرض لها بنك السلام- الجزائر.

وتتطلب نماذج اختبارات الضغط الخاصة بالملاءة تحديد عناصر المخاطر المناسبة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بنك السلام- الجزائر من أجل القياس الكمي للأثر المحتمل الناتج عن الاضطرابات السلبية في الاقتصاد الكلي، وترتبط مكونات مخاطر القوائم المالية لبنك السلام- الجزائر ارتباطا وثيقا بأداء الاقتصاد الكلي.

¹ وكالة الأنباء الجزائرية من الموقع الإلكتروني بتاريخ 2023/09/28، <https://www.aps.dz/ar/economie/135831-2023>

ينبغي تشكيل تصاميم الضغط الاقتصادي الكلي على أساس البيانات التاريخية و/أو رأي الخبراء حول الأوضاع الشديدة ومعقولة الوقوع في المستقبل أو ربما يتم تأسيسها باستخدام معطيات مزودة من الخارج، وقد يتراوح الأفق الزمني لتصاميم السيناريوهات ما بين سنة إلى ثلاث سنوات في المستقبل، ويكون واصفا لمجموعات افتراضية من الأوضاع التي صممت لتقييم قوة بنك السلام- الجزائر وقدرته على التكيف مع البيئات الاقتصادية السلبية، ويجب على السلطات التنظيمية والرقابية اختيار الأفق الزمني، على نحو يحقق التوازن بين الحاجة إلى التحديد الكامل لخسائر الائتمان التي تقع تدريجيا مع مرور الوقت، وإمكانية حدوث أخطاء أكبر في التقدير نتيجة استخدام آفاق زمنية أطول.

عندما يتم تصميم سيناريوهات لصددمات الاقتصاد الكلي من الممكن إتباع عملية شاملة لتكوين السيناريو، وينبغي أن تجبر عملية التصميم محل اختبار الضغط على التفكير في المخاطر المحتملة بطريقة شاملة ومتسقة، ونظرا لكون هذا الأمر عملا معقدا سيكون من المفيد جدا إشراك خبراء من مجالات متعددة مثل التنبؤ بالاقتصاد الكلي، والإشراف، والرقابة، والإحصاء، وتقنية المعلومات في عملية تصميم السيناريو، إن إتباع مثل هذا الأسلوب سيجلب وجهات نظر مختلفة حول المخاطر، وتشكيلة واسعة من الخبرات، وينبغي أن يسعى السيناريو الأساس لتقدير أثر التغيرات المتوقعة في الاقتصاد والأسواق المالية على بنك السلام- الجزائر؛ لذا، فإن السيناريوهات الأساسية يتم تصميمها بشكل أساس وفقا للتنبؤات المتعلقة بالاقتصاد الكلي؛ كما يمكن أيضا أن تستفيد عملية تكوين السيناريو من إجراء عملية تشاورية حول الصدمات بين السلطات التنظيمية والرقابية وبنك السلام- الجزائر من أجل الوصول إلى سيناريوهات صدمات أكثر اتساقا بين الجهات التنظيمية والجهات الفاعلة في السوق.

تقدر العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في تصاميم السيناريوهات ومكونات مخاطر مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في القوائم المالية باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي، سواء التي صممتها السلطات التنظيمية والرقابية أو التي صممتها إدارة المخاطر لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية؛ وتقدر نماذج الاقتصاد القياسي (المسماة بالنماذج التابعة) مدى الأثر (أو الضغط) على بنود القوائم المالية لبنك السلام- الجزائر، نتيجة للتغيرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم تضمينها في سيناريوهات الصدمات المصممة؛ يمكن تصميم النماذج التابعة لتحديد الأثر على عوامل المخاطر الأحادية أو إدراج الحركة المشتركة لدى عوامل المخاطر المتعددة؛ بالنسبة لنموذج عامل الخطر

الأحادي، سيحدد النموذج التابع الأثر الناتج عن سيناريو صدمة اقتصادية كلية على خطر واحد بعينه؛ ما يعرف عموماً بتحليل حساسية معطيات المخاطر؛ تعتمد جميع النماذج على البيانات التاريخية للمتغيرات المعنية ومكونات المخاطر في قائمة المركز المالي وفي حالات أخرى، يتم استخدام بدائل للبيانات أو آراء الخبراء لتفسير عيوب البيانات.

قد يتم التحقق من صحة المعاملات المقدرة لمعطيات المخاطر، المستمدة من ممارسة النمذجة، وكذلك التحقق من اتساقها عبر مقارنتها مع التقديرات التاريخية المماثلة أو تقديرات النظراء (إما بلد نظير أو مجموعة نظيرة) قد يتم تقييم ملاءة بنك السلام- الجزائر عن طريق استخدام نسبة كفاية رأس المال التي يتم حسابها بقسمة رأس المال المؤهل على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها، بالإضافة إلى نسبة الرافعة المالية الواردة في مقررات بازل 3 (مجموع رأس المال الأساس مقسوماً على إجمالي التعرضات)، وعلى النحو المعتمد في المعيار رقم 15 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية". وسيستند الأثر على البسط في كل حالة على تكاليف الائتمان والخسائر الصافية، مطروحة من رأس مال مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية؛ وقد تتنوع منهجية حساب خسائر الائتمان بأن تشمل نماذج قائمة على أساس نسب التمويل المتعثر ومعدلات المخصصات، أو قد يتم استخدام إطار احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر لحساب الخسائر المتوقعة؛ وبالإضافة إلى الحسومات الناتجة عن مخصصات محددة، فقد يتنوع أيضاً مقام نسبة كفاية رأس المال الذي يتكون من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها، إذا ما تم تعديل أوزان مخاطر المحافظ؛ ولا بد أن يبنى القرار المتعلق بمدى خطورة المحافظ الذي يترتب عليه تغيير أوزان المخاطر خلال إحداث الضغط على تنبؤات سليمة لتقييم المخاطر صادرة عن بنك السلام- الجزائر يتم الاعتماد عليها طوال الفترة الكاملة للأفق الزمني لاختبار الضغط؛ ويتم تقييم نسبة كفاية رأس المال بمقابلتها بأدنى حد * لمتطلبات الحد الأدنى لرأس مال بنك السلام- الجزائر.

* يتم تعيين الحد الأدنى بوصفه أدنى حد لمتطلبات رأس المال للحكم على مرونة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وقد يتضمن مجموع نسبة كل من رأس المال الأساس وحقوق الملكية العادية؛ وعادة، ما يتراوح الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية ما بين 4% إلى 7%، ويتراوح الحد الأدنى لرأس المال الأساس ما بين 4% إلى 8%، ويتراوح الحد الأدنى لإجمالي رأس المال ما بين 8% إلى 11%؛ وإذا كانت مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية مصنفة ضمن فئة المصارف ذات الأهمية النظامية أو المصارف ذات الأهمية النظامية محلياً، فقد تطلب السلطة التنظيمية والرقابية من

وقد تم ذلك بالاعتماد على إصدارات مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لاستخدام تقنية اختبارات ضغط بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي لسنة 2022 لبنك السلام - الجزائر، والمعيار IFSB-13، والملاحظة الفنية رقم 2، ودليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، وملاحق ببيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

أولاً: الصدمة الاقتصادية الكلية الأولى

تعتبر الجزائر منتجًا ومصدرًا للنفط، وتعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط لتمويل ميزانيتها، ويتوقع أن تنخفض أسعار النفط الذي يمكن أن يؤدي إلى تدني إيرادات البلاد وتقليص الإنفاق الحكومي، مما يؤثر على النمو الاقتصادي ويزيد من التحديات المالية والاقتصادية.

ثانياً: الصدمة الاقتصادية الكلية الثانية

إن تدهور العوامل الاقتصادية الداخلية، كزيادة في معدلات البطالة تؤثر على القوى العاملة وقدرة الأفراد على الاستهلاك والإنفاق، وارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض قوة الشراء للمستهلكين وزيادة تكاليف الإنتاج، تقلبات سوق الأسهم قد تؤثر على الثقة في الاقتصاد وتؤدي إلى تقلص الاستثمارات وتأثير سلبي على رأس المال الاستثماري.

ثالثاً: الصدمة الاقتصادية الكلية الثالثة

إن الإصلاحات الجذرية في النظام الضريبي يمكن أن تؤثر على المشاريع الاستثمارية وقدرة الشركات على النمو والتوسع، والقرارات التقشفية تؤثر على الإنفاق الحكومي والخدمات العامة المقدمة، وتزيد من الضغوط على القطاع العام والمواطنين.

تلك المؤسسة الاحتفاظ بهوامش احتياطية إضافية لرأس المال أو أن تفرض عليها أعباء إضافية، وبالتالي يمكن تعديل الحد الأدنى لهذه المؤسسات بزيادته.

الفرع الثالث: النماذج التابعة للصدّات الاقتصادية الكلية

تم تصميم النماذج التابعة لتحديد أثر ضغط الملاءة على عوامل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق من ثلاثة أحداث ناتجة عن صدّات اقتصادية كلية وهي مصنفة على الترتيب أساس، وسلبي، وسلبي بشدة.

✓ كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال وفق المقاربة الأولى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

$$\text{المعادلة القياسية لنسبة كفاية رأس المال}^1 = \frac{\text{الرأس المال المؤهل}}{\left\{ \text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزانها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل} \right\}}$$

ناقصا إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزانها من حسابات الاستثمار (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)

لحساب إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزانها تم إعداد الجدول التالي وافترض درجة المخاطرة على نوع الأصل.

الوحدة: ألف دينار جزائري

جدول 2: الموجودات المرجحة بحسب أوزانها

نوع الأصل	القيمة	درجة المخاطرة	الوزن النسبي %	القيمة المرجحة
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز ص ب	74 638 050.00	عديمة	0.00	0.00
تمويل الهيئات المالية	3 911 553.00	عديمة	0.00	0.00
تمويل الزبائن	174 534 597.00	كبيرة	100	174 534 597.00
الضرائب الجارية - أصول	40 043.00	عديمة	0.00	0.00
الضرائب المؤجلة - أصول	42 405.00	عديمة	0.00	0.00

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2005، ص: 67.

487 121.00	100	كبيرة	487 121.00	أصول أخرى
0.00	0.00	عديمة	881 205.00	حسابات التسوية
6 000.00	50	متوسطة	12 000.00	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشاركة أو الكيانات المشاركة
686 589,00	50	متوسطة	1 373 178.00	العقارات الموظفة
1 110 462,00	20	قليلة	5 552 310.00	الأصول الثابتة المادية
44 175,20	20	قليلة	220 876.00	الأصول الثابتة غير المادية
176 868 944,20	إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزانها قبل الصدمة			

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق IFSB المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

وتم اعتبار حسابات الادخار هي حسابات استثمار مطلقة*. وحسابات لأجل هي حسابات استثمار مقيدة** من جدول ودائع الزبائن.

أولاً: اختبار الضغط لمخاطر الائتمان

بالنسبة لأشكال التمويل تم افتراض نفس نسب تمويلاتها المتعثرة لقيمة تمويلاتها الإجمالية بالاعتماد على قوائم تمويل الزبائن حسب أشكال التمويل والمتعامل الاقتصادي.

الوحدة: آلاف دينار جزائري

* حسابات استثمارية مطلقة: حسابات يأذن أصحابها باستثمار أموالهم استنادا إلى عقود المضاربة دون فرض أية قيود، ويمكن للمضارب خلط أمواله بها واستثمارها جميعا في محفظة مجمعة.

** حسابات استثمارية مقيدة: حسابات يأذن أصحابها باستثمار أموالهم استنادا إلى عقود المضاربة أو الوكالة مع قيود معينة حول المكان والكيفية والغرض الذي يجب استثمار هذه الأموال فيه.

جدول 3: جودة الموجودات

174 534 597,00	إجمالي التمويلات (الصافي)
136 020 576,00	تمويلات الاستغلال
16 760 405,00	تمويلات الاستثمار
11 327 318,00	إجارة أصول منقولة
3 344 835,00	إجارة عقارية
356 523,00	حسابات جارية مدينة
6 495 525,00	تمويل عقاري للأفراد
5 887 396,00	تمويل استهلاكي للأفراد
170 917 560,00	التمويلات غير المتعثرة
129 019 214,99	تمويلات الاستغلال
15 897 699,89	تمويلات الاستثمار
10 744 269,13	إجارة أصول منقولة
3 172 666,95	إجارة عقارية
338 171,76	حسابات جارية مدينة
6 161 182,09	تمويل عقاري للأفراد
5 584 355,20	تمويل استهلاكي للأفراد
9 275 018,00	التمويلات المتعثرة
7 001 361,01	تمويلات الاستغلال
862 705,11	تمويلات الاستثمار
583 048,87	إجارة أصول منقولة
172 168,05	إجارة عقارية
18 351,24	حسابات جارية مدينة

334 342,91	تمويل عقاري للأفراد
303 040,80	تمويل استهلاكي للأفراد
462 954 338,00	البيانات المبلغ عنها بشأن الضمانات
35 766 196,00	رهون سندات الاستثمار
151 649 637,00	رهون عقارية
20 204 179,00	رهون السيارات
51 043 377,00	تأمينات ضد خطر السداد
204 290 949,00	كفالات شخصية وضمانات احتياطية
5 657 981,00	المخصصات المحتفظ بها
72 535,00	مخصص التمويل ذي مخاطر ممكنة
627 599,00	مخصص التمويل ذي مخاطر عالية
4 957 847,00	مخصص التمويل المتعثر
5,31%	التمويلات المتعثرة/ إجمالي التمويلات
	مركز حق الملكية في السجل المصرفي
	استثمارات المضاربة والمشاركة
514 730,00	المخصصات المحتفظ بها مقابل الخسائر التشغيلية
	الصكوك المحتفظ بها في السجل المصرفي حتى تاريخ الاستحقاق
	صكوك الإجارة ذات العائد الثابت
2 136 675,00	المخصصات المحتفظ بها مقابل عدم سداد العوائد
20 000 000,00	رأس المال التنظيمي
176 868 944,20	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها

50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
15,80%	نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

أ- صدمة الائتمان 01:

يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية الأولى نشوء صدمة الائتمان رقم 1، حيث أدى انخفاض أسعار النفط الذي يمكن أن يؤدي إلى تدني إيرادات البلاد وتقليص الإنفاق الحكومي إلى الركود الاقتصادي، ثم إلى زيادة في معدل البطالة في الاقتصاد المحلي إلى نسبة مقدارها 15 % من القوة العاملة؛ ويؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في التمويلات المتعثرة لأشكال التمويل الخاصة ببنك السلام- الجزائر الإسلامي. والنتائج التالية في الجدول رقم 4 تشير إلى حصول زيادة في التمويلات المتعثرة عبر مختلف أشكال التمويل الخاصة ببنك السلام- الجزائر الإسلامي :

جدول 4: الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) صدمة الائتمان 01

30 %	تمويلات الاستغلال
50 %	تمويلات الاستثمار
20 %	إجارة أصول منقولة
20 %	إجارة عقارية
30 %	حسابات جارية مدينة
30 %	تمويل عقاري للأفراد
40 %	تمويل استهلاكي للأفراد

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

جدول 5: أشكال التمويل بعد صدمة الائتمان رقم 1

2 909 828,81	التمويلات الإضافية المتعثرة ما بعد الصدمة
2 100 408,30	تمويلات الاستغلال
431 352,56	تمويلات الاستثمار
116 609,77	إجارة أصول منقولة
34 433,61	إجارة عقارية
5 505,37	حسابات جارية مدينة
100 302,87	تمويل عقاري للأفراد
121 216,32	تمويل استهلاكي للأفراد
1 775 064,60	بناء مخصصات للتمويلات الإضافية المتعثرة
22 756,23	مخصص التمويل ذي مخاطر ممكنة
196 895,11	مخصص التمويل ذي مخاطر عالية
1 555 413,27	مخصص التمويل المتعثر
18 224 935,40	رأس المال التنظيمي
175 093 879,60	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
14,60%	نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 1

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق IFSB المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

ب- صدمة الائتمان 02:

يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية الثانية نشوء صدمة الائتمان رقم 2، حيث يتوقع زيادة في معدلات البطالة تؤثر على القوى العاملة وقدرة الأفراد على الاستهلاك والإنفاق، وارتفاع معدلات

التضخم يؤدي إلى انخفاض قوة الشراء للمستهلكين وزيادة تكاليف الإنتاج، فإن تمويلات الاستغلال هي أيضا ستتأثر بالارتفاع في أسعار المواد الأولية للاستغلال مقارنة بأسعار العقود، مما يؤدي إلى تعثر التمويلات. والنتائج التالية في الجدول رقم 6 تشير إلى حصول زيادة في التمويلات المتعثرة عبر مختلف أشكال التمويل الخاصة ببنك السلام- الجزائر الإسلامي:

جدول 6: الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) صدمة الائتمان 02

70 %	تمويلات الاستغلال
50 %	تمويلات الاستثمار
20 %	إجارة أصول منقولة
20 %	إجارة عقارية
40 %	حسابات جارية مدينة
40 %	تمويل عقاري للأفراد
50 %	تمويل استهلاكي للأفراد

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

جدول 7: أشكال التمويل بعد صدمة الائتمان رقم 2

5 775 946,71	التمويلات الإضافية المتعثرة ما بعد الصدمة
4 900 952,71	تمويلات الاستغلال
431 352,56	تمويلات الاستثمار
116 609,77	إجارة أصول منقولة
34 433,61	إجارة عقارية
7 340,50	حسابات جارية مدينة
133 737,16	تمويل عقاري للأفراد
151 520,40	تمويل استهلاكي للأفراد

3 523 464,51	بناء مخصصات للتمويلات الإضافية المتعثرة
45 170,62	مخصص التمويل ذي مخاطر ممكنة
390 832,49	مخصص التمويل ذي مخاطر عالية
3 087 461,40	مخصص التمويل المتعثر
16 476 535,49	رأس المال التنظيمي
173 345 479,69	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
13,39%	نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 2

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

ج- صدمة الائتمان 03:

يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية الثالثة نشوء صدمة الائتمان رقم 3، فالإصلاحات الجذرية في النظام الضريبي يمكن أن تؤثر على المشاريع الممولة من قبل أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيدة والمطلقة (الحسابات الجارية وحسابات الادخار)، كما يمكن أن تؤثر على قدرة الشركات على النمو والتوسع، ممّا يؤدي إلى الركود وارتفاع الأسعار وعدم أخذ الاحتياطات اللازمة من قبل البنك، لذا توجب على البنك تحمل جزء من الخسارة المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار، وبالتالي نستخدم عامل ألفا* بنسبة 0.6، وذلك بهدف عدم توجه أصحاب حسابات الاستثمار إلى سحب أموالهم من

* عامل ألفا: مقياس لنسبة الائتمان الفعلية ومخاطر السوق على الأصول الممولة من أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية التي يتم نقلها إلى أصحاب الأسهم، وهي مخاطر تجارية منقولة، ويعتمد مؤشر ألفا على توجيهات السلطة الرقابية في الدولة التي يعمل فيها المصرف الإسلامي. وتتفاوت قيمة "ألفا" من 0 إلى 1 وتوفر المبادئ الإرشادية

البنك، كي لا تترتب عنه أزمة سيولة أخرى، كما تتأثر معظم أشكال التمويل. والنتائج التالية في الجدول رقم 8 تشير إلى حصول زيادة في التمويلات المتعثرة عبر مختلف أشكال التمويل الخاصة ببنك السلام- الجزائر الإسلامي:

جدول 8: الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) صدمة الائتمان 03

70 %	تمويلات الاستغلال
50 %	تمويلات الاستثمار
30 %	إجارة أصول منقولة
30 %	إجارة عقارية
50 %	حسابات جارية مدينة
70 %	تمويل عقاري للأفراد
80 %	تمويل استهلاكي للأفراد

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

جدول 9: أشكال التمويل بعد صدمة الائتمان رقم 3

6 044 518,64	التمويلات الإضافية المتعثرة ما بعد الصدمة
4 900 952,71	تمويلات الاستغلال
431 352,56	تمويلات الاستثمار
174 914,66	إجارة أصول منقولة

الرابعة منهجية لتقدير قيمة "ألفا" لاستخدامها عند تطبيق معادلة التقدير الرقابي في حساب كفاية رأس مال المصرف الإسلامي.

51 650,42	إجارة عقارية
9 175,62	حسابات جارية مدينة
234 040,04	تمويل عقاري للأفراد
242 432,64	تمويل استهلاكي للأفراد
3 687 299,76	بناء مخصصات للتمويلات الإضافية المتعثرة
47 270,98	مخصص التمويل ذي مخاطر ممكنة
409 005,55	مخصص التمويل ذي مخاطر عالية
3 231 023,23	مخصص التمويل المتعثر
0.6	عامل ألفا التنظيمي
%100	الأثر على رأس المال
%100	الأثر الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
16 312 700,24	رأس المال التنظيمي
173 181 644,44	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
20 111 558,40	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
10,66%	نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان
	3

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

التحليل:

15,80%	نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة
14,60%	نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 1
13,39%	نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 2
10,66%	نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 3
8%	الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال

ومن خلال النتائج المذكورة آنفا نلاحظ أن بنك السلام- الجزائر الإسلامي تمكن من الصمود أمام صدمات الائتمان الثلاثة، وذلك لأن البنك كان في حالة مالية مريحة قبل التعرض إلى الصدمات، حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال بنسبة 8% في الصدمة الأولى مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة، وانخفضت نسبة كفاية رأس المال بنسبة 15% في الصدمة الثانية مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة، كما انخفضت بنسبة 33% في الصدمة الثالثة مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة، وبالرغم من هذا الانخفاض في الصدمة الثالثة إلا أن البنك تصدى لهذه الصدمة، ويرجع ذلك إلى الحالة المالية المريحة للبنك.

ثانيا: اختبار الضغط لمخاطر السوق

الوحدة: ألف دينار جزائري

جدول 10: مخاطر السوق الخاصة ببنك السلام- الجزائر

	مخاطر مركز حق الملكية في سجل المتاجرة
	الأوراق المالية لحقوق الملكية بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية
	برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية
373 178,00	العقارات الموظفة
	مخاطر الصكوك في سجل المتاجرة
	الصكوك بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية

	مخاطر أسعار السلع/ المخزون
442 187,00	أصول مقتناة لغرض البيع الآجل والإجارة
23 288,00	مخزونات
	استثمارات المشاركة أو المضاربة في سجل المتاجرة
	لأغراض المتاجرة والمتاجرة بالأسهم والسلع بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية
	مخاطر سعر الصرف الأجنبي في سجل المتاجرة
	صافي المركز الآني (الطويل ناقصًا القصير) للدولار الأمريكي
	صافي المركز الآني (الطويل ناقصًا القصير) للجنيه الاسترليني
	صافي المركز الآني (الطويل ناقصًا القصير) لليورو
20 000 000,00	رأس المال التنظيمي
176 868 944,20	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
15,80%	نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

لعدم وجود سوق نشطة لتداول الأوراق المالية في الجزائر، بنك السلام الجزائر لا يملك أصول مالية وصكوك للتداول، وهذا ما تُبينه التقارير المالية في التقرير السنوي 2022، وبالتالي لا توجد مخاطر تتعلق بالأوراق المالية والصكوك.

أ- صدمة السوق 01:

يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية الأولى نشوء صدمة السوق رقم 1، حيث أدى انخفاض أسعار النفط الذي يمكن أن يؤدي إلى تدني إيرادات البلاد وتقليص الإنفاق الحكومي إلى الركود الاقتصادي، ثم إلى تقلص أسعار الموجودات والسلع المنتجة محليا الخاصة ببنك السلام- الجزائر الإسلامي. والنتائج التالية في الجدول رقم 11 تشير إلى حصول انخفاض في أسعار الموجودات والسلع المنتجة محليا الخاصة ببنك السلام- الجزائر الإسلامي :

جدول 11: تقلص أسعار الموجودات والسلع المنتجة محليا (%) صدمة السوق رقم 01

30 %	أصول مقتناة لغرض البيع الآجل والإجارة
50 %	مخزونات

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق IFSB المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

جدول 12: مخاطر السوق الخاصة ببنك السلام- الجزائر بعد صدمة السوق رقم 01

	مخاطر مركز حق الملكية في سجل المتاجرة
	الأوراق المالية لحقوق الملكية بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية
	برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية
1 373 178,00	العقارات الموظفة
	مخاطر الصكوك في سجل المتاجرة
	الصكوك بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية
	مخاطر أسعار السلع/ المخزون
442 187,00	أصول مقتناة لغرض البيع الآجل والإجارة

23 288,00	مخزونات
	استثمارات المشاركة أو المضاربة في سجل المتاجرة
	لأغراض المتاجرة والمتاجرة بالأسهم والسلع بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية
	مخاطر سعر الصرف الأجنبي في سجل المتاجرة
	صافي المركز الآني (الطويل ناقصًا القصير) للدولار الأمريكي
	صافي المركز الآني (الطويل ناقصًا القصير) للجنيه الاسترليني
	صافي المركز الآني (الطويل ناقصًا القصير) لليورو
144 300,10	التغير في القيم السوقية
132 656,10	أصول مقتناة لغرض البيع الآجل والإجارة
11 644,00	المخزونات
%100	الأثر على رأس المال التنظيمي
%160	الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها لأصول مقتناة لغرض البيع الآجل والإجارة
%170	الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها للمخزونات
19 855 699,90	رأس المال التنظيمي
176 636 899,64	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطره
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
15,71%	نسبة كفاية رأس المال ما بعد صدمة السوق رقم 1

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

ب- صدمة السوق 02:

يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية الثانية نشوء صدمة السوق رقم 02، حيث يتوقع زيادة في معدلات البطالة، وارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض قوة الشراء للمستهلكين، ما يؤدي إلى تقلص أسعار العقارات والموجودات والمخزونات الخاصة ببنك السلام- الجزائر. والنتائج التالية في الجدول رقم 13 تشير إلى حصول انخفاض في أسعار العقارات الموجودات والسلع المنتجة محليا الخاصة ببنك السلام- الجزائر الإسلامي :

جدول 13: تقلص أسعار العقارات الموجودات والسلع المنتجة محليا (%) صدمة السوق رقم 02

30 %	أصول مقتناة لغرض البيع الآجل والإجارة
50 %	مخزونات
50 %	العقارات الموظفة

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

جدول 14: مخاطر السوق الخاصة ببنك السلام- الجزائر بعد صدمة السوق رقم 02

	مخاطر مركز حق الملكية في سجل المتاجرة
	الأوراق المالية لحقوق الملكية بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية
	برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية
1 373 178,00	العقارات الموظفة
	مخاطر الصكوك في سجل المتاجرة
	الصكوك بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية

	مخاطر أسعار السلع/ المخزون
442 187,00	أصول مقتناة لغرض البيع الآجل والإجارة
23 288,00	مخزونات
	استثمارات المشاركة أو المضاربة في سجل المتاجرة
	لأغراض المتاجرة والمتاجرة بالأسهم والسلع بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية
	مخاطر سعر الصرف الأجنبي في سجل المتاجرة
	صافي المركز الآني (الطويل ناقصًا القصير) للدولار الأمريكي
	صافي المركز الآني (الطويل ناقصًا القصير) للجنيه الاسترليني
	صافي المركز الآني (الطويل ناقصًا القصير) لليورو
144 300,10	التغير في القيم السوقية
132 656,10	أصول مقتناة لغرض البيع الآجل والإجارة
11 644,00	المخزونات
686 589,00	العقارات الموظفة
%100	الأثر على رأس المال التنظيمي
%160	الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها لأصول مقتناة لغرض البيع الآجل والإجارة
%170	الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها للمخزونات
%180	الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها للعقارات الموظفة

19 169 110,90	رأس المال التنظيمي
175 401 039,44	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطره
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
15,32%	نسبة كفاية رأس المال ما بعد صدمة السوق رقم 2

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

ج- صدمة السوق 03:

يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية الثالثة نشوء صدمة السوق رقم 03، الإصلاحات الجذرية في النظام الضريبي يمكن أن تؤثر على المشاريع الممولة من قبل أصحاب الحسابات الاستثمارية، لذا سيتحمل البنك جزءا من الخسارة المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار، وبالتالي نستخدم عامل ألفا بنسبة 0.5، وذلك بهدف عدم توجه أصحاب حسابات الاستثمار إلى سحب أموالهم من البنك، كما يمكن أن تؤثر على قدرة الشركات على النمو والتوسع، وهذا ما يؤدي أيضا إلى تقلص أسعار العقارات والموجودات والمخزونات الخاصة ببنك السلام- الجزائر. والنتائج التالية في الجدول رقم 15 تشير إلى حصول انخفاض في أسعار العقارات الموجودات والسلع المنتجة محليا الخاصة ببنك السلام- الجزائر الإسلامي:

جدول 15: تقلص أسعار العقارات الموجودات والسلع المنتجة محليا (% صدمة السوق رقم 03

40 %	أصول مقتناة لغرض البيع الآجل والإجارة
60 %	مخزونات
60 %	العقارات الموظفة

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

جدول 16: مخاطر السوق الخاصة ببنك السلام- الجزائر بعد صدمة السوق رقم 03

	مخاطر مركز حق الملكية في سجل المتاجرة
	الأوراق المالية لحقوق الملكية بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية
	برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية
1 373 178,00	العقارات الموظفة
	مخاطر الصكوك في سجل المتاجرة
	الصكوك بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية
	مخاطر أسعار السلع/المخزون
442 187,00	أصول مكتتاة لغرض البيع الآجل والإجارة
23 288,00	مخزونات
	استثمارات المشاركة أو المضاربة في سجل المتاجرة
	لأغراض المتاجرة والمتاجرة بالأسهم والسلع بالقيمة العادلة أو القيمة السوقية
	مخاطر سعر الصرف الأجنبي في سجل المتاجرة
	صافي المركز الآني (الطويل ناقصًا القصير) للدولار الأمريكي
	صافي المركز الآني (الطويل ناقصًا القصير) للجنيه الاسترليني
	صافي المركز الآني (الطويل ناقصًا القصير) لليورو
1 014 754,40	التغير في القيم السوقية
176 874,80	أصول مكتتاة لغرض البيع الآجل والإجارة
13 972,80	المخزونات

823 906,80	العقارات الموظفة
0,5	عامل ألفا التنظيمي
%100	الأثر على رأس المال التنظيمي
%150	الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها لأصول مقتناة لغرض البيع الآجل والإجارة
%180	الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها للمخزونات
%190	الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها للعقارات الموظفة
19 492 622,80	رأس المال التنظيمي
175 941 001,12	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطره
25 139 448,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
12,93%	نسبة كفاية رأس المال ما بعد صدمة السوق رقم 3

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

التحليل:

15,80%	نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة
15,71%	نسبة كفاية رأس المال ما بعد صدمة السوق 1
15,32%	نسبة كفاية رأس المال ما بعد صدمة السوق 2
12,93%	نسبة كفاية رأس المال ما بعد صدمة السوق 3
8%	الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال

ومن خلال النتائج المذكورة آنفا نلاحظ أن بنك السلام- الجزائر الإسلامي تمكن من الصمود أمام صدمات السوق الثلاثة، وذلك لأن البنك كان أيضا في حالة مالية مريحة قبل التعرض إلى الصدمات،

حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال بنسبة 1% في الصدمة الأولى مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة، وانخفضت نسبة كفاية رأس المال بنسبة 3% في الصدمة الثانية مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة، كما انخفضت بنسبة 18% في الصدمة الثالثة مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة، وبالرغم من هذا الانخفاض في الصدمة الثالثة الذي كان يتضمن تراكم الصدمات الثلاثة وكانت نسبة الانخفاض بسبب إمكانية تحمل البنك جزءا من الخسارة المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار (معامل ألفا يساوي 0,5)، وبالرغم من ذلك فإن البنك تصدى لهذه الصدمة، ويرجع ذلك إلى الحالة المالية المريحة للبنك.

ثالثا: اختبار الضغط لمخاطر معدل العائد في (السجل المصرفي)

الوحدة: ألف دينار جزائري

جدول 17: مخاطر معدل العائد في الخاصة ببنك السلام - الجزائر

180 192 578,00	إجمالي الموجودات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية (حسب الفترة الزمنية المتبقية إلى حين إعادة التسعير)
154 885 544,00	أقل من سنة
12 111 387,00	بين سنة وستين
4 918 154,00	بين 2 و3 سنوات
2 649 123,00	بين 3 سنوات و4 سنوات
1 550 943,00	بين 4 سنوات و5 سنوات
4 077 427,00	أكثر من 5 سنوات
154 117 422,00	إجمالي المطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية (حسب الفترة الزمنية المتبقية إلى حين إعادة التسعير)
147 175 722,00	أقل من 3 أشهر

347 900,00	من 3 أشهر إلى 6 أشهر
1 280 700,00	من 6 أشهر إلى 12 شهراً
1 620 300,00	من سنة إلى سنتين
1 386 200,00	من سنتين إلى ثلاث سنوات
2 306 600,00	أكثر من ثلاث سنوات
26 075 156,00	الفجوات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية (حسب أوعية آجال الاستحقاق)
6 081 222,00	أقل من سنة
10 491 087,00	بين سنة وسنتين
3 531 954,00	بين 2 و3 سنوات
5 970 893,00	أكثر من ثلاث سنوات
20 000 000,00	رأس المال التنظيمي
176 868 944,20	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
15,80%	نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

صدمة معدل العائد في (السجل المصرفي):

نتيجة حدوث تغير في المعدلات المرجعية على الفجوة بين الموجودات والمطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية، يتوقع حصول نقصان بنسبة 3,5% في المعدلات

المرجعية مع وجود فجوة موجبة مسبقة (أي تجاوز الموجودات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية للمطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية).

جدول 18: مخاطر معدل العائد في الخاصة ببنك السلام- الجزائر بعد صدمة معدل العائد

180 192 578,00	إجمالي الموجودات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية (حسب الفترة الزمنية المتبقية إلى حين إعادة التسعير)
154 885 544,00	أقل من سنة
12 111 387,00	بين سنة وسنتين
4 918 154,00	بين 2 و3 سنوات
2 649 123,00	بين 3 سنوات و4 سنوات
1 550 943,00	بين 4 سنوات و5 سنوات
4 077 427,00	أكثر من 5 سنوات
154 117 422,00	إجمالي المطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية (حسب الفترة الزمنية المتبقية إلى حين إعادة التسعير)
147 175 722,00	أقل من 3 أشهر
347 900,00	من 3 أشهر إلى 6 أشهر
1 280 700,00	من 6 أشهر إلى 12 شهراً
1 620 300,00	من سنة إلى سنتين
1 386 200,00	من سنتين إلى ثلاث سنوات
2 306 600,00	أكثر من ثلاث سنوات
26 075 156,00	الفجوات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية (حسب أوعية)

	آجال الاستحقاق)
6 081 222,00	أقل من سنة
10 491 087,00	بين سنة وستين
3 531 954,00	بين 2 و3 سنوات
5 970 893,00	أكثر من ثلاث سنوات
	اختبار الضغط لمخاطر معدل العائد
-3,5%	التغير المُقدَّر في المعدلات المرجعية (+ أو -) (%)
- 912 630,46	الأثر على الدخل الصافي ما بعد صدمة مخاطر معدل العائد
100%	الأثر على رأس المال التنظيمي
19 087 369,54	رأس المال التنظيمي بعد الصدمة
176 868 944,20	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
15,08%	نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة معدل العائد

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

من خلال النتيجة السابقة نلاحظ انخفاض طفيف بنسبة 5% في نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة معدل العائد في (السجل المصرفي)، ومنه اختبار ضغط فجوة الحساسية للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية وفق أوعية آجال الاستحقاق، ولذلك فالنتيجة كانت أن البنك تجاوز اختبار الضغط لتبقى النسبة أكبر من 8%.

رابعاً: مراجعة النتائج وتحليلها

أ- تحليل الحساسية:

جدول 19 : ملخص كفاية رأس المال ما بعد صدمات الائتمان وصدمة السوق الخاصة ببنك

السلام- الجزائر

الصدمة	نسبة كفاية رأس المال
الائتمان 1	14,60%
الائتمان 2	13,39%
الائتمان 3	10,66%
السوق 1	15,71%
السوق 2	15,32%
السوق 3	12,93%
الحد الأدنى	8%

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

تمكن بنك السلام- الجزائر من الصمود أمام جميع الصدمات، لأن الصدمة موجهة إلى الموجودات المنفصلة الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح، التي تسلط الضوء على ميزة امتصاص الخسائر للحسابات الاستثمارية وكيفية مساعدتها في الحفاظ على نسب أفضل لكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية بالمقارنة مع المصارف التقليدية، وتجدر الإشارة إلى أنه يُعزى لصدمة الاقتصادي الكلي 1 نشوء صدمتي الائتمان 1 والسوق 1، ويُعزى لصدمة الاقتصادي الكلي 2 نشوء صدمتي الائتمان 2 والسوق 2، ويُعزى لصدمة الاقتصادي الكلي 3 نشوء صدمتي الائتمان 3 والسوق 3، وقد انخفضت نسبة كفاية رأس المال في صدمة السوق 3 إلى 12,93%، وفي صدمة الائتمان 3 إلى 10,66%، لأنه وجهت صدمة الائتمان 3 وصدمة السوق 3 إلى المحافظ نفسها على أساس افتراض عامل ألفا، فيما يتعلق بتعرضات الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في المخاطر من طرف البنك.

ب- اختبار الضغط لتحليل السيناريوهات:

الوحدة: ألف دينار جزائري

جدول 20: اختبار الضغط ما بعد الصدمة الاقتصادية الكلية 1

20 000 000,00	رأس المال التنظيمي ما قبل الصدمة
176 868 944,20	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
15,80%	نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة
	الصدمة الاقتصادية الكلية 1
	صدمة الائتمان
18 224 935,40	الأثر على رأس المال التنظيمي
175 093 879,60	الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (%)
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
	صدمة السوق
19 855 699,90	الأثر على رأس المال التنظيمي
176 636 899,64	الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (%)
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة

18 080 635,30	رأس المال التنظيمي بعد الصدمة
174 861 835,04	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
14,51%	نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

الوحدة: ألف دينار جزائري

جدول 21: اختبار الضغط ما بعد الصدمة الاقتصادية الكلية 2

20 000 000,00	رأس المال التنظيمي ما قبل الصدمة
176 868 944,20	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
15,80%	نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة
	الصدمة الاقتصادية الكلية 2
	صدمة الائتمان
16 476 535,49	الأثر على رأس المال التنظيمي
173 345 479,69	الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (%)
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة

	صدمة السوق
19 169 110,90	الأثر على رأس المال التنظيمي
175 401 039,44	الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (%)
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
15 645 646,39	رأس المال التنظيمي بعد الصدمة
171 877 574,93	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
12,87%	نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة

المصدر: من إعداد الباحث

الوحدة: ألف دينار جزائري

جدول 22: اختبار الضغط ما بعد الصدمة الاقتصادية الكلية 3

20 000 000,00	رأس المال التنظيمي ما قبل الصدمة
176 868 944,20	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
50 278 896,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
15,80%	نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة

الصدمة الاقتصادية الكلية 3

	صدمة الائتمان
16 312 700,24	الأثر على رأس المال التنظيمي
173 181 644,44	الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (%)
20 111 558,40	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
	صدمة السوق
19 492 622,80	الأثر على رأس المال التنظيمي
175 941 001,12	الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (%)
25 139 448,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
0,50	معامل ألفا التنظيمي
15 805 323,04	رأس المال التنظيمي بعد الصدمة
172 253 701,36	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
25 139 448,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
10,74%	نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

جدول 23: ملخص كفاية رأس المال ما بعد الصدمات الاقتصادية الكلية

الصدّات	نسبة كفاية رأس المال
الصدمة الاقتصادية الكلية 1: صدمة الائتمان 1 صدمة السوق 1	14,51%
الصدمة الاقتصادية الكلية 2: صدمة الائتمان 2 صدمة السوق 2	12,87%
الصدمة الاقتصادية الكلية 3: صدمة الائتمان 3 صدمة السوق 3	10,74%

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على ملاحق **IFSB** المتمثلة في بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية.

ومن خلال النتائج المذكورة آنفا نلاحظ أن بنك السلام- الجزائر الإسلامي تمكن من الصمود أمام صدمات الاقتصادية الكلية الثلاثة، بالرغم من دمج صدمتي الائتمان والسوق في صدمة اقتصادية كلية على الترتيب، إلا أنه انخفضت نسبة كفاية رأس المال بنسبة 8% في الصدمة الأولى مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة، وانخفضت نسبة كفاية رأس المال بنسبة 19% في الصدمة الثانية مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة، كما انخفضت بنسبة 32% في الصدمة الثالثة مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة، وهذا الانخفاض في الصدمة الثالثة يرجع سببه إلى إمكانية تحمل البنك جزءا من الخسارة المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار، وبالرغم من ذلك فإن البنك تصدى لهذه الصدمات الاقتصادية الكلية، دائما ما يرجع ذلك إلى الحالة المالية المريحة للبنك.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، فأولاً تمّ التطرق إلى الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة، بتعريف تقنية اختبارات الضغط، وذلك بالتفصيل بتطبيق التقنية في البنوك التقليدية، ثم سرد الطريقة الموصى عليها في مجلس الخدمات المالية الإسلامي لتطبيقها على البنوك الإسلامية، ثم تم التطرق إلى التطور القانوني لاعتماد البنوك الإسلامية في الجزائر، وكان هذا فيما يتعلق بالمبحث الأول، أما في المبحث الثاني فقد تم التعريف بالمؤسسة المعنية بالدراسة؛ والمتمثلة في بنك السلام-الجزائر، ثم تطبيق تقنية اختبارات الضغط عليها وعرض النتائج المتوصل إليها ثم تفسيرها ومناقشتها.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة البحثية الشاقة والشيقة، وجب على الباحث أن يحاول لملمة نتائج بحثه بدقة وتركيز؛ بحيث يمكن القول بأنه منذ القرن الماضي الذي تميز بمجموعة من التغيرات، بحيث كان هناك اهتمام بإدارة المخاطر، إلى أن أصبح مفهوما حديثا يفرض على البنوك تطبيقها، لعلّ وعسى أن تتفادى هذه البنوك الأزمات المالية المتوالية خلال كل عقود، وكان لكل أزمة مالية أسبابها التي تخصها، فأصبحت كل أزمة مالية تختلف عن غيرها، فكان لزاما اتخاذ الحيطة والحذر والأخذ بالأسباب للحيلولة دون وقوعها، وقد تم إصدار إرشادات ومعايير من طرف لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامي، لتظهر هذه الدراسة بتطبيق إحدى تقنيات إدارة المخاطر؛ وهي اختبارات الضغط على بنك السلام الجزائري.

فتمت الدراسة من الجانب النظري في الفصل الأول باستعراض جملة من التعاريف بالتطرق إلى المبحث الأول في التعريف بالهندسة المالية وأهميتها وأهدافها وحتى الانتقادات الموجهة لها التي كانت السبب في الأزمة المالية، ثم التعريف بالمخاطر، ليتم التطرق إلى إدارة المخاطر في ظل الحالات المختلفة، ثم التعريف بالمخاطر وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أما في المبحث الثاني للفصل الأول تم التطرق إلى الدراسات السابقة مع ذكر ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات

أما الدراسة من الجانب التطبيقي في الفصل الثاني بالتطرق إلى الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة بتعريف تقنية اختبارات الضغط وذلك بالتعريف على تطبيقها في البنوك التقليدية، ثم التفصيل في الطريقة الموصى عليها في مجلس الخدمات المالية الإسلامي لتطبيقها على البنوك الإسلامية، ثم تم التطرق إلى التطور القانوني لاعتماد البنوك الإسلامية في الجزائر، كان هذا ما يتعلق بالمبحث الأول للفصل التطبيقي، أما في المبحث الثاني لنفس الفصل تم التعريف بالمؤسسة المعنية بالدراسة والمتمثلة في بنك السلام-الجزائر ثم تطبيق تقنية اختبارات الضغط عليها وعرض النتائج المتوصل إليها ثم تفسيرها ومناقشتها وكانت خلاصة النتائج المتوصل إليها وهي إجابة على الفرضيات كالتالي:

1. صمود بنك السلام-الجزائر عند ما تعرض لصدمات اختبارات ضغط الائتمان؛

2. صمود بنك السلام-الجزائر عند ما تعرض لصدّات اختبارات ضغط السوق؛
3. صمود بنك السلام-الجزائر عند ما تعرض لصدّات اختبارات معدل العائد؛
4. صمود بنك السلام-الجزائر عند ما تعرض لصدّات اختبارات الضغط لتحليل السيناريوهات.

مقترحات:

1. على البنوك الاهتمام الحقيقي بتقنية اختبارات الضغط في إدارة المخاطر، كي تكون جاهزة في حال الانفتاح والمنافسة.
2. ضرورة إنشاء أقسام تدريب وتكوين للموظفين على مستوى البنوك خاصة بتقنية اختبارات الضغط في إدارة المخاطر.

آفاق البحث:

بعد الانتهاء من معالجة إشكالية، ومن خلال مسار التحليل النظري والتطبيقي، ظهرت لنا العديد من الأفكار والمواضيع التي لها أهمية كبيرة نظريا وتطبيقيا وهي جديرة بمواصلة البحث فيها وهي:

- إدارة المخاطر باستخدام تقنية اختبار ضغط السيولة على بنك إسلامي
 - مدى توافق المعيار 13 IFSB مع معايير بازل 3 في إدارة مخاطر البنوك الإسلامية
- وأخيرا وفي نهاية هذا البحث، نتمنى أننا قد أوفينا بالمطلوب، فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، والحمد لله رب العالمين.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

A. القوانين والنظم:

1. قانون النقد والقرض 10-90.

2. النظام رقم 02-18.

3. النظام رقم 02-20.

B. الكتب:

1. أ.د. بن علي بن عزوز، د. عبد الكريم قندوز، د. عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر - إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية -، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

2. د. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009م.

3. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، عمان، ط 2 ، 2002م.

4. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة السادسة، 2007م.

5. د. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات الجزء الأول: التوريق، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية، مكتبة جامعة جدارا للدراسات العليا، رقم التسجيل 11137 بتاريخ 2006/05/29م.

6. محمود الأنصاري، اسماعيل حسن، سمير مصطفى متولي، البنوك الإسلامية، كتاب الأهرام الاقتصادي، الكتاب الثامن، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، أكتوبر 1988م.

7. إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة 1، دار النفائس، عمان، 2008م.

C. الأطاريح والرسائل:

1. سعيدي خديجة، (2017 - 2016) ، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقاً

لمتطلبات لجنة بازل- دراسة حالة البنوك الإسلامية .أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر .

2. زينب حوري، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي (2000م- 2002م)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2005م/ 2006م.
3. سنهوري شريف بعنوان: "منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في عائد ومخاطر الصيرفة في المصارف السودانية 2018م".
4. عبد الكريم قندوز، بعنوان: "التحوط وإدارة المخاطر بالصناعة المالية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012م".
5. حملة عز الدين، بعنوان: "الهندسة المالية ودورها في تنشيط أسواق الأوراق المالية الناشئة مع التطرق لنماذج بعض الدول الإسلامية"، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2018م-2019م".
6. طهراوي أسماء، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية -دراسة قياسية-، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013م-2014م.
7. رانية علاونة بعنوان: "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية - حالة الأردن -، جامعة اليرموك، ديسمبر 2005 م.
8. هاجر زرارقي بعنوان: "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011م-2012م".
9. عمار علي جاد الله الحسن بعنوان: " دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر المصرفية دراسة على عينة من المصارف العاملة في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2020م".
10. مرداسي أحمد رشاد بعنوان: "دور الهندسة المالية الإسلامية في إنشاء ودعم السوق المالية الإسلامية (دراسة حالة السوق المالية الماليزية)، جامعة عباس لغرور -خنشلة-، 2017م-2018م".
11. تهاني محمود محمد الزعابي بعنوان: " تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة)، الجامعة الإسلامية - غزة فلسطين، 2008م".

D. دورية أو مجلة:

1. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2005م.
2. التقرير السنوي للبيانات المالية لبنك السلام الجزائر لسنة 2022م.
3. IFSB 13، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، مارس 2012م.
4. محمد برمان، عبد الناصر بوتلجة، اختبارات ضغط الملاءة للبنوك الإسلامية باستخدام نموذج ARDL، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23 العدد 01، السنة 2020م، الصفحات (1007-1024).
5. قدي عبد المجيد، أ. حدو علي، نحو تعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر في ظل العولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي-العدد التاسع-المجلد الثالث).
6. مخلوفي عبد السلام، يوسفواوي سعاد، إدارة المخاطر في الصناعة الإسلامية، مجلة معارف، السنة التاسعة، العدد 17، ديسمبر 2014م.
7. عبد الله علي القرشي، استخدام اختبارات الضغط في قياس المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في اليمن، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2020م.
8. عبد الكريم أحمد قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2019م.
9. تفرات يزيد، بومدين وفاء، بن زعمة سليمة، استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية دراسة نظرية تحليلية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد: 09 العدد: 03 السنة 2020م.
10. إيمان قاسم الحصادي، فخر الدين علي الصهبي، الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها للمصارف الإسلامية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الخامس، مارس 2018م.
11. لحو بخاري، وليد عايب، آليات الهندسة المالية كأداة إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية الدولية وأحكام الشريعة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، 2011م.
12. عبد الكريم قندوز، الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2019م.

13. هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، عبد الكريم قندوز، تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل III في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يوليو 2020.
14. نعجة عبد الرحمان، لبيق محمد البشير، آليات ترشيد أدوات الهندسة المالية لإدارة المخاطر الاستثمارية في الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية: تحليل الصكوك المتداولة في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا في الفترة (2001م-2015م)، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 2016/02م.
15. بن الضب عبد الله، بن الضب علي، بن الناصر فاطمة، تقييم الخيارات في الزمن المستمر (نموذج BMS)، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 03، المجلد 02، ديسمبر 2014م.
16. خنوسة عديلة، محمد زيدان، منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، 2017م، الصادرة عن جامعة شلف.
17. بن زكة، عزالدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية - بمجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، 2022م.
18. جرودي رندة، يوسف إيمان، إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 22، ديسمبر 2017م.
19. محبوب علي، وسنوسي علي: "إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية مصرف السلام أنموذجاً، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11 العدد 4، أكتوبر 2019م".
20. زيد أيمن، وقرومي حميد بعنوان: "إدارة مصادر مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 العدد 3، 2020م".
21. حسن محمود محمد عمري بعنوان: "الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية مع إشارة خاصة للمصارف الإسلامية في الأردن، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم إدارة الأعمال كلية العلوم والآداب بطبرجل، جامعة الجوف، العدد 35، ربيع الآخر 1436 هـ".

22. الجوزي جميلة، وحدو علي بعنوان: "دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016م".
23. علي محبوب، وعلي سنوسي بعنوان: "قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية باستخدام تقنية مؤشر Z- SCORE لقياس الاستقرار المالي بالتطبيق على مصرف السلام الجزائر للفترة 2016م-2017م، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6 العدد 3، جانفي 2020م".
24. بن مالك إسحاق، قدة حبيبة، المرابحة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 15، العدد 01، 2023م.
25. سايح حمزة، نشاد حكيم، الهندسة المالية الإسلامية المعاصرة وإدارة مخاطرها "صيغة السلم أنموذجا"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021م، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

E. محاضرات ومؤتمرات:

1. عبد الكريم قندوز، مؤتمر كلية العلوم الإدارية الرابع اتجاهات عالمية، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، جامعة الكويت، 15-16 ديسمبر 2010م.
2. محمد فرحي، بن ناصر فاطمة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية - النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، يومي 5-6 ماي 2009م.
3. الواثق عطا المنان محمد أحمد، عقد المرابحة، ضوابطه الشرعية - صياغته المصرفية وانحرافات التطبيقية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، مارس 2003م.
4. فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 2007م، <https://archive.org/details/0410.pdf803/mode/2up>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/20م.
5. مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة

والمتموسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009م.

6. عبد القادر شلال، علال قاشي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية، الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة آكلي أمحمد أولحاج، البويرة، أيام 26 - 27 نوفمبر 2015م.

7. طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ورقة مناسبات رقم 5، جدة المملكة العربية السعودية، 2003م.

8. عاشور عبد الجواد عبد الحميد، التمويل بالمشاركة في المؤسسات الإسلامية، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، أيام 15-17 ماي 2005م.

F. مواقع انترنت:

1. وكالة الأنباء الجزائرية من <https://www.aps.dz/ar/economie/135831-2023> الموقع الالكتروني بتاريخ 2023/09/28،

2. www. Kantakji.com/fiqh/banks/210133.doc consulté le 1/7/2009

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Bangladesh Bank Department of Offsite Supervision, GUIDELINES ON STRESS TESTING, April, 2010.
2. The World Bank and International Monetary Fund, (2005), Financial Sector Assessment, washington DC 20433.
3. Anne Marie Percie du Sert, Risque et contrôle de risque, Economica, Paris, 1999.
4. Jorion, Phillipe and Sarkis J. Khoury 1996 Financial Risk Management Domestic & International dimensions, Blackwell, Publishers, Cambridge, Massachusetts.
5. Kieran Dent and Ben Westwood, Miguel Segoviano, Stress testing of banks, Quarterly Bulletin, 2016, Q3.

6. Basel committee. (2009). Basel Principles for sound stress testing practices and supervision, . Récupéré sur <https://www.bis.org/publ/bcbs155.pdf>
7. John .F. Marshall (2000): “Dictionary of Financial Engineering”, John Wiley and Sons Edition, New York, USA.
8. Finnerty, J.D (1988), Financial engineering in corporate finance: An Overview, Financial Management, vol. 17, Issue. 4.
9. Merton H. Miller, Financial Innovation: The Last Twenty Years and The Next. The Journal of Finance and Quantitative Analysis, (December 1986).
10. Mason, S. Merton, R. perold, A. and Tufano, P. Cases in Financial Engineering: Applied Studies of Financial Innovation. N.J: Prentice – Hall, 1995.
11. Peter Ferdinand Drucker, The Discipline of Innovation, Harward Business Review, Usa , November – December 1998.
12. Beder T, Marshall C, (2011). Financial Engineering: The Evolution of a Profession, Wiley.
- 13.1 Neftci, S. N. (2008). Principles of Financial Engineering, Academic Press.
14. Derman, E. (2011). Models Behaving Badly: Why Confusing Illusion with Reality Can Lead to Disaster, on Wall Street and in Life. Wiley.
15. Shilvia Kurniawati, Deddy Priatmodjo Koesrindartoto, MACROPRUDENTIAL STRESS-TESTING THE INDONESIAN BANKING SYSTEM USING THE CREDIT RISK MODEL, Bulletin of Monetary Economics and Banking, Vol. 23 No. 1, 2020.
16. Dece Kurniadi, Abdul Mongid, Sutan Emir Hidayat, A Simple Stress Test on Indonesian Islamic Banking Industry, Jurnal Keuangan dan Perbankan, Vol. 22, No. 1, January 2018.
17. Andreas A. Jobst, Juan Solé, The Nature of Islamic Banking and Solvency Stress Testing-Conceptual Considerations, International Monetary Fund, August 2020.
18. Patrizia Baudino, Roland Goetschmann, Jérôme Henry, Ken Taniguchi and Weisha Zhu, Stress-testing banks – acomparative analysis, Financial Stability Institute, Insightson policy implementation No 12, November 2018.

الفهرس

قائمة الأشكال:

الشكل 1 : الجدول الزمني للأحداث الرئيسية في تطور اختبارات ضغط البنوك.....66
الشكل 2: التطور التاريخي للمتطلبات الاحترازية على البنوك الإسلامية.....72

قائمة الجداول:

جدول 1 : سيناريوهات تاريخية استعملت من قبل.....70
جدول 2: الموجودات المرجحة بحسب أوزانها.....88
جدول 3: جودة الموجودات.....90
جدول 4: الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) صدمة الائتمان 01.....92
جدول 5: أشكال التمويل بعد صدمة الائتمان رقم 1.....92
جدول 6: الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) صدمة الائتمان 02.....94
جدول 7: أشكال التمويل بعد صدمة الائتمان رقم 2.....94
جدول 8: الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) صدمة الائتمان 03.....96
جدول 9: أشكال التمويل بعد صدمة الائتمان رقم 3.....96
جدول 10: مخاطر السوق الخاصة ببنك السلام- الجزائر.....98
جدول 11: تقلص أسعار الموجودات والسلع المنتجة محليا (%) صدمة السوق رقم 01.....100
جدول 12: مخاطر السوق الخاصة ببنك السلام- الجزائر بعد صدمة السوق رقم 01.....100
جدول 13: تقلص أسعار العقارات الموجودات والسلع المنتجة محليا (%) صدمة السوق رقم 02.....102
جدول 14: مخاطر السوق الخاصة ببنك السلام- الجزائر بعد صدمة السوق رقم 02.....102
جدول 15: تقلص أسعار العقارات الموجودات والسلع المنتجة محليا (%) صدمة السوق رقم 03.....104
جدول 16: مخاطر السوق الخاصة ببنك السلام- الجزائر بعد صدمة السوق رقم 03.....105
جدول 17: مخاطر معدل العائد في الخاصة ببنك السلام- الجزائر.....107
جدول 18: مخاطر معدل العائد في الخاصة ببنك السلام- الجزائر بعد صدمة معدل العائد.....109

جدول 19 : ملخص كفاية رأس المال ما بعد صدمات الائتمان وصدّامات السوق الخاصة ببنك السلام- الجزائر.....	111
جدول 20: اختبار الضغط ما بعد الصدمة الاقتصادية الكلية 1.....	112
جدول 21: اختبار الضغط ما بعد الصدمة الاقتصادية الكلية 2.....	113
جدول 22: اختبار الضغط ما بعد الصدمة الاقتصادية الكلية 3.....	114
جدول 23: ملخص كفاية رأس المال ما بعد الصدمات الاقتصادية الكلية.....	116

الفهرس:

I.....	الإهداء
II.....	الشكر
IV.....	المحتويات
أ.....	مقدمة
أ.....	الفصل الأول: الإطار النظري
2.....	تمهيد:
3.....	المبحث الأول: تقنيات الهندسة المالية وإدارة المخاطر
3.....	المطلب الأول: تعريف الهندسة المالية
3.....	الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية
5.....	أولاً: الهندسة المالية والابتكار المالي
6.....	ثانياً: طبيعة الهندسة المالية
8.....	ثالثاً: أهمية الهندسة المالية
9.....	رابعاً: أهداف الهندسة المالية:
10.....	خامساً: الانتقادات الموجهة للهندسة المالية
11.....	الفرع الثاني: تقنيات الهندسة المالية
13.....	المطلب الثاني: إدارة المخاطر وأنواعه
13.....	الفرع الأول: المخاطر
14.....	أولاً: المخاطرة وعدم التأكد
15.....	ثانياً: المخاطرة والمقاومة
16.....	الفرع الثاني: أنواع المخاطر
16.....	أولاً: المخاطر المالية

17	ثانيا: المخاطر غير المالية.....
19	الفرع الثالث: إدارة المخاطر
21	المطلب الثالث: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
21	الفرع الأول: المخاطر في المصارف الإسلامية
22	أولا: مخاطر فقدان الثقة في العميل المصرفي الإسلامي:
27	ثانيا: تحديات العمل في المصارف الإسلامية
29	ثالثا: مخاطر التشغيل المتعلقة بالمصارف الإسلامية
30	الفرع الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
31	أولا: مرتكزات عمل البنوك الإسلامية:
31	ثانيا: المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر
36	ثالثا: أدوات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.....
43	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
43	المطلب الأول: الأطاريح والرسائل
43	الفرع الأول: أطروحات الدكتوراه.....
46	الفرع الثاني: رسائل الماجستير
52	المطلب الثاني: المقالات والمدخلات.....
52	الفرع الأول: المقالات المنشورة
58	الفرع الثاني: المدخلات
59	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....
61	خلاصة الفصل
62	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي
63	تمهيد:

64.....	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
64.....	المطلب الأول: الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة
64.....	الفرع الأول: تعريف تقنية اختبارات الضغط
67.....	الفرع الثاني: دور اختبارات الضغط في البنوك
67.....	الفرع الثالث: أنواع اختبارات الضغط:
67.....	أولاً: اختبارات ضغط الملاءة Solvency stress tests
67.....	ثانياً: اختبارات ضغط السيولة liquidity stress tests
68.....	ثالثاً: اختبارات ضغط مؤشرات الأداء
68.....	الفرع الرابع: أساليب اختبارات الضغط
68.....	أولاً: المقاربة التنازلية Top-down approach
68.....	ثانياً: المقاربة التصاعدية Bottom-Up approach
68.....	الفرع الخامس: إطار عمل اختبارات الضغط
69.....	الفرع السادس: منهجيات اختبارات الضغط
69.....	أولاً: منهجية تحليل الحساسية Sensitivity analysis
69.....	ثانياً: منهجية تحليل السيناريو Scenarios analysis
71.....	الفرع السابع: الإطار الأمثل لإجراء اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية
72.....	أولاً: المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية
80.....	ثانياً: الشروط اللازمة لأنظمة اختبارات الضغط الفعالة في البنوك الإسلامية
80.....	المطلب الثاني: التطور القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر
82.....	المبحث الثاني: تطبيق الطريقة المستخدمة وعرض النتائج والتفسير
82.....	المطلب الأول: تعريف بنك السلام-الجزائر
82.....	المطلب الثاني: إجراء اختبار الضغط وعرض النتائج والتفسير

82	الفرع الأول: الروابط المالية الكلية
84	الفرع الثاني: تصاميم الصدمات الاقتصادية الكلية
87	أولاً: الصدمة الاقتصادية الكلية الأولى
87	ثانياً: الصدمة الاقتصادية الكلية الثانية
87	ثالثاً: الصدمة الاقتصادية الكلية الثالثة
88	الفرع الثالث: النماذج التابعة للصدمة الاقتصادية الكلية
89	أولاً: اختبار الضغط لمخاطر الائتمان
98	ثانياً: اختبار الضغط لمخاطر السوق
107	ثالثاً: اختبار الضغط لمخاطر معدل العائد في (السجل المصرفي)
111	رابعاً: مراجعة النتائج وتحليلها
117	خلاصة الفصل:
119	الخاتمة:
121	المراجع
130	قائمة الأشكال:
130	قائمة الجداول:
132	الفهرس:
136	الملاحق

الملاحق

البيانات المالية 2022

الميزانية بالآلاف الدينار الجزائري

2021	2022	الإيضاح	الأصول
75 916 435	74 638 050	1.2	1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
			2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
			3 أصول مالية جاهزة للبيع
632 808	3 911 553	2.2	4 سلفيات وحقوق على الهيئات المالية
153 615 910	174 534 597	3.2	5 سلفيات وحقوق على الزبائن
			6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق
47 727	40 043	4.2	7 الضرائب الجارية-أصول
52 851	42 405	5.2	8 الضرائب المؤجلة-أصول
42 342	487 121	6.2	9 أصول أخرى
474 476	881 205	7.2	10 حسابات التسوية
12 000	12 000	8.2	11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة
1 420 913	1 373 178	9.2	12 العقارات الموظفة
5 320 892	5 552 310	10.2	13 الأصول الثابتة المادية
267 996	220 876	11.2	14 الأصول الثابتة غير المادية
			15 فارق الحيازة
237 804 350	261 693 338		مجموع الأصول

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

البيانات المالية 2022

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

2021	2022	الإيضاح	الخصوم
			1 البنك المركزي
45 943	74 504	12.2	2 ديون تجاه الهيئات المالية
150 762 167	154 117 422	13.2	3 ديون تجاه الزبائن
47 661 066	62 585 556	14.2	4 ديون ممثلة بورقة مالية
412 369	766 590	15.2	5 الضرائب الجارية- خصوم
			6 الضرائب المؤجلة- خصوم
5 120 053	9 534 940	16.2	7 خصوم أخرى
4 107 894	4 650 378	17.2	8 حسابات التسوية
444 888	514 730	18.2	9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء
			10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات
1 986 519	2 136 675	19.2	11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
			12 ديون تابعة
20 000 000	20 000 000	20.2	13 رأس المال
			14 علاوات مرتبطة برأس المال
3 874 230	2 920 035	21.2	15 احتياطات
			16 فارق التقييم
			17 فارق إعادة التقييم
			18 ترحيل من جديد (-/+)
3 389 221	4 392 508		19 نتيجة السنة المالية (-/+)
237 804 350	261 693 338		مجموع الخصوم

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

البيانات المالية 2022

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

2021	2022	الإيضاح	الإلتزامات
			أ- الإلتزامات ممنوحة
	612 757	1.3	1 إلتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية
61 719 613	76 135 652	2.3	2 إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن
			3 إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية
9 747 505	14 400 039	3.3	4 إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن
			5 إلتزامات أخرى ممنوحة
			ب- الإلتزامات محصل عليها
			6 إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
7 844 027	7 940 509	4.3	7 إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
347 281 990	462 954 338	5.3	8 إلتزامات أخرى محصل عليها

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

البيانات المالية 2022

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

2021	2022	الإيضاح	
9 601 923	12 153 736	1.4	1 + فوائد و نواتج مماثلة
1 717 260	2 315 607	2.4	2 فوائد وأعباء مماثلة
1 388 776	1 397 675	1.4	3 + عمولات (نواتج)
50 475	57 641	2.4	4 عمولات (أعباء)
			5 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل
			6 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع
44 200	37 642	1.4	7 + نواتج النشاطات الأخرى
	81 569	2.4	8 - أعباء النشاطات الأخرى
9 267 164	11 134 236		9 الناتج البنكي
2 911 839	3 334 732	3.4	10 - أعباء إستغلال عامة
433 180	476 465	4.4	11 - مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية
5 922 145	7 323 039		12 الناتج الإجمالي للإستغلال
1 670 717	1 756 243	5.4	13 - مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد
329 389	356 074	6.4	14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة
4 580 817	5 922 870		15 ناتج الإستغلال
- 103	1 054	7.4	16 +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
795	1 114	8.4	17 + العناصر غير العادية (نواتج)
			18 العناصر غير العادية (أعباء)
4 581 509	5 925 038		19 ناتج قبل الضريبة
1 192 288	1 532 530	9.4	20 ضرائب على النتائج و ما يماثلها
3 389 221	4 392 508	10.4	21 الناتج الصافي للسنة المالية

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

البيانات المالية 2022

جدول التدفقات النقدية بالآلاف الدينار الجزائري

2021	2022	الإيضاح
4 581 509	5 925 038	1 ناتج قبل الضريبة
433 180	476 465	2 +/- مخصصات صافية للإهتلاكات على الأصول الثابتة المادية و غير المادية
		3 +/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى
1 341 329	1 400 169	4 +/- مخصصات صافية للمؤونات لخسائر القيمة الأخرى
		5 +/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الإستثمار
		6 +/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل
7 484 791	- 840 932	7 +/- حركات أخرى
9 259 300	1 035 702	8 =إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى
-371 229	- 209 957	9 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية
-10 644 022	-18 289 712	10 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن
17 369 600	14 860 899	11 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية
		12 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير المالية
-991 008	- 1 198 603	13 -الضرائب المدفوعة
5 363 341	- 4 837 373	14 =انخفاض/(ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتبة من الأنشطة العملية
19 204 150	2 123 367	15 إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي
		16 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات
		17 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة
-206 690	- 149 803	18 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية
-206 690	- 149 803	19 إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الإستثمار
3 260 644		20 +/- التدفقات المالية المتأتبة أو الموجهة للمساهمين

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

البيانات المالية 2022

جدول التدفقات النقدية بآلاف الدينار الجزائري

			21 +/-- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل
3 260 644	-		22 إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل
81 045	-212 088		23 تأثير التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها
22 339 149	1 761 476		24 ارتفاع/(انخفاض) صافي أموال الخزينة و معادلاتها
19 204 150	2 123 367		التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي
-206 690	- 149 803		التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار
3 260 644	-		التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل
81 045	-212 088		تأثير التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها
			أموال الخزينة و معادلاتها
53 531 342	75 870 491		25 أموال الخزينة و معادلاتها عند الإفتتاح
53 600 804	75 916 434		26 صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)
-69 462	-45 943		27 حسابات (أصل و خصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية
75 870 491	77 631 967		28 أموال الخزينة و معادلاتها عند الإقفال
75 916 434	74 638 050		29 صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)
-45 943	2 993 917		30 حسابات (أصل و خصم) واقتراضات / قروض عند الإطلاع لدى المؤسسات المالية
22 339 149	1 761 476		31 صافي تغيير أموال الخزينة

البيانات المالية 2022

جدول تغير الأموال الخاصة بالآلاف الدينار الجزائري

الإيضاح	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتائج
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	15 000 000				3 900 240
أثر تغيرات الطرق المحاسبية					
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة					
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر 2020	15 000 000				3 900 240
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة					
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع					
تغير فوارق التحويل					
الحصص المدفوعة					-26 011
عمليات الرسملة	5 000 000				
صافي نتيجة السنة المالية 2020					3 389 221
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	20 000 000				7 263 450
أثر تغيرات الطرق المحاسبية					
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة					
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر 2021	20 000 000				7 263 450
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة					
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع					
تغير فوارق التحويل					
الحصص المدفوعة					- 4 343 416
عمليات الرسملة					
صافي نتيجة السنة المالية 2021					4 392 508
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	20 000 000	6			7 312 542

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية



AL SALAM BANK

الجزائر Algeria

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2022

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

التعريف بالمصرف :

تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائر بتاريخ 08 جوان 2006 وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره 7,2 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري. كما تم خلال سنة 2020 رفع رأسمال المصرف إلى 15 مليار دينار جزائري ثم إلى 20 مليار دينار جزائري خلال سنة 2021 امتثالا لنظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

انطلق نشاط المصرف في تاريخ 20 أكتوبر 2008، تتكون شبكته حاليا من 23 فرعا موزعا على التراب الوطني.

الإيضاح 1: القواعد و الطرق المحاسبية

1.1 قواعد عرض البيانات المالية :

تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقا لأحكام نظم بنك الجزائر:

رقم 04-09 المؤرخ في 2009/07/23 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ؛

رقم 05-09 المؤرخ في 2009/10/18 المتضمن إعداد و نشر الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية ؛

رقم 08-09 المؤرخ في 2009/12/29 المتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية.

استنادا إلى النظام رقم 05-09 المشار إليه أعلاه، تتضمن البيانات المالية: الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغير الأموال الخاصة، والإيضاحات التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية.

2.1 طرق التقييم العامة :

بصفة عامة، يتم تقييم و تسجيل أصول المصرف بالقيمة التاريخية طبقا للأسس العامة للنظام المحاسبي المالي من جهة، و وفقا للتقديرات التي يقوم بها المصرف للطريقة ذات الأثر من بين طرق التقييم المتاحة.

تطبيقا للنظام الساري، والذي ينبغي بموجبه إمساك الدفاتر المحاسبية للمصرف بالدينار الجزائري، تقيّد العمليات بالعملة الأجنبية في حسابات مختلفة، مفتوحة بكل العملات، حيث تحول الأرصدة إلى الدينار الجزائري عند كل إقفال محاسبي، على أساس سعر الصرف المتوسط لكل عملة الصادر من طرف بنك الجزائر عند تاريخ الإقفال.

تتم عملية إعادة تقييم وضعيات الصرف يوميا، و يقيد الفرق في حساب النتائج حسب أحكام النظام رقم 94-18 المؤرخ في 1994/12/25، المتضمن تسجيل و تقييد العمليات بالعملة الأجنبية.

3.1 طرق التقييم الخاصة :

1.3.1 السلفيات والحقوق على الزبائن :

تضع السلفيات والحقوق على الزبائن لاختبارات دورية لنقص القيمة، حسب المبادئ المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي والنظام رقم 03-14 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها.

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

وعلى ضوء ما سبق، يتم تقييد الحقوق على الزبائن بالتكلفة التاريخية عند الإدراج ويعاد تقييمها عند كل إقفال بالأخذ في الحسبان مخصص نقص القيمة الذي يتم تحديده وفقاً للنسب التالية:

- المستحقات المصنفة في فئة المستحقات ذات المخاطر الممكنة: هي المستحقات التي تأخر سدادها لمدة تفوق 90 يوماً ولا تتجاوز 180 يوماً وتخضع لتكوين مخصص بنسبة 20%.
- المستحقات المصنفة في فئة المستحقات ذات المخاطر العالية: وهي المستحقات التي تأخر سدادها لمدة تفوق 180 يوماً ولا تتجاوز 360 يوماً وتخضع لتكوين مخصص بنسبة 50%.
- المستحقات المصنفة في فئة المستحقات المتعثرة: وهي المستحقات التي تأخر سدادها لمدة تفوق 360 يوماً وتخضع لتكوين مخصص بنسبة 100%.

يتم تحديد المخصص باحتساب الضمانات النقدية و الضمانات العقارية بنسبة 50% من قيمتها. بعد إنقضاء فترة خمس (5) سنوات عن التصنيف الأولي فإنه يتم تحديد المخصص المتعلق بالمستحقات المصنفة دون إدراج قيمة الضمانات العقارية.

في حالة إعادة جدولة مستحقات مصنفة فإنه يتم الإبقاء عليها مدرجة في نفس فئة التصنيف لفترة لا تقل عن 12 شهراً.

2.3.1 الأصول الثابتة :

يتم تقييم الأصول الثابتة عند إدراجها في حسابات المصرف بالقيمة التاريخية (مع احتساب كل المصاريف)، كما يقيد استغلال الإمتيازات الإقتصادية لذات الأصول عند كل إقفال بالإهلاك المطبق (باستثناء الأراضي و الأصول قيد الإنجاز) و ذلك وفقاً للنمط الخطي و حسب المدد التالية :

مياني :	20 سنة ؛
تهيينات و تركيبات :	10 سنوات ؛
برامج الحاسب الألي :	05 سنوات ؛
معدات و أثاث :	05 سنوات .

4.1 الإحتياطيات :

وفقاً للمادة رقم 37 من القانون الأساسي للمصرف، يتم تخصيص نسبة 10% من النتيجة الصافية لتكوين الإحتياطي القانوني إلى أن يصل إلى 10% من رأسمال المصرف.

5.1 تحقيق مداخل التمويل :

يتم قيد مداخل التمويل وفقاً لمبدأ التنزيض الحكمي وعند تواريخ استحقاقها كما يتم حساب المداخل الغير محصلة وقيدتها في حساب خاص ولا تقيد في حساب النتائج إلى أن يتم تحصيلها.

6.1 نظام المعلومات :

يستخدم المصرف منذ تأسيسه نظام المعلومات تيمينوس 24.

7.1 التغييرات في الطرق المحاسبية :

إن الطرق المحاسبية المتبعة لسنة 2022 متماثلة مع الطرق التي تم استخدامها في السنة السابقة ولم يتم إجراء أي تغييرات في الطرق المحاسبية.

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

الإيضاح 2 : معلومات حول الميزانية

الأصول :

1.2 الصندوق ، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%-2	-1 278 385	75 916 435	74 638 050

يمثل رصيد هذا البند نسبة 29% من مجموع الميزانية وهو يحتوي على العناصر النقدية وشبه النقدية كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الوحدة: آلاف دج

البند	2021	2022	نسبة التغير
البنك المركزي	67 695 853	63 796 216	%-6
الصناديق (نقدا)	5 075 371	8 055 887	%59
الخبزينة العمومية و الصكوك البريدية	3 145 211	2 785 947	%-11
المجموع	75 916 435	74 638 050	%-2

2.2 سلفيات وحقوق على الهيئات المالية :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%518	3 278 745	632 808	3 911 553

يعود ارتفاع رصيد هذا البند مقارنة بنهاية سنة 2021 إلى رصيد حسابات المراسلين الأجانب نظرا للتحويلات الخارجية قيد التنفيذ عند تاريخ الاقفال.

3.2 سلفيات وحقوق على الزبائن :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%14	20 918 687	153 615 910	174 534 597

يمثل رصيد هذا البند 67% من مجموع ميزانية المصرف كما في 31 ديسمبر 2022 وقد سجل نمو نسبته 14% مقارنة بسنة 2021.

تتضمن الجداول التالية تحليل هذا البند وفق أشكال التمويل والمتعامل الاقتصادي، أجل الاستحقاق المتبقي، التوزيع الجغرافي، وكذا وفق جودة المحفظة:

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

• حسب أشكال التمويل :

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	أشكال التمويل
%17	115 967 825	136 020 576	تمويلات الإستغلال
%20	13 950 009	16 760 405	تمويلات الإستثمار
%7	10 599 263	11 327 318	إجارة أصول منقولة
%20	2 796 509	3 344 835	إجارة عقارية
%39	257 399	356 523	حسابات جارية مدينة
%18	5 493 417	6 495 525	تمويلات عقارية
%35-	9 028 744	5 887 396	تمويلات استهلاكية
%14	158 093 166	180 192 578	السلفيات والحقوق الإجمالية
%26	4 477 256	5 657 981	مخصص نقص القيمة
%14	153 615 910	174 534 597	مجموع السلفيات والحقوق الصافية

• حسب المتعامل الاقتصادي :

الوحدة: آلاف دج

2022				
المجموع	أفراد	مؤسسات عمومية	مؤسسات خاصة	
180 192 578	18 630 369	-	161 562 209	السلفيات والحقوق الإجمالية
5 657 981	157 597	-	5 500 384	مخصص نقص القيمة
174 534 597	18 472 772	-	156 061 825	مجموع السلفيات والحقوق الصافية

2021				
المجموع	أفراد	مؤسسات عمومية	مؤسسات خاصة	
158 093 166	17 794 741	2 552	140 295 873	السلفيات والحقوق الإجمالية
4 477 256	161 081	-	4 316 175	مخصص نقص القيمة
153 615 910	17 633 660	2 552	135 979 698	مجموع السلفيات والحقوق الصافية

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

• حسب الأجل المتبقي :

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	الأجل المتبقي
%18	131 174 389	154 885 544	أقل من سنة
%15-	14 171 492	12 111 387	بين سنة و سنتين
%19-	6 063 324	4 918 154	بين 2 و 3 سنوات
%16	2 278 960	2 649 123	بين 3 و 4 سنوات
%73	895 349	1 550 943	بين 4 و 5 سنوات
%16	3 509 651	4 077 427	أكثر من 5 سنوات
%14	158 093 166	180 192 578	مجموع السلفيات والحقوق الإجمالية
%26	4 477 256	5 657 981	مخصص نقص القيمة
%14	153 615 910	174 534 597	مجموع السلفيات والحقوق الصافية

• حسب التوزيع الجغرافي :

إن جميع الزبائن المستفيدين من التمويلات المباشرة هم أشخاص طبيعيين أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري وإقامتهم أو مقرهم في الجزائر.

تتوزع التمويلات الممنوحة للعملاء على المناطق الجغرافية للجزائر كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

2022					
المجموع	منطقة الجنوب	منطقة الغرب	منطقة الشرق	منطقة الوسط	
180 192 578	3 629 436	20 169 148	55 277 673	101 116 321	السلفيات والحقوق الإجمالية
5 657 981	22 459	181 133	413 418	5 040 971	مخصص نقص القيمة
174 534 597	3 606 977	19 988 015	54 864 255	96 075 350	مجموع السلفيات والحقوق الصافية

الوحدة: آلاف دج

2021					
المجموع	منطقة الجنوب	منطقة الغرب	منطقة الشرق	منطقة الوسط	
158 093 166	3 087 313	16 159 194	40 118 096	98 728 563	السلفيات والحقوق الإجمالية
4 477 256	20 226	42 765	416 478	3 997 787	مخصص نقص القيمة
153 615 910	3 067 087	16 116 429	39 701 618	94 730 776	مجموع السلفيات والحقوق الصافية

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

• حسب جودة المحفظة :

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	
%14	158 093 166	180 192 578	السلفيات والحقوق الإجمالية
%13	151 477 028	170 917 560	السلفيات والحقوق الجارية
%52	1 284 328	1 946 102	• بما فيها الحقوق المتأخرة السداد لمدة أقل من 90 يوما
%40	6 616 138	9 275 018	السلفيات والحقوق المصنفة
%172	270 828	735 723	• حقوق ذات مخاطر ممكنة
%72	1 166 617	2 009 368	• حقوق ذات مخاطر عالية
%26	5 178 693	6 529 927	• حقوق متعثرة
%26	4 477 256	5 657 981	مخصص نقص القيمة
%109	34 783	72 535	• مخصص الحقوق ذات مخاطر ممكنة
%147	254 232	627 599	• مخصص الحقوق ذات مخاطر عالية
%18	4 188 241	4 957 847	• مخصص الحقوق المتعثرة
	%0,8	%1,1	نسبة الحقوق المتأخرة السداد
	%4,2	%5,2	نسبة الحقوق المصنفة
	%68	%61	نسبة تغطية الحقوق المصنفة

يبين الجدول التالي حركة مخصصات نقص القيمة كما في 31 ديسمبر 2022:

الوحدة: آلاف دج

2021	2022	البنود
3 705 815	4 477 256	الرصيد في بداية السنة
1 070 205	1 405 288	مخصصات نقص القيمة
298 764	224 563	استرجاعات مخصصات نقص القيمة
4 477 256	5 657 981	الرصيد في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

4.2 الضرائب الجارية - أصول :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
-16%	-7 684	47 727	40 043

يتضمن هذا البند فائض سداد الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة الذي يخصم مستقبلا من المدفوعات لصالح إدارة الضرائب.

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	البند
-36%	35 553	22 806	رسم على القيمة المضافة على اقتناء السلع والخدمات
50%	8 166	12 236	رسم على القيمة المضافة على اقتناء الاستثمارات
25%	4 008	5 001	رسم على القيمة المضافة على فواتير غير مستلمة
-16%	47 727	40 043	المجموع

5.2 الضرائب المؤجلة - أصول :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
-20%	-10 446	52 851	42 405

يتم قيد الضرائب المؤجلة عند وجود فارق مؤقت بين القيم المحاسبية للأصول والخصوم المسجلة في الميزانية والقيم الضريبية لهذه الأخيرة، عندما يكون لهذا الفارق وقع في المستقبل على مدفوعات الضرائب.

وقد تم حساب الضرائب المؤجلة على أساس النسبة الحالية لضريبة أرباح الشركات (26%) وهي تخص الأعباء التي تم قيدها ولم يتم دفعها عند تاريخ إقفال الحسابات.

6.2 أصول أخرى :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
1050%	444 779	42 342	487 121

يتكون هذا البند من العناصر الموضحة في الجدول التالي :

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

الوحدة: آلاف دج

البنود	2022	2021	نسبة التغير
أصول مقتناة لغرض البيع الآجل والإجارة	442 187	2 222	19791%
مخزونات	23 288	24 043	-3%
أصول أخرى (دفوعات وتسبيقات على الخدمات)	13 706	9 185	49%
قروض حسنة للموظفين	7 940	6 892	15%
المجموع	487 121	42 342	1050%

7.2 حسابات التسوية :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
86%	406 729	476 476	881 205

تتمثل العناصر الأساسية المشكلة لهذا البند فيما يلي :

الوحدة: آلاف دج

البنود	2022	2021	نسبة التغير
شيكات في الإنتظار	389 907	128 958	202%
مصاريف مقيدة مسبقا	250 799	220 695	14%
حسابات تسوية أخرى (مقاصة الية وغيرها)	240 499	124 823	93%
المجموع	881 205	474 476	86%

8.2 مساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
0%	-	12 000	12 000

يمتلك مصرف السلام الجزائر مساهمة في صندوق ضمان الودائع البنكية قدرها 10 أسهم ذات قيمة إسمية مقدرة بـ 1 000 ألف دينار جزائري، أي مجموع قدره 10 000 ألف دينار جزائري، ما يعادل نسبة 3,7% من رأسمال الصندوق.

كما يمتلك المصرف مساهمة في رأسمال شركة تسيير الأصول المنقولة بمبلغ قدره 2 000 ألف دينار جزائري تتمثل في 20 سهما ذو قيمة إسمية قدرها 100 ألف دينار جزائري.

9.2 العقارات الموظفة :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
-3%	-47 735	1 420 913	1 373 178

يضم هذا البند من الأصول العقارات التي يمتلكها المصرف لغرض تأجيرها أو ترميم رأس المال، وقد تملكها في إطار عمليات تحصيل أقساط تمويل الزبائن المتعثرة عن طريق عقود الوفاء بمقابل.

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

الوحدة: آلاف دج

2021			2022			البنود
المبالغ الصافية	الإهلاكات	المبالغ الإجمالية	المبالغ الصافية	الإهلاكات	المبالغ الإجمالية	
1 066 511	106 725	1 173 236	1 041 936	166 261	1 208 197	عقارات سكنية
354 402	108 807	463 209	331 242	131 967	463 209	عقارات تجارية
1 420 913	215 532	1 636 445	1 373 178	298 228	1 671 406	المجموع

10.2 الأصول الثابتة المادية :

يتم عرض الأصول الثابتة في ميزانية المصرف بقيمتها التاريخية بعد حسم الاهتلاك (ما عدا الأراضي والأصول قيد الانجاز)، كما تقيد الأجزاء المكونة لأصل ثابت كل على حدى عندما تكون مدة استعمال هذه الأجزاء مختلفة.

الوحدة: آلاف دج

البنود	2022	2021	التغير	نسبة التغير
المبالغ الإجمالية	8 178 219	7 654 145	524 074	%7
الاهتلاكات	2 625 909	2 333 253	292 656	%13
المبالغ الصافية	5 552 310	5 320 892	231 418	%4

يبين الجدول التالي تفصيل هذا البند :

الوحدة: آلاف دج

2021			2022			البنود
المبالغ الصافية	الإهلاكات	المبالغ الإجمالية	المبالغ الصافية	الإهلاكات	المبالغ الإجمالية	
3 587 279	-	3 587 279	3 598 753	-	3 598 753	أراضي
435 244	492 651	927 895	388 850	539 045	927 895	مباني إدارية و تجارية
481 358	1 158 338	1 639 696	668 710	1 122 085	1 790 795	تهيئات، ترميمات و تركيبات
234 409	52 920	287 329	93 650	224 528	318 178	أجهزة الحراسة و الأمن
26 823	53 808	80 631	16 017	64 614	80 631	عتاد متحرك
258 021	287 368	545 389	208 319	352 686	561 005	تجهيزات معلوماتية
23 541	63 240	86 781	17 075	70 008	87 083	عتاد الإتصالات
105 428	221 724	327 152	105 854	246 944	352 798	أثاث وتجهيزات مكتبية
12 855	3 204	16 059	10 431	5 999	16 430	أثاث وتجهيزات اجتماعية
155 934	-	155 934	444 651	-	444 651	أصول قيد الإنجاز
5 320 892	2 333 253	7 654 145	5 552 310	2 625 909	8 178 219	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

11.2 الأصول الثابتة غير المادية :

يتضمن هذا البند من الأصول الرخص والبرمجيات والنظم المعلوماتية التي يستخدمها المصرف :
الوحدة: آلاف دج

البند	2022	2021	التغير	نسبة التغير
المبالغ الإجمالية	687 094	681 980	5 114	1%
الاهتلاكات	466 218	413 984	52 234	13%
المبالغ الصافية	220 876	267 996	-47 120	-18%

الخصوم :

12.2 ديون تجاه الهيئات المالية :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
62%	28 561	45 943	74 504

يتضمن هذا البند رصيد الحساب الجاري لمؤسسة مالية موطنة لدى المصرف وقد تحصلت على تمويل مملووح من طرف المصرف.

13.2 ديون تجاه الزبائن :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
2%	3 355 255	150 762 167	154 117 422

يمثل هذا البند 59% من مجموع ميزانية المصرف كما في 31 ديسمبر 2022 وهو يضم الحسابات الجارية للعملاء، حسابات الادخار والحسابات لأجل بالإضافة إلى التأمينات النقدية التي تغطي الالتزامات بالتوقيع (خارج الميزانية).

تقسم هذه الودائع كما يلي :

• حسب نوع الوديعة :

الوحدة: آلاف دج

نوع الودائع	2022	2021	نسبة التغير
حسابات جارية	65 249 902	49 494 887	32%
حسابات لأجل	7 916 094	5 532 491	43%
حسابات الادخار	42 362 802	32 234 042	31%
تأمينات نقدية	37 016 138	62 099 767	-40%
ودائع أخرى	1 572 486	1 400 980	12%
المجموع	154 117 422	150 762 167	2%

سجلت الودائع الجارية ولأجل وحسابات الادخار نسب نمو جيدة بينما عرفت التأمينات النقدية انخفاضا كبيرا يرجع إلى الغاء تعليمات بنك الجزائر التي تشترط تغطية عمليات استيراد البضائع لإعادة البيع على الحال بتأمين نقدي بنسبة 120%.

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

• حسب أجل الاستحقاق المتبقي :

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	الأجل المتبقي
%1	145 565 467	147 175 722	أقل من 3 أشهر
%2	342 700	347 900	من 3 إلى 6 أشهر
%12-	1 459 900	1 280 700	من 6 أشهر إلى 12 شهرا
%343	365 600	1 620 300	من 12 أشهر إلى 24 شهرا
%159	535 900	1 386 200	من 24 أشهر إلى 36 شهرا
%7-	2 492 600	2 306 600	أكثر من 36 شهرا
%2	150 762 167	154 117 422	المجموع

• حسب المتعامل الاقتصادي :

يتم تقسيم الودائع حسب المتعامل الاقتصادي كما يلي :

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	المتعامل الاقتصادي
%10-	105 519 964	94 864 039	مؤسسات خاصة
%89-	101 641	11 259	مؤسسات عمومية
%31	45 140 562	59 242 124	أفراد
%2	150 762 167	154 117 422	المجموع

• حسب التوزيع الجغرافي :

إن المودعين هم أشخاص طبيعيين أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري وإقامتهم أو مقرهم الاجتماعي بالجزائر.

تتوزع ودائع العملاء حسب المناطق الجغرافية للجزائر كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	المنطقة الجغرافية
%0	93 600 642	93 334 306	منطقة الوسط
%4	40 275 267	41 968 819	منطقة الشرق
%8	13 113 767	14 105 987	منطقة الغرب
%25	3 772 491	4 708 310	منطقة الجنوب
%2	150 762 167	154 117 422	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

14.2 ديون ممثلة بورقة مالية :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%31	14 924 490	47 661 066	62 585 556

يمثل هذا البند 24% من مجموع ميزانية المصرف كما في 31 ديسمبر 2022 ويخص لسندات الاستثمار وسندات الصندوق بدون عائد، وهي تتوزع وفق أجل الاستحقاق المتبقي كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	الأجل المتبقي
%81	6 249 066	11 316 656	أقل من 3 أشهر
%57	6 613 100	10 383 800	من 3 إلى 6 أشهر
%18	11 231 900	13 286 900	من 6 إلى 12 شهرا
%13	7 693 400	8 721 000	من 12 إلى 24 شهرا
%24	3 422 700	4 227 700	من 24 إلى 36 شهرا
%18	12 450 900	14 649 500	أكثر من 36 شهرا
%31	47 661 066	62 585 556	المجموع

15.2 الضرائب الجارية - خصوم :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%86	354 221	412 369	766 590

يحتوي هذا البند على الضرائب المستحقة عند تاريخ إقفال الحسابات و غير المدفوعة لإدارة الضرائب كما يبينه الجدول الأتي:

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	البند
%200	161 419	484 901	ضريبة أرباح الشركات
%18	205 501	243 349	رسوم على رقم الأعمال
%7	24 226	25 828	ضريبة الدخل
%41-	21 223	12 512	ضرائب ورسوم أخرى
%86	412 369	766 590	المجموع

16.2 خصوم أخرى :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%86	4 414 887	5 120 053	9 534 940

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

يمثل رصيد هذا البند نسبة ٤% من مجموع الميزانية كما في 31 ديسمبر 2022 وهو يضم المستحقات تجاه غير الزبائن كما يوضحها الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

البند	2022	2021	نسبة التغير
مستحقات المساهمين	7 710 034	3 510 034	%120
مستحقات الموظفين	644 820	535 016	%21
مؤونة الصكوك البنكية للموردين	492 629	495 069	%0
مستحقات الموردين	268 394	339 763	%21-
مستحقات صندوق ضمان الودائع البنكية	208 921	111 982	%87
مستحقات مجلس الإدارة والهيئة الشرعية	155 887	74 962	%108
مستحقات الضمان الاجتماعي	48 669	42 662	%14
مستحقات اخرى	5 586	10 565	%47-
المجموع	9 534 940	5 120 053	%86

17.2 حسابات التسوية :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%13	542 484	4 107 894	4 650 378

يمثل رصيد هذا البند 2% من مجموع ميزانية سنة 2022 ويتكون من العناصر التالية :

الوحدة: آلاف دج

البند	2022	2021	نسبة التغير
قيم واردة من المقاصة	4 184 506	3 697 364	%13
تأمينات الأصول المؤجرة	304 337	225 656	%35
تحويلات صادرة	130 052	157 950	%18-
حسابات تسوية أخرى	31 483	26 924	%17
المجموع	4 650 378	4 107 894	%13

18.2 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%16	69 842	444 888	514 730

يتكون هذا البند من المؤونات التالية :

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	البند
%35	217 562	294 360	مؤونات لتغطية التزامات خارج الميزانية المصنفة
%3-	227 326	220 370	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء
%16	444 888	514 730	المجموع

19.2 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%8	150 156	1 986 519	2 136 675

يتضمن هذا البند مؤونة ذات طابع احتياطي يتم تكوينها طبقا للمادة رقم 09 من النظام رقم 14-03 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، حيث تحسب على رصيد التمويلات الجارية (غير المصنفة) بنسبة 1% سنويا حتى يبلغ مستواها الإجمالي نسبة 3% من الرصيد الإجمالي للمستحقات الجارية.

20.2 رأس المال :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%0	-	20 000 000	20 000 000

يضم هذا البند رأس مال المصرف الذي تم رفعه إلى 20 مليار دج طبقا لمتطلبات نظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر.

21.2 احتياطات :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%25-	-954 195	3 874 230	2 920 035

يضم هذا البند الاحتياطي القانوني الذي يتم تكوينه طبقا للقانون التجاري والقانون الأساسي للمصرف والاحتياطي الاختياري الذي يتم تكوينه وفقا لقرار الجمعية العمومية للمساهمين. يعود انخفاض رصيد الاحتياطات إلى توزيع الأرباح للمساهمين.

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	البند
%21	1 612 422	1 951 344	احتياطي قانوني
%57-	2 261 808	968 691	احتياطي اختياري
%25	3 874 230	2 920 035	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

الإيضاح 3 : معلومات متعلقة بالتزامات خارج الميزانية

تقسّم التزامات خارج الميزانية إلى قسمين : التزامات ممنوحة و التزامات محصل عليها

التزامات ممنوحة :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%28	19 681 331	71 467 118	91 148 449

1.3 التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية :

يتضمن هذا البند الاعتمادات المستندية والتزامات التمويل الغير مستعملة الممنوحة لمؤسسة مالية:

الوحدة: آلاف دج

نوع الالتزامات	2022	2021	نسبة التغير
اعتمادات مستندية	268 181	-	/
التزامات التمويل الغير مستعملة	344 576	-	/
المجموع	612 757	-	/

2.3 التزامات التمويل لفائدة الزبائن :

يتضمن هذا البند الالتزامات الممنوحة للعملاء كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

نوع الالتزامات	2022	2021	نسبة التغير
اعتمادات مستندية	28 861 266	27 567 446	%5
التزامات التمويل الغير مستعملة	47 274 386	34 152 167	%38
المجموع	76 135 652	61 719 613	%23

3.3 التزامات ضمان بأمر من الزبائن :

تقسم هذه الالتزامات كما يبينه الجدول التالي :

الوحدة: آلاف دج

نوع الالتزامات	2022	2021	نسبة التغير
خطابات ضمان الصفقات (دخول عطاء، حسن التنفيذ...)	11 981 328	8 501 267	%41
خطابات ضمان إدارية	1 238 571	1 070 269	%16
خطابات ضمان جمركية	1 114 640	175 469	%535
خطابات ضمان أخرى	65 500	500	%13000
المجموع	14 400 039	9 747 505	%48

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

التزامات محصل عليها :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%33	115 768 830	355 126 017	470 894 847

4.3 التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية :

يتضمن هذا البند مقابل الضمانات المحصل عليها من البنوك لتغطية التمويل الممنوح لزبائن المصرف.

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	نوع الالتزامات
%2	5 111 449	5 220 434	مقابل ضمانات لتغطية الاعتمادات المستندية
%18-	1 793 665	1 467 688	مقابل ضمانات حسن التنفيذ
%96-	502 686	1 232 081	مقابل ضمانات دخول عطاء
%182	436 227	20 306	مقابل ضمانات إسترجاع التسبيقات
%1	7 844 027	7 940 509	المجموع

5.3 التزامات أخرى محصل عليها :

يحتوي هذا البند على الضمانات المحصل عليها من الزبائن في إطار التمويلات الممنوحة لهم من طرف المصرف.

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	نوع الالتزامات
%30	156 609 479	204 290 949	كفالات شخصية و ضمانات إحتياطية
%38	109 727 990	151 649 637	رهون عقارية
%57	32 569 411	51 043 377	تأمينات ضد خطر السداد
%48	24 210 596	35 766 196	رهون سندات الاستثمار
%16-	24 164 514	20 204 179	رهون السيارات
%33	347 281 990	462 954 338	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

الإيضاح 4 : معلومات متعلقة بحساب النتائج 1.4 النواتج البنكية :

تتكون نواتج المصرف من مداخيل التمويلات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة للزبائن بالإضافة إلى دخل الودائع لأجل لدى البنوك والتمويلات الممنوحة للمؤسسات المالية، كما تضم أيضا العمولات المحصلة مقابل الخدمات المقدمة للزبائن وفقا للشروط المصرفية السارية.

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	البند
%20	16 487	19 764	مداخيل الودائع لدى بنك الجزائر
%118	20 582	44 966	مداخيل الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية
%25	9 166 570	11 457 038	مداخيل التمويلات المباشرة للعملاء
%33	7 029 788	9 358 507	• تمويلات المؤسسات
%25	777 636	971 189	• إجارة للمؤسسات
%17-	1 359 146	1 127 342	• تمويلات الأفراد
%59	398 284	631 968	مداخيل التزامات خارج الميزانية
%125	154 540	347 885	• خطابات الضمان
%17	243 744	284 083	• اعتمادات مستندية
%27	9 601 923	12 153 736	مجموع الفوائد والنواتج المماثلة
%16	737 416	857 332	عمولات عمليات التجارة الخارجية
%26	232 748	293 745	عمولات عمليات وسائل الدفع
%27-	126 033	92 067	عمولات عمليات الائتمان
%47-	292 579	154 531	عمولات أخرى
%1	1 388 776	1 397 675	مجموع العمولات
%15-	44 200	37 642	نواتج أخرى
%23	11 034 899	13 589 053	مجموع النواتج البنكية

2.4 الأعباء البنكية :

يتضمن هذا البند الأرباح الممنوحة لأصحاب حسابات الادخار والحسابات لأجل وسندات الاستثمار في إطار عقود المضاربة. كما يضم أيضا العمولات المدفوعة لبنك الجزائر ومركز الصكوك البريدية وكذا البنوك الأجنبية.

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

الوحدة: آلاف دج

البنود	2022	2021	نسبة التغير
أرباح الحسابات لأجل وحسابات الادخار	1 171 689	807 263	%45
أرباح سندات الاستثمار	1 143 918	909 997	%26
مجموع الفوائد المدفوعة والأعباء المماثلة	2 315 607	1 717 260	%35
عمولات مدفوعة لبنك الجزائر	369	309	%19
عمولات مدفوعة لمركز الصكوك البريدية	45 856	38 989	%18
عمولات مدفوعة للبنوك الأجنبية	11 416	11 177	%2
مجموع العمولات المدفوعة	57 641	50 475	%14
أعباء النشاطات الأخرى (خسائر الصرف)	81 569	-	/
مجموع الأعباء البنكية	2 454 817	1 767 735	%39

3.4 أعباء استغلال عامة :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%15	422 893	2 911 839	3 334 732

يتكون هذا البند من العناصر الموضحة في الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

البنود	2022	2021	نسبة التغير
مصاريف الموظفين	2 071 321	1 753 509	%30
خدمات	816 403	783 090	%38
ضرائب ورسوم	224 686	244 915	%57
مصاريف متنوعة	222 322	130 325	%48
المجموع	3 334 732	2 911 839	%16-

تمثل أعباء الاستغلال العامة نسبة 30% من الناتج البنكي لسنة 2022 وتمثل مصاريف الموظفين 62% من مجموع هذه الأعباء.

4.4 مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%10	43 285	433 180	476 465

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

يتم حساب المخصص السنوي للاهتلاكات على الأصول الثابتة حسب النسب المعمول بها وفقاً للمدة المحتملة لاستغلال الأصول وحسب النمط الخطي للاهلاك. كما يتم اهتلاك الأجزاء المكونة لأصل ثابت كل على حدى عندما تكون مدد استعمال هذه الأجزاء مختلفة.

5.4 مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للاسترداد :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%5	85 526	1 670 717	1 756 243

يضم هذا البند مخصصات المؤونات الموضحة في الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	البند
%42-	473 034	272 321	مخصصات مؤونة المخاطر المصرفية العامة
%31	1 070 205	1 405 289	مخصصات خسائر قيمة مستحقات العملاء المصنفة
%25-	102 808	76 798	مخصصات مؤونات التزامات خارج الميزانية المصنفة
%93-	24 670	1 835	مخصصات مؤونات المخاطر والأعباء
%5	1 670 717	1 756 243	المجموع

6.4 استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
%8	26 685	329 389	356 074

يضم هذا البند الاسترجاعات الموضحة في الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2021	2022	البند
%25-	298 764	224 563	إسترجاعات عن خسائر قيمة مستحقات العملاء المصنفة
/	-	1 690	إسترجاعات عن مؤونات التزامات خارج الميزانية المصنفة
%1959	5 934	122 165	إسترجاعات عن مؤونة المخاطر المصرفية العامة
%69-	24 691	7 656	إسترجاعات عن مؤونات المخاطر والأعباء
%8	329 389	356 074	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

7.4 أرباح أو خسائر صافية على أصول أخرى :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
1119%	1 157	-103	1 054

يضم هذا البند الربح الصافي الناتج عن بيع الأصول الثابتة التي يمتلكها المصرف.

8.4 العناصر غير العادية (نواتج) :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
40%	319	795	1 114

يضم هذا البند التعويضات المحصلة من شركة التأمين.

9.4 ضرائب على النتائج و ما يماثلها :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
29%	340 242	1 192 288	1 532 530

تبلغ نسبة الضريبة على أرباح الشركات وفقا للتشريع الجبائي 26% من مبلغ الناتج قبل الضريبة بعد إعادة إدماج المصاريف غير القابلة للخصم جبائيا.

10.4 الناتج الصافي للسنة المالية :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2021 12 31	2022 12 31
30%	1 003 287	3 389 221	4 392 508

يسجل هذا البند نتيجة السنة المالية كمحصلة للفرق بين النواتج والأعباء بما في ذلك مبلغ الضريبة على الأرباح.

الإيضاح 5 : معلومات متعلقة بجدول التدفقات النقدية

تم إعداد جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة المنصوص عليها في النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18 والمتضمن إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية. وفقا لهذه الطريقة، يتم الحصول على حركة التدفقات النقدية الناتجة عن نشاطات الاستغلال عن طريق تعديل الناتج قبل الضرائب بمراعاة وقع العمليات غير النقدية، حتى يمكن مقارنة النتائج المحصل عليها من حساب النتائج مع السيولة المحدثة والمستعملة أثناء نشاطات الاستغلال.

خلال سنة 2022، سجلت التدفقات النقدية الصافية تغيرا إيجابيا قدره 1 761 476 ألف دج وذلك نتيجة للتغيرات المسجلة في البنود التالية:

1.5 «التدفقات النقدية الصافية الناجمة عن عن النشاط العملياتي» :

سجل هذا البند تدفقا صافيا إيجابيا قدره 2 123 367 ألف دج وذلك راجع لنمو ودائع العملاء لاسيما الودائع الجارية وحسابات الادخار وسندات الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

2.5. «التدفقات النقدية الصافية المرتبطة بأنشطة الإستثمار»:

سجل هذا البند تدفقا صافيا سلبيا قدره 149 803 ألف دج يمثل الأصول الثابتة التي قام المصرف باقتنائها خلال سنة 2022.

الإيضاح 6 : معلومات متعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة

تقدر الأموال الخاصة للمصرف في نهاية سنة 2022 بـ 27 312 542 ألف دج مقابل 27 263 450 ألف دج في نهاية سنة 2021 وقد نتج التغير في قيمة الأموال الخاصة عن العمليات التالية:

- توزيع أرباح للمساهمين ومكافأة لمجلس الإدارة عن سنة 2021 بمبلغ خام قدره 4 327 059 ألف دج وترحيل الأرباح المجنبية (التغير موافقة للشريعة) للسنة المالية 2021 بمبلغ قدره 16 357 ألف دج إلى حساب الخيرات.
- تحقيق نتيجة صافية لسنة 2022 قدرها 4 392 508 ألف دج.

الإيضاح 7 : معلومات متعلقة بالمساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة

يملك مصرف السلام الجزائر مساهمة في الشركة التالية :

الوحدة: آلاف دج

الشركات	رأس المال	حصة المصرف		المخصصات	القيم الصافية	الأرباح المحصلة
		المبلغ	%			
صندوق ضمان الودائع البنكية	270 000	10 000	3,7%	-	10 000	-
شركة تسيير الأصول المنقولة	485 200	2 000	0,4%	-	2 000	-

الإيضاح 8 : إدارة المخاطر

1.8 الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر :

تتمثل إدارة المخاطر التي يمكن للمصرف التعرض لها في تأسيس منظومة داخلية لتأطير وتقييم التأثير السلبي للعوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بنشاط المصرف على ممتلكاته ونتائجه في أي وقت. تتم إدارة المخاطر لدى مصرف السلام الجزائر من خلال مجموعة من الهياكل المركزية:

• الهياكل العملياتية:

وهي مجموعة من الهياكل المركزية المتخصصة في الأنشطة الرئيسية للمصرف كالنشاط التجاري والتمويل بمختلف أنواعه (تمويل الافراد، تمويل المؤسسات، التمويل الايجاري) والتجارة الخارجية وكذا الخزينة والعمليات المالية.

• الهياكل الرقابية:

وهي الهياكل المركزية المكلفة بمختلف أنواع ومستويات الرقابة وقد تم تجميع هذه الهياكل في قطاع الرقابة الذي تم إنشاؤه خلال سنة 2022 في إطار تعديل الهيكل التنظيمي للمصرف. يضم قطاع الرقابة جميع إدارات الرقابة كإدارة الرقابة الدائمة، الرقابة المالية، الرقابة على الإمتثال، الرقابة على التسيير،